الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الاقتصاد
قسم المصارف والتأمين

تقييم جودة محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية

(دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سوريا)

بحث لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

إعداد

منى عاطف المعري

إشراف

أ. د. أحمد العلي

2020م

اقرار

أنا الطالبة منى المعري _ ماجستير علوم مالية ومصرفية

أصرح بأن هذا العمل من إنجازي ولم يسبق أن نُشر من قبلي أو من قبل باحثين آخرين.

23/6/2020

إلى من يهمه الأمر:

نحيطكم علماً بأنني قد قمت بتدقيق رسالة الماجستير العائدة للطالبة : منى المعري وتحمل عنوان : تقييم جودة محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية– دراسة تطبيقية على المصارف الخاصة في سورية.

المدقق اللغوي : غادة طانيوس قسطون

0944711261

لجنة الحكم :

الدكتور أكرم حوراني _ الاستاذ في قسم المصارف والتأمين _ كلية الاقتصاد _ جامعة دمشق . عضواً

الدكتور أحمد العلي _ الأستاذ في قسم المصارف والتأمين _ كلية الاقتصاد _ جامعة دمشق. عضواً مشرفاً

الدكتور مطيع أسعد الشلبي _ الأستاذ المساعد في قسم المصارف والتأمين _ كلية الاقتصاد _ جامعة دمشق. عضواً

شكر وتقدير

أود أن أقدم شكري وامتناني:

إلى مشرفي الدكتور أحمد العلي لجهده وتعاونه البناء في الإشراف على هذه الرسالة وعلى ما قدمه من نصح وتوجيهات وإرشاد في هذه الدراسة.

إلى السادة أعضاء لجنة الحكم الموقرة الدكتور أكرم الحوراني والدكتور مطيع الشلبي لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة.

الإهداء

أيام مضت من عمرنا بدأناها بخطوة وها نحن اليوم نقطف ثمار مسيرة أعوام كان هدفنا فيها واضحاً وكنا نسعى كل يوم لتحقيقه والوصول إليه وشكراً لله أولاً ومن ثم:

- إلى القلب الحنون . . . . . من أحمل اسمه بكل فخر

أبي الغالي عاطف

- إلى النهر الذي لا ينضب عطاءه . . . . . ملاذي وملجئي

أمي الغالية عائده

- إلى من تشاركت معهم الضحكة والدمعة . . . . أيام الطفولة والشباب . . . سندي في حياتي

أخوتي عامر ماري جان جاك

- إلى شريك حياتي ونصفي الثاني . . . داعمي الأول في كل خطوة في مسيرتي . . . . من يشاركني الحياة بفرحها وحزنها

رفيق الدرب باسل

- إلى أملي في الحياة . . . من أرى نور الحياة في عينيها

ملاكي الصغير لويزا

الفهرس

الفصل الأول :الإطار العام للدراسة
• المقدمة .
• مشكلة الدراسة.
• أهمية الدراسة.
• أهداف الدراسة .
• فرضيات الدراسة .
• منهجية الدراسة .
• مجتمع وفترة الدراسة .
• الدراسات السابقة .
الفصل الثاني : محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية .
المبحث الأول : مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه.
1-1: نشأة الائتمان المصرفي وأهميته.
1-1-1: نشأة الائتمان المصرفي.
1-1-2: ماهية الائتمان المصرفي .
1-1-3: أهمية الائتمان المصرفي .
1- 2: تقسيم الائتمان المصرفي .
المبحث الثاني : مراحل ومعايير منح الائتمان المصرفي .
2-1: الاستعلام والتحقق في إدارة الائتمان .
2-2: معايير منح الائتمان .
2-2-1: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 7C's
2-2-2: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب 5P's
2-2-3: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM
المبحث الثالث : الاستثمار مفهومه ومبادئه .
3-1: مفهوم الاستثمار .
3-2: المحفظة الاستثمارية للمصرف وعناصرها .

الفصل الثالث : تقييم جودة محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية .
المبحث الأول : المخاطر الائتمانية ومخاطر المحفظة الاستثمارية .
1-1: تعريف المخاطر الائتمانية .
1-2: أنواع المخاطر الائتمانية .
1-3: عائد ومخاطر المحفظة الاستثمارية.
المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية .
2-1: مؤشرات قياس عائد محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية .
2-2: العوامل المؤثرة في محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية .
المبحث الثالث : نماذج تقييم محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (طرق التنبؤ بالفشل) .
1- نموذج (Beaver1966)
2- نموذج (Altman 1968).
3- نموذج (KIDA 1981).
4- نموذج (ARGENTI 1976).
5- نموذج (SWAT).
6- نموذج (CAMELS).
المبحث الرابع : تقييم أداء المحفظة الاستثمارية .
1- مؤشر شارب (sharpe).
2- مؤشر ترينور (treynor).
3- مقياس جنسن (Jensen).
4- نموذج فاما (Fama1972).
5- نموذج موري وفينود
الفصل الرابع : الدراسة العملية .
المبحث الأول: تصميم الدراسة التطبيقية.
المبحث الثاني: اختبار الفرضيات .
المبحث الثالث: النتائج و التوصيات.
المراجع .

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1/4	البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة بالنسبة للمحفظة الائتمانية	127
2/4	البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة بالنسبة للمحفظة الاستثمارية	128
3/4	الاحصاءات الوصفية	130
4/4	معامل الارتباط بين حجم المصرف وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	131
5/4	معامل التحديد للعلاقة بين حجم المصرف وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	131
6/4	نموذج الانحدار البسيط لتأثير حجم المصرف في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	132
7/4	الاحصاءات الوصفية	132
8/4	معامل الارتباط بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	133
9/4	معامل التحديد للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	133
10/4	نموذج الانحدار البسيط لتأثير معدل كفاية رأس المال في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	134
11/4	الاحصاءات الوصفية	135
12/4	معامل الارتباط بين معدل توظيف الودائع في القروض وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	135
13/4	معامل التحديد للعلاقة بين معدل توظيف الودائع في القروض وأداء محفظة التسهيلات الائتمانية	136
14/4	نموذج الانحدار البسيط لتأثير معدل توظيف الودائع في القروض في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	136
15/4	الاحصاءات الوصفية	137

16/4	معامل الارتباط بين حجم المصرف وبين أداء محفظة الاستثمارات	138
17/4	معامل التحديد للعلاقة بين حجم المصرف وأداء محفظة الاستثمارات	138
18/4	نموذج الانحدار البسيط لتأثير حجم المصرف في أداء محفظة الاستثمارات	139
19/4	الاحصاءات الوصفية	140
20/4	معامل الارتباط بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة الاستثمارات	140
21/4	معامل التحديد للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة الاستثمارات	141
22/4	نموذج الانحدار البسيط لتأثير معدل كفاية رأس المال في أداء محفظة الاستثمارات	141
23/4	الاحصاءات الوصفية	142
24/4	معامل الارتباط بين معدل توظيف الودائع في الاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات.	142
25/4	معامل التحديد للعلاقة بين معدل توظيف الودائع في الاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات	143
26/4	نموذج الانحدار البسيط لتأثير معدل توظيف الودائع في الاستثمارات في أداء محفظة الاستثمارات	143

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1/2	دور المصرف كوسيط مالي	28
2/2	تصنيفات الائتمان المصرفي	37
3/2	تقسيم الائتمان المصرفي حسب المراجع العلمية	42
4/2	مراحل الاستعلام والتحقق في ادارة الائتمان	52
5/2	عناصر المحفظة الاستثمارية	77

ملخص الدراسة :

تناولت الدراسة شرح مفهوم الائتمان المصرفي وأهميته، وكذلك التعرف على تصنيفات الائتمان المصرفي ومعايير منحه.
تم شرح مفهوم الاستثمار وأهدافه وعناصر المحفظة الاستثمارية للمصرف .
كذلك تناولت الدراسة تقييم جودة محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية من خلال شرح المخاطر الائتمانية ومخاطر المحفظة الاستثمارية، ودراسة نماذج تقييم محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية و أساليب تقييم أداء المحفظة الاستثمارية .
هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل المؤثرة في عائد محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية في المصارف الخاصة العاملة في القطاع المصرفي السوري، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية في القوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف عينة البحث، لمدة أربع سنوات في الفترة الزمنية 2013-2016م، وقد تم تحليل واختبار الفرضيات باستخدام الأساليب الإحصائية والبرنامج الإحصائي SPSS.
وتوصلت الدراسة إلى أن معدل كفاية رأس المال يؤثر معنوياً في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية ،في حين أنه لا يؤثر معنوياً في أداء محفظة الاستثمارات.
وأن حجم المصرف لا يؤثر معنوياً في أداء محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية.
كذلك توصلت الدراسة إلى أن معدل توظيف الودائع في القروض يؤثر معنوياً في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، في حين لا يؤثر معدل توظيف الودائع في الاستثمارات معنوياً في أداء محفظة الاستثمارات.
وإن أهم التوصيات التي قدمتها الدراسة هي ضرورة المحافظة على السيولة المناسبة لمواجهة المخاطر، تطوير السياسات والاجراءات اللازمة لتحديد أسلوب ودراسة الائتمان، الاهتمام بالضمانات المقدمة من قبل العميل فهي عامل حاسم وضروري في عملية منح الائتمان، تطبيق مبدأ التنويع في محفظة التسهيلات الائتمانية والاستثمارات بالشكل الأمثل الذي يحقق تخفيض المخاطر لأدنى مستوياتها.

Research Summary

The study covered the explanation & importance of bank credit concept, ratings, criteria of granting, the importance of financial data analysis to ensure integrity of applicant financial position and credit eligibility.

The Investment concept was explained including objectives and Bank Investment Portfolio elements which consists of non-negotiable/negotiable investment tools at money or capital markets.

The study covered quality assessment of investments portfolio and credit Facilities through the explanation of credit risks and investment portfolio risks, studying models of loans portfolio assessment, facilities and assessment performance of investments portfolio.

The study targeted the knowledge of the factors that affect the investment portfolio and credit facilities return within the private banks working at the banking sector in Syria, based on financial data from the official financial statements issued by the banks subject of this research sample for four years within time frame 2013-2016. Hypotheses were analyzed and tested using statistical techniques and SPSS statistical software.

The study concluded that the capital adequacy ratio morally effects the performance of credit facilities portfolio, while the size of the bank does not morally effect the performance of investment portfolio and credit facilities.

The study also concluded that the rate of deposits' employment in loans morally effects the performance of credit facilities portfolio, while the rate of deposits' employment in investments does not morally effect the performance of the investment portfolio.

The most important recommendations provided were:

a) The necessity to maintain adequate liquidity to face risks.
b) Improving policies and procedures required to define the method and study of the credit.
c) Focusing on the pledges provided by clients as an important and crucial factor in granting credit process.
d) Applying diversification principle in the portfolio of credit facilities and investments optimally to achieve lowest risks levels.

المقدمة:

شهد القطاع المالي على مستوى العالم العديد من التطورات، تمثلت في التقدم التكنولوجي الهائل في الصناعة المصرفية ، واستحداث أدوات مالية جديدة وانفتاح الأسواق المالية على بعضها البعض في الدول المختلفة بصورة غير مسبقة ، وعلى الرغم من هذه التطورات الإيجابية فإن هناك بعض الأزمات التي شهدها القطاع المالي سواء في الدول النامية أو المتقدمة أدت الى التأثير السلبي في اقتصاديات تلك الدول ، هذا وقد لوحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت مشاكل المصارف قاسماً مشتركاً فيها ، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية وعلى رأسها المخاطر الناتجة عن الائتمان.[1]

لذلك كان لابد من إعادة النظر بكافة الضوابط التي تحكم عمليات منح الائتمان من قبل المصارف ، فلم يعد من السهل اتخاذ قرار منح الائتمان لأي عميل إلا بعد إجراء الدراسة الدقيقة والتقييم لدرجات المخاطر التي يمكن أن يتحملها المصرف، و تعتبر عمليات قياس مخاطر الائتمان عن القروض الممنوحة للعملاء من الأمور التي يجب أخذها بالحسبان من قبل المصرف قبل إقدامه على منح ائتمانات جديدة .

يلعب الائتمان المصرفي دوراً أساسياً في التنمية الإقتصادية والاجتماعية للاقتصاديات المتقدمة والنامية على حدٍ سواء ، وذلك لحاجة الاقتصاد المتزايدة لرأس المال ، وبالتالي فإن تطور دور المصارف والمؤسسات المالية الأخرى في الاقتصاد الوطني ، وقيامها بدورها في توفير الائتمان اللازم لاحتياجات القطاعات الاقتصادية وتقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة والخدمات المصرفية الأخرى وفق سياسة ائتمانية شاملة وواضحة ، يعتبر دعامة أساسية للدفع بالاقتصاد الوطني نحو النمو والاستقرار ، ومن جهة أخرى يعتبر الائتمان المصرفي فعّالية مصرفية غاية في الأهمية ، حيث أن العائد المتولد عنه يمثل المحور الرئيسي لإيرادات أي مصرف مهما تعددت وتنوعت مصادر الإيراد

[1] - العمار، رضوان، & قصيري. (2013). دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية). سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية .

الأخرى، وبدونه يفقد المصرف وظيفته الرئيسية كوسيط مالي في الاقتصاد .[2] إذ أن كيفية إدارة القروض أصبحت الشغل الشاغل للمصارف لأنها تعتبر الاستثمار الأساسي الذي يعتمد عليه المصرف في تحقيق العائد كما و توصف محفظة التسهيلات الائتمانية بأنها أداة استثمار مركبة أي أنها تتكون من قروض متعددة تختلف من حيث النوع، والمقدار، والقطاع الذي تخدمه، وجودة القروض المكونة للمحفظة، وهي بذلك تشبه محفظة الأوراق المالية التي تشكل حيز كبير في أدبيات الاستثمار ولدورها المهم في إيجاد الأسس العلمية السليمة للاستثمار بشكل عام.

ويأتي الاستثمار المصرفي في المرحلة التالية بعد الائتمان المصرفي من حيث الأهمية، كمجال لتوظيف الموارد المالية للمصارف أوما يعرف بإدارة أصولها، كما يعتبر أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية، فبزيادة معدلات الاستثمار تزداد الطاقة الإنتاجية، وهو يقوم على الموازنة بين العائد والمخاطرة، هذه المخاطرة الجالبة للعوائد المرتفعة، شجعت المستثمرين لخوض غمارها سعياً في تحصيل أرباح متوقعة وتعظيماً للعوائد[3].

يمثل عائد المحفظة الاستثمارية للمصرف، المنبع الرئيسي الذي يعتمد عليه المصرف لمواجهة التزاماته الأساسية، مثل سداد الفوائد المستحقة على الودائع، وإجراء توزيعات على المساهمين، وزيادة الأرباح المحتجزة لمقابلة التوسعات المستقبلية، لذا فمن المتوقع أن يكون للنجاح في إدارة محفظة المصرف، آثاراً جيدة في قدرة المصرف على الاضطلاع بتلك الأعباء، وتقتضي الإدارة الناجحة لمحفظة المصرف ضرورة تحديد أهدافها، على اعتبار أن الأهداف هي الإطار الذي تصاغ على ضوئها السياسات الخاصة بالمحفظة .

[2] الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) . التحليل الائتماني دوره في ترشيد عمليات الاقراض بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري . مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد28،العدد(3)،ص191.

[3] - محمود سحنون. (2009). إدارة محفظة الأوراق المالية وتقييم الأداء بالاعتماد على العائد والمخاطرة ،مطبعة جامعة قسنطينة، الجزائر ، ص*119-132*.

مشكلة الدراسة :

إن مشكلة الدراسة تحاول الإجابة على السؤال التالي :

ما هي العوامل المحددة لجودة المحافظ الائتمانية والاستثمارية؟

ويشتق منه الأسئلة الفرعية الآتية :

1- هل توجد علاقة بين حجم المصرف وبين جودة المحفظة الائتمانية والاستثمارية ؟

2- هل توجد علاقة بين معدل كفاية رأس المال وبين جودة المحفظة الائتمانية والاستثمارية؟

3- هل توجد علاقة بين درجة توظيف الودائع في القروض والاستثمارات وبين جودة المحفظة الائتمانية والاستثمارية ؟

أهمية الدراسة :

تزداد أهمية تقييم جودة المحفظة الائتمانية في الوقت الراهن لأنها تساهم في تخفيض الخسائر التي تتحملها المصارف بسبب القروض والتسهيلات المتعثرة، فالقروض المتعثرة مشكلة خطيرة تواجه المصارف في أعمالها حيث تؤدي إلى تجميد جزء هام من أموال المصرف نتيجة عدم قدرة العملاء الحاصلين عليها على سداد أقساطها و فوائدها، وتعرِّض المصرف المانح لها لخسارة حقيقية مادية تتمثل في هلاك الدين وفوائده، خاصةً اذا لم تكن هناك ضمانات مادية كافية يمكن تسييلها بالبيع والحصول على ثمنها لسداد القرض الممنوح من المصرف للعميل المتعثر في السداد فضلاً عما يسببه الدين المتعثر من تقليل معدل دوران الأموال لدى المصرف، ومن ثم تخفيض القدرة التشغيلية لموارده وإنقاص أرباحه وزيادة خسائره .[4]

وتأتي أهمية تقييم المحفظة الاستثمارية من أن المصارف تقوم بالاستثمار في الأوراق المالية بدلاً من النقدية، أي أن المصارف بدلاً من أن تحتفظ بأرصدة نقدية في خزائنها تحقيقاً لهدف السيولة التي لا يتولد عنها أي عائد، تقوم باستثمار جزء من تلك السيولة في أوراق مالية يتولد عنها عائد يحقق لها الربحيّة، وفي الوقت نفسه يدعم السيولة، وهذا يعني أن الاستثمار في الأوراق المالية يهدف إلى تحقيق السيولة والربحية معاً، أي أنه

[4] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص193.

يتم تخصيص جزء من الأموال لتوظيفها في الأصول المالية لفترة من الزمن بهدف الحصول على تدفقات نقدية في المستقبل لمواجهة الزيادة في التضخم وتغطية المخاطر المصاحبة لتدفقات الأموال .[5]

أهداف الدراسة :

تسعى هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية :

1-التعرف على مجموعة العوامل المحددة لجودة محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية في المصارف، وذلك بهدف تحديد العوامل المؤثرة ايجاباً وتلك المؤثرة سلباً في عائد المحفظة، بغية تعزيز التأثير الايجابي وتقليل التأثير السلبي.

2-تهدف الدراسة أيضاً الى شرح مفهوم الائتمان وأسسه و معاييره وتبيان أهمية دراسة العميل طالب الاقتراض والكشف و التحقق من سلامة مركزه المالي و جدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب، وكذلك يهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة ، وذلك للوقاية من أخطار الديون المتعثرة و حماية حقوق المصرف من الضياع.

3-تقديم توصيات تساعد إدارات المصارف في تعزيز العوامل التي من شأنها المحافظة على مستوى العوائد المصرفية السنوية والعمل على زيادتها من خلال تحسين كفاءة أداء المحافظ الائتمانية والاستثمارية وتعزيز جودتها .

فرضيات الدراسة :

يمكن صياغة فرضيات الدراسة وفق فرضية العدم كما يلي:

1-لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم المصرف وبين أداء محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية.

2-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين معدل كفاية رأس المال و بين أداء محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية.

---

[5] – محجوب، أمل محمد أحمد & ,أحمـــد على أحمـــد. (2007).تقييم دور المحافظ الاستثمارية للتمويل في البنوك الإسلامية , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3-لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة توظيف الودائع في القروض والاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية .

منهجية الدراسة :

أولاً : جمع البيانات

تعتمد الدراسة على مصادر البيانات الثانوية المتمثلة بشكل أساسي بالقوائم المالية للمصارف الخاصة والإحصاءات الصادرة عن سلطة النقد .

ثانياً : منهج تحليل البيانات

تبحث الدراسة طبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة، لذا سوف تعتمد على منهج التحليل الكمي لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS) لإجراء الاختبارات الإحصائية التالية :

- تحليل الارتباط البسيط
- معامل ارتباط بيرسون
- معامل التحديد المعدل R^2
- الانحدار البسيط

مجتمع وفترة الدراسة :

يتكون مجتمع الدراسة من كافة البنوك الخاصة التقليدية العاملة في سوريا والبالغ عددها أحد عشر مصرفاً وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2013 ولغاية عام 2016 .

عينة الدراسة :

لقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة، تتكون العينة من المصارف التالية:

- مصرف الشرق
- المصرف العربي
- مصرف بيبلوس

- مصرف بيمو (السعودي- الفرنسي)
- مصرف سوريا والخليج
- مصرف سوريا والمهجر
- مصرف عودة
- فرنسبنك
- مصرف قطر الوطني

متغيرات الدراسة :

أولاً : بالنسبة لمحفظة التسهيلات الائتمانية :

المتغير التابع (Dependent Variable): ويمثل هذا المتغير أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية ويتم قياسه من خلال فوائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية:

إجمالي إيرادات القروض والتسهيلات الائتمانية / إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية

المتغيرات المستقلة (Independent Variables) : وتمثل هذه المتغيرات ما يلي :

1-حجم المصرف : يتم قياسه بحساب لوغاريتم إجمالي الأصول لدى المصرف .

2-معدل كفاية رأس المال : يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف). وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة.

يتم قياسه من خلال المعادلة التالية :

مجموع رأس المال / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة

3-معدل توظيف الودائع في القروض والتسهيلات الائتمانية : يتم قياسه من خلال المعادلة التالية :

إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع

ثانياً: بالنسبة للمحفظة الاستثمارية :

المتغير التابع (Dependent Variable): ويمثل هذا المتغير أداء المحفظة الاستثمارية ويتم قياسه من خلال فوائد محفظة الاستثمارات:

إجمالي ايرادات الاستثمارات / إجمالي الاستثمارات .

المتغيرات المستقلة (Independent Variables) : و تمثل هذه المتغيرات ما يلي :

1- حجم المصرف : يتم قياسه بحساب لوغاريتم إجمالي الأصول لدى المصرف.

2- معدل كفاية رأس المال : يتم قياسه من خلال المعادلة التالية : مجموع رأس المال / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة

3- معدل توظيف الودائع في الاستثمارات : يتم قياسه من خلال المعادلة التالية :

إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع

الدراسات السابقة :

1- دراسة خريوش والعبادي (2004) بعنوان "تقييم أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية لدى القطاع المصرفي الأردني"

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة في أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية الأردنية، من أجل تعظيم العائد عليها وإبراز المخاطر التي تهددها.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين أداء محفظة القروض في المصارف التجارية الأردنية وبين كل من حجم المصرف، ومعدل كفاية رأس المال، ومعدل توظيف الودائع، ومعدل الإنفاق على الدعاية والإعلان.

كما توصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أداء محفظة القروض وبين عدد الفروع المصرفية.

ووفقاً للنتائج التي توصلت إليها الدراسة، اقترحت مجموعة من التوصيات من أهمها الشروع في تطبيق استراتيجية الاندماج بين المصارف، والتقيد بنسبة كفاية رأس المال.

2- دراسة الكحلوت (2005) بعنوان " مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني – دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة ".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية، حيث استخدم الباحث أداة الاستبيان لتحقيق الغرض المطلوب وقد توصل إلى أن أغلب محللي الائتمان في المصارف التجارية لا يعتمدون على التحليل المالي بواسطة النسب المالية لاتخاذ قرار منح الائتمان.

3- دراسة شاهين (2006) بعنوان "دور أدوات التحليل المالي في ترشيد المعايير الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك : دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين "

هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور أدوات التحليل المالي وقدرتها في الكشف المبكر عن المشكلات و تشكيل وإدارة المحفظة الائتمانية وتقييمها مالياً و فنياً والوقوف على الدور الذي تلعبه في ترشيد القرارات الائتمانية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير فرضيات البحث وجرى اختبارها إحصائياً، واستخدمت الاستبانة كأداة للدراسة. وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية :

- أن التسهيلات الائتمانية بأنواعها المختلفة تحتل المرتبة الثانية بعد التوظيفات الخارجية.
- تبين أن المصارف تواجه مشكلات متعددة تتعلق بالتسهيلات الائتمانية بسبب ضعف الأداء العام للمصارف نظراً للظروف الاقتصادية المحلية.
- تبين أن التحليل المالي للعملية الائتمانية يمكن تفسيرها وفهم واقعها باستخدام متغيرات الدراسة المتمثلة بالوسائل والأساليب والأدوات الرقابية الفاعلة .

وفي ضوء النتائج قام الباحث بتقديم مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة إلزام الشركات بتقديم معلومات مالية موثوقة تعكس حقيقة الوضع المالي للمنشأة طالبة الائتمان.

4- الدغيم و آخرون (2006)"التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري".

سعت الدراسة إلى تحديد العناصر الأساسية للتحليل الائتماني وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطالب الاقتراض والتحقق من المركز المالي للعميل وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان المطلوب ،وقام الباحث بتطبيق الدراسة على عينة مكونة من (50) موظفاً في المصرف الصناعي السوري . وأظهرت نتائج الدراسة ما يلي :

- عدم اعتماد المصرف على نظام موضوعي وفعال لتصنيف مخاطر الائتمان بقصد تقليص آثاره الشخصية والحكمية.
- يركز المصرف الصناعي السوري على الضمانات ، إلا أنها لا تصلح أساساً كافياً لمنح الائتمان من عدمه .

• لا يطلب المصرف الصناعي السوري من مقدمي طلبات الاقتراض إرفاقها بقوائم مالية خاضعة للتدقيق من قبل محاسب قانوني وعلى مدار عدة فترات محاسبية .
وأوصت الدراسة بضرورة أن يطلب المصرف من العميل فرداً كان أم شركة أن يُرفق طلبه للقرض أو التسهيلات بسلسلة متصلة من القوائم المالية وعلى مدار عدة فترات محاسبية سابقة، وإخضاع تلك القوائم للدراسة والتحليل من قبل محلل الائتمان .

5- دراسة هاشم الشنباري(2006) بعنوان " التحليل المالي و دوره في صنع القرار الائتماني في المصارف التجارية".

هدفت دراسته إلى التعرف على مدى استخدام التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني حيث اعتمد على استخدام أداة الاستبيان لموظفي المصارف الفلسطينية وقد توصل إلى أن المصارف لا تعتمد على التحليل المالي بدرجة كبيرة وأنهم يرتكزون على معلومات أخرى لمنح القرار الائتماني و يعتمدون على التحليل بمجموعات النسب المالية حسب الترتيب (نسب الربحية 40%، نسب السيولة 34%، نسب النشاط 11%، وعلى النسب الأخرى بنسبة 13.7%).

6- دراسة محمد داود عثمان (2008) بعنوان "أثر مخففات مخاطر الائتمان على قيمة البنوك "

يهدف الباحث في هذه الدراسة إلى تحليل أثر استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان في قيمة المصارف وتشمل : مبادئ الإقراض الجيد، تجزئة السوق، وتنويع المحفظة الائتمانية، التأمين على الائتمان، والرقابة على الائتمان واستراتيجية المصرف، ودراسة أهمية إدراك المصارف التجارية الأردنية لمخاطر المحفظة الائتمانية التي تكون المحصلة النهائية لها مخاطر عدم السداد أو التعثر الائتماني وأثر ذلك في قيمة المصارف من خلال العوائد المتحققة للمالكين وحملة الأسهم.
خلص الباحث إلى وجود أثر موجب ما بين قيمة المصرف ومخففات مخاطر الائتمان، كما أظهرت الدراسة أهمية المحافظة على تركيبة، ونوعية المحفظة الائتمانية، والتقليل من مخاطرها ضمن المستويات المقبولة، وذلك للمحافظة على قيمة المصرف وفي

النهاية يؤكد الباحث على أهمية استخدام تقنيات تخفيف مخاطر الائتمان من قبل المصارف التجارية الأردنية للحد من مخاطر المحفظة الائتمانية والتعثرات الائتمانية.

7- دراسة فاطمة بن شنة (2009) بعنوان " إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية للمصارف الجزائرية".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة أدوات التحليل المالي والائتماني في تقييم مخاطر الائتمان والحد من تعثر القروض المصرفية، ومدى إمكانية تطبيق هذه الأدوات في المصارف الجزائرية.
إن نتائج الدراسة تفيد في زيادة الفهم والوعي للتأثير السلبي لمخاطر الائتمان، لذلك ينبغي على المصارف تطبيق أنظمة فعالة لمراقبة الائتمان ومتابعته، والحرص على إنشاء إدارة للمخاطر الائتمانية كجزء من إدارة المصرف تعمل على تحديد وقياس ومراقبة مخاطر الائتمان ومدى كفاءة أدوات معالجة هذه المخاطر.

8- دراسة سعاد بن طرية (2011) بعنوان "استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية : دراسة حالة في مديرية البنك الوطني الجزائري بورقلة ووكالاتها "

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف إلى أي مدى تعتمد المؤسسات المصرفية على النسب المالية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية، ومن أجل ذلك أجريت دراسة ميدانية لمعالجة الموضوع و ذلك باستخدام أسلوبين الأسلوب الأول الاستقصاء و الأسلوب الثاني الإحصائي بتطبيق طريقة الانحدار المتدرج، وقد تم التوصل إلى النتائج التالية :
- يعتمد المصرف على استخدام النسب المالية في اتخاذ القرار الائتماني.
- لا يطبق المصرف النماذج الإحصائية للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية.
- يعتبر عمر المؤسسة ونسبة دوران المخزون عاملان أساسيان للتنبؤ بتعثر القروض المصرفية.
9- دراسة مناد خديجة (2016) بعنوان " العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية في البنوك "

تهدف هذه الدراسة إلى:

- شرح مفهوم الائتمان وأسسه ومعاييره وكذلك التعرف على العناصر الأساسية للتحليل الائتماني .
- التعرف على ظاهرة من أخطر الظواهر المصرفية التي تتعرض لها المصارف العاملة في الجهاز المصرفي ، ألا وهي ظاهرة الديون المتعثرة واستكشاف أسباب حدوثها.
- التعرف على أهم العوامل المؤثرة في تعثر التسهيلات الائتمانية.
- تقديم توصيات من شأنها زيادة كفاءة عمل المصارف التجارية في الجزائر وتجنب التعرض للديون المتعثرة.

- ما يميز هذه الدراسة :

تتميز هذه الدراسة من حيث الموضوع، كونها تبحث في العوامل المؤثرة في جودة محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية، بينما اقتصرت الدراسات السابقة على البحث في محفظة التسهيلات الائتمانية فقط .

الفصل الثاني :

محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية

المبحث الأول : مفهوم الائتمان المصرفي وأنواعه .

مقدمة:

تعتبر المصارف من المؤسسات الربحية في المقام الأول، إلا أنه لا يمكن تجاهل دورها على المستوى التنموي والاجتماعي، فالمصرف عندما يمنح تمويلاً، أو بلغة المصارف حين يقدم تسهيلاً أو يمنح ائتماناً فهو باختصار يقدم هذا التسهيل لعملائه أو زبائنه بناءً على الثقة التي يوليها لهم، حيث يضع بين أيديهم وتحت تصرفهم جزءاً من إمكانياته المالية من خلال القروض أو غيرها من أشكال الائتمان المختلفة لتمويل أنشطة متعددة في كافة المجالات الاقتصادية.

لهذا فإن منح هذه التسهيلات الائتمانية يعد تنازلاً من المصرف عن جزء من موارده المالية، مما يستلزم وضع أطر ونظم وسياسات تحكم ذلك من أجل المحافظة على موارد المصرف وضبطها، وإضفاء عناصر الأمان، والربحية، والسيولة على نشاطات المصرف المختلفة، وعليه يتوجب على المصرف عندما يتقدم إليه عميل أن يأخذ هذه القضايا في عين الاعتبار وضمن حساباته.[6]

1-1: نشأة الائتمان المصرفي وأهميّته:

1-1-1: نشأة الائتمان المصرفي:

إن أول أشكال العمل المصرفي كان قبول الودائع التي لم تكن تعطي أصحابها في البداية أي حق بالفائدة، لا بل إنه كان يترتب عليهم في بعض الأحيان دفع جزء منها لمن أودعت لديه هذه الممتلكات لقاء حراستها والمحافظة عليها، ومن ثم أخذت مؤسسات

[6] – الكحلوت، خالد.(2005)،مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني–دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة ،الجامعة الاسلامية–غزة، ص 65.

الإيداع هذه بممارسة عمليات الإقراض لقاء فوائد وضمانات تختلف باختلاف طبيعة العمليات والمواد المقرضة، وكانت عمليات الإقراض هذه تتم من ممتلكات المُقرض نفسه[7]، بعد ذلك ومع تطور العمل المصرفي وتراكم الودائع لدى المؤسسات التي تمارس العمليات المصرفية، لاحظت هذه المؤسسات أن قسماً من المودعين يتركون ودائعهم فترة طويلة دون استخدامها ففكروا باستخدام جزء من هذه الودائع، وتسليفها للمحتاجين مقابل فائدة، وبعد أن كان يدفع المودع عمولة إيداع أصبح يتلقى فائدة على ودائعه، وبعد أن ازدادت هذه العمليات لاحظ الصيارفة أن باستطاعتهم منح قروض دون ودائع فعلية مقابلة لما لديهم.[8] وهكذا من مهمة قبول الودائع في البداية انتقل العمل المصرفي إلى ممارسة عمليات الإقراض والتسليف، ليصبح الركن الأساسي لأعمال المصارف الحديثة هو قبول الودائع والمدخرات من جهة وتقديم التسهيلات الائتمانية والخدمات المصرفية المتعددة الأشكال من جهة أخرى.

فإن المصارف تلعب دوراً مهماً في تجسيد هيكلها المالي، ويبرز دورها في كونها مؤسسة مالية وسيطة، وتتحدد مسؤوليتها في جلب المدخرات من القطاعات المختلفة، ومن ثم إعادة توزيعها خلال فترات زمنية وفقاً لسياسة ائتمانية مرسومة وأعراف مصرفية وفقاً لحاجة الاقتصاد، ويتحدد ذلك من خلال توفر فائض لدى قطاعات معينة، ووجود حاجات لدى قطاعات أخرى، ويبرز دور المصرف بين هذه القطاعات في لعب دور الوسيط المالي بين هذا الفائض وذاك العجز[9]، ويمكن إبراز هذه العلاقة في الشكل التالي :

[7] - د.فلوح، صافي.(1999)، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة، ص13.
[8] - حمرة، محمد.(2004)،الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، ص2.
[9] - الكحلوت، خالد.(2005)،مرجع سابق ، ص69.

الشكل (1/2) دور المصرف كوسيط مالي



المصدر: فائق، آفين(2015)،أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص17.

من خلال هذه العلاقة أعلاه نشأ ما يعرف بالائتمان المصرفي فهو شكل من أشكال التدفق فيما بين القطاعات، وبهذا يمكننا القول أن الائتمان المصرفي قد نشأ اصلاً عندما قام ذوو الفائض (الادخار) بتقديم الأموال إلى الطالبين له من ذوي العجز وفق شروط اتُفق عليها فيما بينهم.

ثم ما لبثت هذه العلاقة الشخصية أن انقلبت إلى علاقة موضوعية بتطوير شكل ووظيفة الوسيط المالي، إذ يقوم الآن معظم ذوي الفائض بإيداع أموالهم لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى.

وضمن هذه العلاقة الموضوعية يمكن التأكيد أن المصرف يستطيع من خلال ما يمارسه من أنشطة مختلفة أن يضمن تحقيق غايات الأطراف الثلاث التي تشكل العلاقة وفق الشكل أعلاه وهي :[10]

1- المُدخـــر (المودع)

2- المُقترض (المحتاج)

3- المصرف (الوسيط)

[10] - د.الزبيدي، حمزة محمود(2002)، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ص33.

وفيما يلي توضيح مختصر لدور وغاية كل طرف من الأطراف الثلاثة أعلاه :

1- المُدخر (المودع) : المُدخر أو المودع هو من لديه المال أو الفائض سواءً كان فرداً أو مؤسسة ويسعى إلى إيداعه في المصرف أملاً في تحقيق عائد يتناسب مع حجم المخاطر التي يتعرض لها نتيجة تنازله عن هذا المال مؤقتاً، وهذا العائد يسمى الفائدة.

تدفع المصارف هذه الفوائد للمودعين تشجيعاً لهم على إيداع أموالهم إضافة إلى ما يحصلون عليه من خدمات أخرى من المصرف.

ولم تقف المصارف في سياستها عند نقطة رغبة المودعين في الايداع بل وضعت لنفسها استراتيجيات عمل خاصة تسعى من خلالها لجذب المزيد من الأموال من الأفراد والشركات المختلفة لأن تلك الأموال تُعّد المصدر الأساسي للائتمان المصرفي.

2- المُقترض (المحتاج) : المُقترض أو المحتاج هو الذي يتقدم للمصرف للحصول على المال الذي يحتاجه لتغطية العجز أو الحاجة لديه، وذلك نظير كلفة تسمى الفائدة التي يدفعها للمصرف والتي تتناسب وحجم هذا المال والمخاطر التي ترتبط بهذا المال.

3- المصرف (الوسيط) : وهي الجهة الوسيطة بين المودع والمقترض حيث تُقرب بين من يتوفر لديه المال وبين من هو بحاجة إليه ، ويتم منحه للعميل تحت ما يُسمى التسهيلات الائتمانية.

تتطلب وساطة المصرف منه أن تكون لديه القدرة في المحافظة على أموال المودعين والقدرة في استرداد أمواله من المُقترضين، وعمله هذا يعرضه إلى الكثير من المخاطر لذلك فهو يسعى إلى تحقيق عائد يمثل الفرق بين ما يدفعه وبين ما يحصل عليه شرط أن يتناسب هذا الفرق مع درجة المخاطر التي يتعرض لها وتغطية جميع المصاريف، وأيضاً يتناسب مع شكل الظروف الاقتصادية والنقدية السائدة .

ويُلاحظ وفق العلاقة بين هذه الأطراف الثلاثة أن الائتمان حدث أصلاً من أموال المودعين ،فالائتمان هنا يساوي مقدار ما قام به المودعين من ايداع أموالهم لدى المصرف، وعندما يتوفر لدى المصرف وفر من أموال المودعين بعد تلبية حاجات

المقترضين، فإنه يسعى وتعزيزاً لدخله إلى استثمار تلك الأموال في مجالات استثمارية أخرى تمثل في جوهرها شكلاً ائتمانياً آخر له غرض معين وله استخدام معين .

ولابد من الإدراك أن جوهر العلاقة أعلاه وضماناً لاستمرارها يتطلب وجود تلازم دائم بين ذوي الوفر (المودعين) وذوي الحاجة (المُقترضين). فعندما يزيد عرض الأموال على طلبه ينخفض معدل الفائدة وعندما يقل يرتفع السعر أي معدل الفائدة .

ومع تطور الأنشطة المصرفية وتطور الحاجات الاقتصادية ووضوح العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الكلي أصبح بإمكان السلطات ذات العلاقة في الدولة وهي السلطة النقدية التأثير في عرض الأموال زيادةً أو نقصاً وبالتالي التأثير في معدل الفائدة انخفاضاً او ارتفاعاً . والغرض من خفض أو زيادة كلفة الائتمان هو زيادة أو خفض معدل العائد على استثمار الأموال أي التأثير نهائياً في مستوى الاستثمار وبالتالي التأثير في النشاط الاقتصادي العام.[11]

يعرف سعر الفائدة على القروض بأنه العائد على رأسمال المصرف المستثمر الذي يحصل عليه جراء تنازله عن التصرف بأمواله التي يقرضها لفترة زمنية محددة، ويختلف بذلك السعر باختلاف المدة، وحجم القرض حيث تزداد المخاطر بطول مدة القرض وبناءً على ذلك فإن سعر الفائدة يتحدد باتفاق المُقرض والمقترض ووفقاً للعرض والطلب.[12]

1-1-2 : ماهية الائتمان المصرفي :

يقوم الائتمان على أساس الثقة والأمانة ،أي توافر ثقة المعطي من الآخذ، وهذان العنصران هما المحور الذي ترتكز عليهما عملية الائتمان.

ومن هذا المفهوم يمكن القول بأن الائتمان المصرفي يعبر عن " الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما – سواء أكان طبيعياً أم معنوياً – بأن يمنحه مبلغاً من المال

[11] - بو حسون، ياسر(2008)،ادارة المصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد،ص215-218.

[12] –Rosenberg, R., et al.,(2013), Microcredit Interest Rates and their Determinants 2004-2011,Produced by CGAP, MIX and KFW, No7, P4.

لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات تمكّن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف العميل عن السداد"[13]

يعرف الائتمان المصرفي بأنه عملية بمقتضاها يرتضي المصرف مقابل فائدة أو عمولة معينة، أن يمنح عميلاً بناءً على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت تسهيلات في صورة أموال نقدية أو صورة أخرى، وذلك لتغطية عجز في السيولة لتمكنه من مواصلة نشاطه، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية، أو تكون بشكل تعهد متمثلة بكفالة المصرف للعميل أو تعهد المصرف نيابة عن العميل لدى الغير . [14]

وتعرّف وظيفة الائتمان في المصرف بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهّد المدين بسداد تلك الأموال، وفوائدها، والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة. ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد أمواله في حال توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر.[15]

لابد أن ندرك أن التطور في شكل تحديد الائتمان وتباين استخداماته جاء بسبب جملة تغيرات كبيرة أثارت رأي المهتمين بالشؤون المصرفية والمالية، وهي مسألة كيفية تنظيم آجال الائتمان الذي تقدمه المصارف، وفيما إذا كان من الممكن قيامها بتجاوز النمط المصرفي التقليدي الذي يحصر الائتمان بتمويل العمليات الجارية ذات الأمد القصير ليشمل الائتمان الاستثماري الطويل ذو الأثر الاقتصادي الأكبر والأكثر مخاطرة والذي يضمن عائداً أكبر.

وهذا يعني أن هناك نمطان مختلفان لإدارة الائتمان المصرفي، إذ شكل هذان النمطان سلوكاً للمصارف بشكل خاص في غالبية اقتصاديات العالم .

---

[13] - خطيب، منال(2004)، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، ص4.

[14] -أرشيد عبد المعطي، وجودة محفوظ(1999)، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان، ص94.

[15] - عبد الحميد، عبد المطلب(2000)، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية الإسكندرية، ص103-104.

فهناك مجموعة من المصارف لازالت متمسكة بالنمط التقليدي الذي يحصر الائتمان وآجله بنوع الائتمان الذي يقدم لتمويل متطلبات رأس المال العامل لدى الأفراد وشركات الأعمال ضمن آجل لا يتجاوز السنة الواحدة وهو ما يعرف بالائتمان المصرفي القصير الأجل .

ومن جهة أخرى نجد أنَّ مجموعة من المصارف تجاوزت هذا الإطار التقليدي ليتوسع نشاطها الائتماني نحو الائتمان الاستثماري ذو الأجل الأطول في حياة الفرد وشركات الأعمال .

1-1-3: أهمية الائتمان المصرفي :

يعتبر القطاع المصرفي من أهم القطاعات الاقتصادية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يقوم هذا القطاع بدور الوساطة المالية بين المستثمرين والمدخرين، كما يقوم بتقديم العديد من الخدمات المالية والمصرفية الأخرى (الحوالات، الاعتمادات، الكفالات....الخ) والتي تساعد بشكل كبير على تسهيل النشاط الاقتصادي وزيادة كفاءته، ولعل أهم مدخل اقتصادي يقدمه القطاع المصرفي هو الائتمان. فالائتمان مدخل اقتصادي يساهم في العملية الإنتاجية لكافة القطاعات الاقتصادية المختلفة .

يعتبر الائتمان المصرفي من أهم الفعاليات المصرفية جاذبية لإدارة المصارف، ومع ذلك يعتبر من أكثر الأدوات الاقتصادية حساسية لما له من تأثيرات ضارة على مستوى المصرف بل تصل أضراره إلى الاقتصاد الوطني لو لم يحسن استخدامه .

ينظر للائتمان المصرفي من زاويتين كل منهما له أهميته، فمن الزاوية الأولى ينظر للائتمان من وجهة نظر المصرف، ومن الزاوية الثانية، ينظر لدور الائتمان وأثره في الاقتصاد الوطني .

فعلى مستوى المصرف يعتبر الائتمان المصرفي الاستثمار الأكثر قسوة على ادارة المصرف نظراً لما يتحمله من مخاطر متعددة قد تؤدي إلى انهيار المصرف، وهو في الوقت ذاته، الاستثمار الأكثر جاذبية لإدارة المصرف، حيث يستطيع المصرف، من

خلاله، ضمان استمرارية النمو، وضمان تحقيق الأهداف والأرباح التي يسعى إليها، وبدونه يفقد دوره كوسيط مالي في تنمية الاقتصاد الوطني.

أما على مستوى الاقتصاد فإن الائتمان المصرفي ما هو إلا نشاط اقتصادي غاية في الأهمية له تأثير متشابك الأبعاد مع الاقتصاد الوطني وعليه يتوقف نمو ذلك الاقتصاد وارتقاءه .[16]

ويؤدي الائتمان المصرفي في حال انكماشه إلى كساد، وفي حال الإفراط فيه الى ضغوط تضخمية وكلا الحالتين لهما آثار اقتصادية غاية في الخطورة وتسبب اختلالات هيكلية قد يصعب معالجتها.

ويعتبر قرار منح التسهيلات الائتمانية المباشرة أخطر القرارات التي تقع مسؤولية اتخاذها على إدارة الائتمان في المصارف، نظراً لما ينطوي عليه من التزام من جانب المصرف يحول بموجبه جزءاً من أمواله السائلة – النقدية – إلى العملاء طالبي الائتمان حيث يتم دفعها لهم نقداً، ويمثل المصرف طرفي المعادلة في العمل المصرفي أو ما يعرف بمصادر الائتمان واستخداماتها، والتي يقوم المصرف على أساسها باستقبال ودائع، ومدخرات الأفراد والمؤسسات، حيث يقوم بإعادة استثمارها في مجال الاستخدامات الاقتصادية المختلفة، ولهذا تعتبر التسهيلات الائتمانية إحدى الوسائل التي يتم من خلالها توظيف الأموال المتوفرة لدى المصرف والتي يجب أن يخضع قرار منحها لاعتبارات السيولة والربحية والأمان، ولهذا يعتبر قرار منح التسهيلات الائتمانية أحد محددات الأداء المصرفي ومقياساً لمدى كفاءة إدارة الائتمان في إحداث التوازن المطلوب بين مصادر الأموال واستخداماتها .[17]

ومع أن كافة المصارف تولي منح التسهيلات الائتمانية أهمية كبيرة إلا أنها تتفاوت في المدى الذي تصل إليه فيما يتعلق بإجراءات التحليل اللازمة والمطلوبة لترشيد هذا القرار.

---

[16] - د.الزبيدي، حمزة محمود(2002)- مرجع سابق، ص 26-27.

[17] – معلا، ناجي، ظاهر، أحمد(1999)،العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأردنية–دراسة ميدانية، ص 293.

لابد من الاشارة إلى أن القطاع المصرفي يتفاوت من دولة الى أخرى، ويعود ذلك إلى اختلاف درجات النمو، وبشكل عام تتفاعل أهمية الائتمان المصرفي مع مرحلة النمو والتطور الاقتصادي، حيث أن الطلب على الائتمان يتحدد بحسب حاجات القطاعات الاقتصادية إلى التمويل اللازم .

وتعزيزاً لما سبق يمكن التأكيد على أن الائتمان المصرفي يلعب دوراً فريداً في الحياة الاقتصادية ومن خلاله يتمكن الاقتصاد من ضمان مستويات النمو والاستقرار وفق ما يقدمه من مهام للاقتصاد أهمها :

1- بدون الائتمان المصرفي تصبح عملية المفاضلة بين المصادر المالية داخل الاقتصاد مقيدة، كما أن فوائض الوحدات الاقتصادية المدخرة سوف لا تتدفق بكفاءة إلى الاستخدامات الأكثر انتاجية.[18]

2- يستخدم الائتمان المصرفي كأساس لتنظيم عملية اصدار النقود القانونية فالمصرف المركزي عندما يشرع في وضع سياسة للإصدار يضع في اعتباره حجم الائتمان المنتظر من النظام المصرفي في نطاق الخطط العامة، فالنقود تخرج للتداول بصفة أساسية عن طريق قيام الوحدات الإنتاجية بصرف ما هو مخصص لها من ائتمان وبهذا يعمل على تدعيم الوحدة النقدية.[19]

3- تمويل مختلف الأنشطة والمشروعات الاقتصادية وفقاً لاحتياجاتها والمساهمة في زيادة الإنتاجية والعمالة.

4- تساعد القروض على زيادة الاستهلاك، وذلك بمنح المستهلكين التمويل اللازم لشراء السلع الاستهلاكية المعمّرة وغيرها.[20]

---

[18] -Money,ch,Catheart.(1982),Credit and Economy Activity Homewood, Illiois, Richard D.Inc.p24.

[19] – بركات، عبد الكريم صادق(1975)،دراسة في الاقتصاد المالي، بيروت، دار النهضة العربية، ص81.

[20] - فائق، آفين(2015)،أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص17.

5- يؤدي الائتمان دوراً فريداً في ضمان مستويات من النمو والاستقرار بما يخدم السياسة الاقتصادية للبلد[21]، وبما يكفل تحقيق الأهداف المرسومة كمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.[22]

6- يعتبر الائتمان المصرفي أداة بيد الدولة تستخدمها في الرقابة على نشاط المشروعات، وذلك من خلال استخدامها للأرصدة الائتمانية المخصصة لها.[23]

وبذلك فإن السياسة الائتمانية تعد حجر الزاوية في الخطط الاستراتيجية للنظام المصرفي فيما يتعلق بعملية منح الائتمان، كونها تشمل الأسس والمعايير وشروط ونطاق وسلطات وأنواع الائتمان المصرفي، مما جعل منها أحد المرتكزات في أداء وظيفة الرقابة على منح الائتمان المصرفي سواء كانت داخلية ام خارجية، كما يمكن أن تشكل مرتكزاً في رسم السياسات المساندة والبديلة واتخاذ الخطوات التصحيحية على صعيد السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وهذا ينبع من كون السياسة الائتمانية الجيدة يجب أن تقوم على أسس موضوعية ومناسبة للظروف والإمكانيات التمويلية والتنظيمية والفنية للنظام المصرفي الذي تخدمه، وأن تكون مناسبة أيضاً للبيئة والمناخ الاقتصادي والتجاري والقانوني الذي يعمل فيها مما يخلق بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها الاستثمار، علاقات وارتباطات تستحق الدراسة والتحليل، باعتبار ذلك من أهم الخطوات الوقائية للحد من المخاطر الائتمانية ولضمان فعالية السياسة الائتمانية، وبالتالي أداء النظام المصرفي ككل وتحديد مدى فعاليته في تطوير وتنمية النشاطات الاستثمارية .

1- 2 :تقسيم الائتمان المصرفي :

من الأمور المسلم بها في النشاط المصرفي أن الائتمان هو الاستثمار الأكثر جاذبية لنشاط المؤسسات المصرفية، فهو الاستثمار الذي يضمن الربحية العالية وهو أيضاً يُحمّل المصرف أكبر مقدار من المخاطر، وينظر له عادة كونه أصول مصرفية غير سائلة الى

---

[21] – الزبيدي، حمزة محمود(2002)،مرجع سابق، ص 27.

[22] – الشماع، خليل(2005)، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي، ص603.

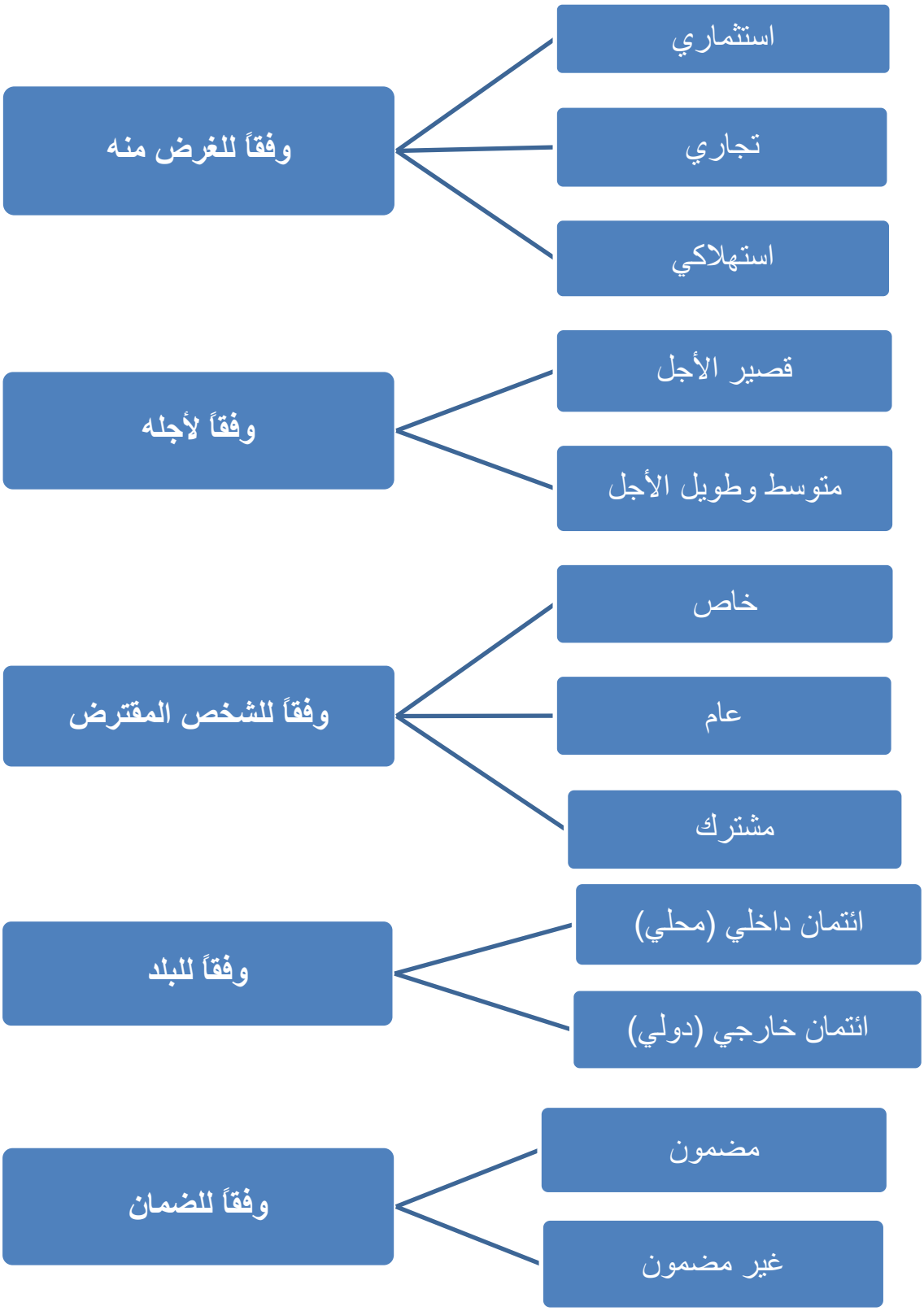
[23] - الحمزاوي، محمد كمال.(1997)، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار المعارف، الاسكندرية، نوفمبر، ص25.

درجة كبيرة. وعادةً ما تعرض المصارف أنواع مختلفة من الائتمان إذ تتغير هذه الأنواع وفقاً للتغيرات التي رافقت نشاط المصارف في الاقتصاد، وإذا ما أكدنا أن نشاطها قد تغير بشكل كبير خلال مرحلة التطور الاقتصادي في القرن السابق لذلك يمكن القول إن نشاطها في تقديم الائتمان المصرفي قد تغير أيضاً ليتواكب مع الحاجات المطلوبة من قبل الاقتصاد والأفراد عموماً.

وعادةً ما يتفاوض المصرف أو إدارة الائتمان فيه مع طالب الائتمان على مقدار الائتمان وشروطه وطريقة تسديده ونوع الضمانات المطلوبة وكلفته، ولما كان الائتمان كعملية ما هو إلا مبادلة قيمة حاضرة في مقابل وعد بقيمة آجله مساوية لها وغالباً ما تكون هذه القيمة نقوداً.

عليه فإن الائتمان المصرفي يتعدد من ناحية النوع ويصنف وفق طرق مختلفة :

الشكل (2/2) تصنيفات الائتمان المصرفي



المصدر: إعداد الباحثة

- **تقسيم الائتمان وفقاً للغرض منه :**

تعرض المصارف أنواعاً من الائتمان وفقاً لمنظور النشاط الاقتصادي مثل :

1-الائتمان الاستثماري: هو الائتمان الذي يُمنح للمشروعات الإنتاجية لغرض استخدامه في تمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل مثل الاستثمار في الأصول الثابتة كالأراضي وغيرها .

2-الائتمان التجاري: هو الائتمان الذي يُمنح لشركات الأعمال لتمويل عمليات رأس المال العامل فيها، فهو ائتمان قصير الأجل يستخدم لتمويل العمليات الجارية، لذلك فهو يصفي نفسه بنفسه.

3-الائتمان الاستهلاكي: هو الائتمان الذي يُمنح عادة إلى الأفراد لتمويل عمليات استهلاكية مثل شراء السيارة أو الأثاث أو السلع المعمرة الأخرى، أو لتمويل احتياجات أخرى غير محددة.[24] فهو ائتمان شخصي في العادة يقدم في الأغلب للأفراد من موظفي الدولة والشركات الأخرى .

- **تقسيم الائتمان المصرفي وفقا" لأجله:**

عادةً ما تعرض المصارف أنواع من الائتمان المصرفي تختلف وفق أجل استحقاقها، لذلك يقسم الائتمان الى :

1- ائتمان قصير الأجل :هو الائتمان الذي لا تزيد مدة استحقاقه عن سنة واحدة. وعادةً ما يُمنح هذا الائتمان لتمويل عمليات رأس المال العامل ذات الدوران السريع مثل تمويل شراء المواد الأولية أو التمويل النقدي. ونظراً لقصر أجل استحقاقه فإن أسعار الفائدة عليه تتسم عادةً بالانخفاض.[25]

[24]- Sylvie de Coussergues(2005), Gestion de la Banque-Du Diagnostie à la Stratè gie, 4è dition ,DUNOD,paris,p156.

[25] - ذيب، حسين(2011).فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان- دراسة حالة: البنوك التجارية العاملة في ولاية بورقلة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص 54.

2- ائتمان متوسط الأجل وائتمان طويل الأجل: يعتبر الائتمان الذي تنحصر مدة استحقاقه بين سنة إلى خمسة سنوات ائتمان متوسط الأجل، أما الائتمان طويل الأجل فهو الائتمان الذي تزيد مدته في العادة عن خمس سنوات ليصل في بعض الأحيان إلى 25 سنة. ويمنح هذا النوع من الائتمان لتمويل عمليات تشغيلية رأسمالية أي استخدام مبالغ الائتمان في إنشاء مشروعات جديدة أو إجراء توسعات استثمارية في المشروعات القائمة.

وبسبب طول أجل الائتمان وزيادة المخاطر المحيطة به فإن كلفته تكون مرتفعة كما أنه يمنح وفق شروط خاصة .

- **تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للشخص المقترض:**

يقسم الائتمان المصرفي وفقا للشخص المقترض إلى:[26]

1- ائتمان مصرفي خاص: هو الذي يمنح لأشخاص القانون الخاص، والأفراد الطبيعيين، والأشخاص الاعتباريين كالشركات.

وتعتمد قدرة أشخاص القانون الخاص في الحصول على هذا الائتمان على الملاءة المالية (الحالية والمستقبلية) التي يتمتع بها الأفراد والمؤسسات الخاصة لدى مانح الائتمان (المصارف).

2- ائتمان مصرفي عام: هو الائتمان الذي يمنح لأشخاص القانون العام (الدولة والهيئات والمؤسسات العامة والمصالح الحكومية) [27]وتعتمد قدرة أشخاص القانون العام في الحصول على الائتمان على الثقة في التعامل مع الدولة ومركز الدولة المالي وعلى الظروف الاقتصادية والسياسية والمالية.

3- ائتمان مشترك: هو الائتمان الذي يساهم فيه أكثر من مصرف عندما تحتاج المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم قد لا يستطيع مصرف واحد تقديمه تجنباً للمخاطر.

[26] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص24.
[27] - ذيب، حسين(2011).مرجع سابق، ص58.

- **تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للبلد:**

1- ائتمان داخلي (محلي):[28] يأتي الائتمان المحلي ضمن أولويات السياسة النقدية والائتمانية التي يحددها المصرف المركزي من أجل تحقيق معدل النمو الاقتصادي المرغوب، بمعنى أنها ذلك الإطار الذي يشتمل على تنظيمات لعملية منح التسهيلات المصرفية والتي تهدف إلى تحديد أولويات الاستثمار بما يضمن تحقيق الربحية المصرفية والانسجام مع الأهداف الانمائية للبلد.

2- ائتمان خارجي(الدولي): تساهم المصارف في تقديم الائتمان الدولي من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن وأوراق الخصم الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية .

- **تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً للضمان :**

يشاع استخدام هذا التقسيم من قبل المصارف باعتبار الضمان يعطي لها تأميناً ضد المخاطر الناتجة عن عدم قدرة العميل المقترض على السداد أو عدم رغبته في ذلك. ولذلك تتنوع الضمانات التي يطلبها المصرف، فهناك ائتمان بضمان شخصي أو بضمان بضائع أو بضمان أوراق مالية أو بضمان أوراق تجارية ،أو غيرها.... .

وعموماً فان الائتمان المصرفي قد يكون ائتمان بضمان أو ائتمان بدون ضمان .

1- الائتمان المصرفي المضمون :

يضمن الائتمان المصرفي في العادة بوسائل متعددة. والغالبية العظمى من الائتمانات هي ائتمانات مضمونة. ويطلق على هذه الضمانات اسم ضمانات تكميلية لأنها تطلب استكمالاً لعناصر الثقة الموجودة أصلاً وليس بديلاً عنها.

فبعد التأكد من سمعة العميل المالية ودراسة مصادر دخله ومركزه المالي والتأكد من قوته ومتانته[29]، يطلب المصرف من العميل ضماناً تكميلياً استكمالاً لعناصر الثقة المتوفرة في الأساس.

[28] - الزبيدي، حسن لطيف وآخرون،(2015)الائتمان المحلي: دراسة في أبعاده وآثاره في العراق، جامعة الكوفة، العراق، ص 3.
[29] - أرشيد عبد المعطي، وجودة محفوظ(1999)،مرجع سابق، ص121.

والشائع من هذا الائتمان، الائتمان العيني. إذ أن المصارف تطلب في العادة ضماناً تكميلياً على شكل أموال عينية سواء كانت تلك الأموال ثابتة أو أموال متداولة.

2- الائتمان المصرفي غير المضمون :

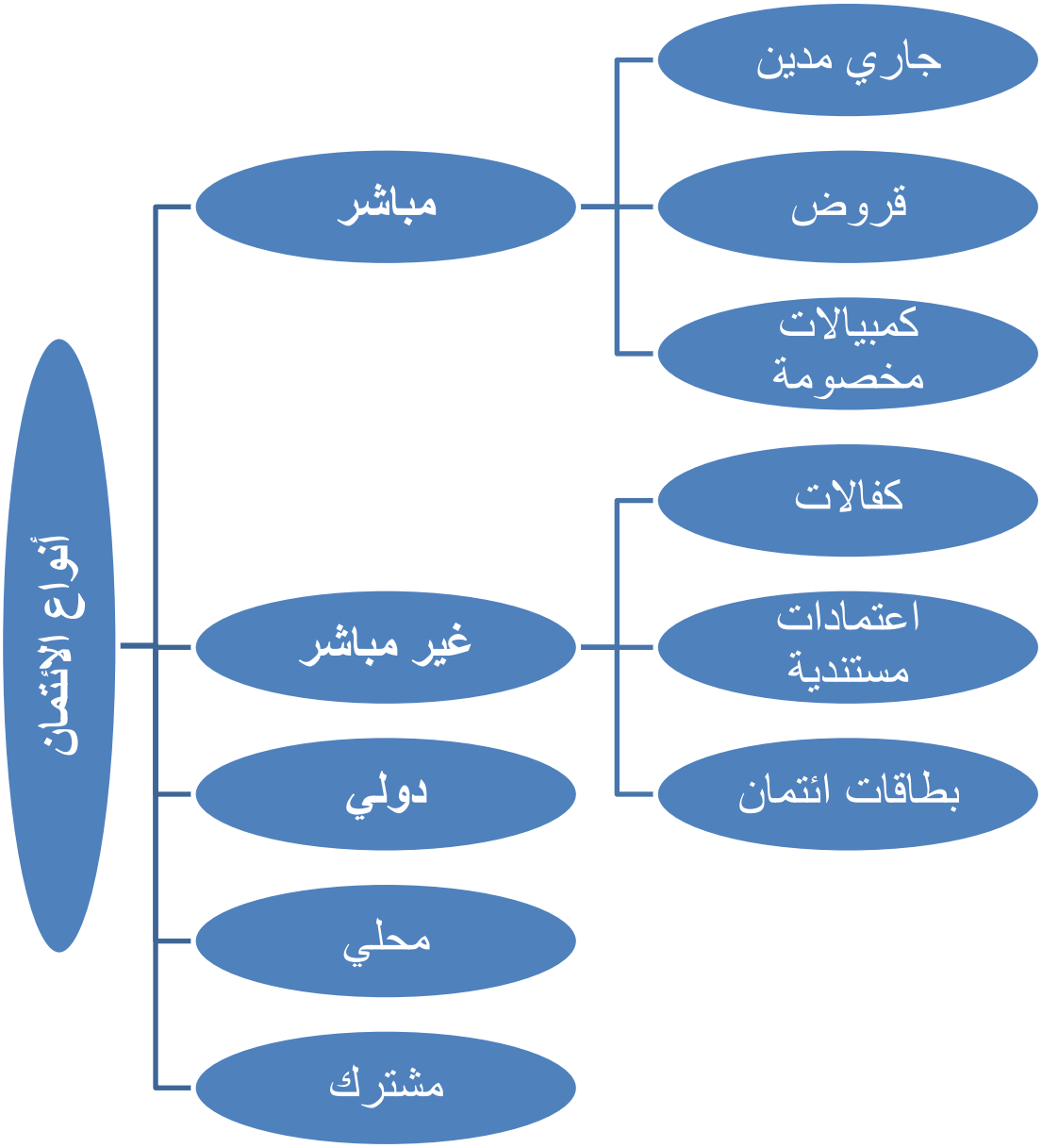
قد تمنح المصارف بعض الائتمانات إلى بعض المقترضين بدون ضمان، إذ تعتمد علاقة المصرف مع المقترض على سمعته وملاءته المالية الحالية والمستقبلية ، وما يجب ملاحظته أن المصارف لا تتوسع في هذا النوع من الائتمان، إذ أنه يمنح في ظروف خاصة كمحاولة لكسب عميل جديد ، أو الاحتفاظ بعميل جيد، إلا أنه في أي حالة من الحالات لا يُحبذ أن يكون الائتمان بدون ضمان بمبالغ كبيرة.[30]

ويمكننا تقسيم الائتمان المصرفي وفقاً لشيوع عرضه في المراجع العلمية وطريقة استخدامه من المصارف إلى :[31]

[30] - صديق، توفيق نصار(2005).العوامل المحددة لقرارات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة،ص41.

[31]-الزبيدي، حمزة محمود(2002)، مرجع سابق، ص94.

الشكل (3/2):تقسيم الائتمان حسب المراجع العلمية



المصدر: إعداد الباحثة

وفيما يلي توضيح لمضامين هذه التقسيمات المختلفة للائتمان المصرفي:

- **الائتمان المصرفي النقدي المباشر :**

يعتبر الائتمان النقدي المباشر الشكل الأكثر شيوعاً في نشاط المصارف، بل وهو يشكل التوظيف الأكثر أهمية من قبل إدارة الائتمان والأكثر ربحية، ومضمون هذا النوع من الائتمان هو قيام إدارة الائتمان في المصرف بمنح مبالغ نقدية مباشرة" لطالب الائتمان لاستخدامها في تمويل عمليات متفق عليها ومحددة بعقد الائتمان.

ومن أنواع الائتمان النقدي المباشر :

1- الجاري المدين :

اعتبر حساب جاري المدين في فترة ما الشكل الرئيسي لنشاط المصارف في تقديم الائتمان النقدي المباشر، وفي فترة التطور اللاحقة في نشاطها لم يعد جاري المدين النوع الأساسي في الائتمان المصرفي بل تقلص استعماله في كثير من البلدان المتقدمة واستبدل بحساب القروض المحددة الغرض والمدة .

ومما جعل المصارف تحد من استعمالها للحساب الجاري المدين هو ارتفاع المخاطرة وعدم الدقة في الرقابة على استعماله وعدم الدقة في تحديد فترة ومصادر تسديده.

ومضمون الحساب الجاري المدين ، هو اتفاق بين المصرف وطالب الائتمان بموجبه يضع المصرف ائتمان نقدي بشكل تسهيلات تحت تصرف العميل، يسمح له بالسحب منه بحيث يكون رصيد الحساب مديناً إلى حد معين أو بمعنى آخر إلى سقف أعلى متفق عليه مع العميل وذلك خلال فترة الائتمان والتي تكون في العادة سنة واحدة قابلة للتجديد.

كما ينظر إلى الجاري المدين على أنه تعهد المصرف بأن يضع مبلغاً معيناً تحت تصرف العميل خلال مدة معينة، ويستفيد العميل من ذلك إما بقبض هذا المبلغ كله أو بعضه خلال المدة أو بسحب شيكات عليه أو بأي وسيلة أخرى، وفي مقابل ذلك يتعهد

العميل برد المبالغ التي يستعملها فعلاً وما قد يتفق عليه من فوائد وعمولة ومصروفات[32].

وتظهر أهمية هذا النوع من التسهيلات المباشرة في تلك الأوقات التي تواجه فيها الشركات أو التجار مشكلة في التدفق النقدي لفترة قصيرة إذ قد يحتاجون للإقراض في أوقات موسمية أو ظروف غير متوقعة حيث يعمل الحساب الجاري على موازنة التدفقات النقدية وتوفير السيولة الداعمة للنشاط التجاري بأقل التكاليف حيث يتم دفع الفائدة على الرصيد اليومي المستغل من سقف الجاري المدين.[33] ويتم تمييز الجاري المدين عن القرض بأن القرض يتم أخذه مباشرة وعلى دفعة واحدة وتحتسب عليه الفوائد من بداية فترة القرض وحتى نهايتها وعلى كامل المبلغ، أما الجاري المدين فيتم استغلاله والاستفادة منه على دفعات وتكون الفوائد فقط على المبالغ المسحوبة أو المستغلة.

2- القروض والسلف المباشرة :

تشكل القروض والسلف النقدية أكثر أنواع الائتمان المصرفي شيوعاً واستخداماً. وعادةً ما يلجأ إلى هذا النوع من الائتمان لتغطية احتياجات المقترضين المختلفة سواء تلك المستخدمة في تمويل احتياجات رأس المال العامل أو تلك التي تستخدم في عمليات التمويل الاستثماري طويل الأجل.

وفي العادة لا يوجد نوع واحد من القروض والسلف النقدية وإنما يختلف هذا الشكل الائتماني باختلاف طريقة السحب منها وكيفية تحديد الفائدة عليها وكذلك طريقة تسديدها.[34] كما أن المصارف تستطيع أن تقدم للعميل الواحد قرض واحد أو سلفة واحدة وقد تمنحه قروض أو سلف متعددة وفق جدولة خاصة بطريقة الاستحقاق .

---

[32] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص25.

[33] - د.حنون، محمد حسن (2005)، الاعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والاسلامية(دراسة مقارنة)، مطابع عشتار، عمان ، الاردن،ط1، ص233.

[34] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص25.

والمعروف عملياً في هذا النوع من الائتمان أن العميل عندما يسدد القرض أو السلفة لا يمكن أن يعيد سحبها مرة أخرى سواء كلها أو جزء منها. إذ أنها تمنح وتسدد مرة واحدة أو على شكل أقساط متفق عليها.

3- الكمبيالات المخصومة:

تعتبر عملية خصم الكمبيالات أو الأوراق التجارية من قبل المصارف شكل من أشكال الائتمان المصرفي قصير الأجل، فالورقة التجارية سند قانوني يتعهد بمقتضاها أحد التجار بدفع مبلغ معين إلى تاجر آخر في تاريخ محدد. تتمثل عملية الخصم التجاري في قيام المصرف بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق ويحل محل هذا الشخص في المديونية إلى غاية هذا التاريخ[35]. فالمصرف يقوم بإعطاء سيولة إلى صاحب الورقة قبل أن يحين أجل تسديدها، و يستفيد من ثمن يسمى سعر الخصم ويطبق هذا الثمن أو هذا المعدل على مدة الانتظار، وهي عبارة عن الفترة التي تفصل بين تاريخ خصم الورقة التجارية وتاريخ الاستحقاق.

- **الائتمان المصرفي غير المباشر:**

يختلف هذا النوع من الائتمان عن الائتمان النقدي المباشر أن ادارة الائتمان في المصرف لا تعطي حقاً لطالب الائتمان باستعمال النقد بشكل مباشر . كما أنها لا تُمثل ديناً مباشراً على العميل تجاه المصرف إلا في الحالة التي لا يحترم فيها طالب الائتمان بتعهداته وايفائه لالتزاماته المباشرة، ففي هذه الحالة تصبح هذه التسهيلات التزامات مباشرة على المصرف.

[35] - زايدة، دعاء محمد(2006) التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني،دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، ص 37.

وفيما يلي عرض لأنواع الائتمان المصرفي غير المباشر:

1- الكفالات المصرفية (خطابات الضمان):

شكل مهم من أشكال التسهيلات الائتمانية التي تقدمها المصارف. وهي تمثل نشاطاً مصرفياً غاية في الأهمية لإنجاز نشاط اقتصادي محدد، إذ تُعتبر هذه الكفالات ضماناً مصرفياً لدين أو التزام معين أساسه تعهد بالقيام بعمل معين .

والكفالات المصرفية[36] هي عقد كتابي يتعهد بمقتضاه المصرف (مصدر الكفالة) بضمان أحد عملائه بناءً على طلبه في حدود مبلغ معين ولمدة معينة تجاه طرف ثالث (المستفيد) بمناسبة التزام ملقى على عاتق العميل المكفول وضماناً لوفائه بالتزامه تجاه ذلك الطرف.

2- الاعتمادات المستندية:

تعتبر الاعتمادات المستندية من أكثر أنواع الائتمان المصرفي غير المباشر الذي تمارسه المصارف في الاقتصاديات المعاصرة نظراً للدور المتعاظم لحركة التجارة الدولية في اقتصاديات العالم. فهو الشكل الأكثر شيوعاً لتنظيم حقوق الأطراف المتعاقدة في التجارة الدولية. فالاعتماد المستندي تعهد صادر عن مصرف بناءً على طلب عميله (فاتح الاعتماد) يتعهد بموجبه بدفع مبلغ معين هو قيمة الاعتماد المتفق عليه إلى جهة معلومة (المستفيد) مقابل تقديم مستندات معينة تتطابق مع الشروط والأوصاف التي تم الاتفاق عليها.

وبشكل عام فإن الاعتماد المستندي شكل مهم من أشكال الائتمان المصرفي الذي تنفرد بتنفيذه المصارف، فالمصرف الذي يتولى فتح الاعتمادات المستندية مُلتزم بالتسديد عندما يتم تنفيذ شروط الاعتماد وتداول المستندات وفقاً للأعراف، وتتحول إلى دين قائم عندما لا يلتزم العميل طالب فتح الاعتماد بتسديد قيمته لدى المصرف. فالاعتمادات المستندية تتحول أولاً إلى تسهيلات نقدية غير مباشرة عند تداول المستندات وتتحول بعدها إلى

[36] - عبدالله، خالد أمين والطراد، اسماعيل ابراهيم (2011).إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية، ص309.

تسهيلات نقدية مباشرة عند إخلال العميل بتسديد قيمتها. وما يجب ملاحظته أن الاعتمادات المستندية إما أن تكون اعتمادات صادرة وهي الاعتمادات التي تخص الواردات في التجارة الدولية أو أن تكون اعتمادات واردة وهي الاعتمادات التي تخص الصادرات .[37]

3- بطاقات الائتمان :

تمثل بطاقات الائتمان إحدى وسائل الدفع الإلكترونية التي انتشرت على مستوى العالم انتشاراً واسعاً حيث أصبحت واحدة من أهم أنشطة الخدمات المصرفية التي تقدمها المصارف، ويتعامل بها الأفراد لشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات وسحب مبالغ نقدية بموجبها دون الحاجة إلى حمل نقود معهم، وكذلك استخدامها في تسديد فواتير الماء والكهرباء والهاتف، إضافة إلى أنها تمثل وسيلة سهلة للحصول على ائتمان قصير الأجل وهذا ما يجسد الوظيفة الائتمانية للمصارف.

ويمكن تعريفها بأنها بطاقة تتضمن معلومات معينة من اسم حاملها ورقم حسابه، تصدرها جهات معينة، عادة ما تكون مصرف أو مؤسسة مالية، حيث تمكن حاملها من سداد قيمة مشترياته عن طريقها بحيث تقوم الجهة المصدرة بتعجيل وفاء قيمة المشتريات للتاجر على أن تستردها لاحقاً من حامل البطاقة على دفعات مضافاً لها عمولة أو فائدة متفق عليها. [38]

- **الائتمان الدولي:**

تعتبر المصارف قلب نظام التمويل الدولي. وهي تمارس دوراً فريداً في تسهيل التجارة الدولية وتدعم توسيع الشركات المتعددة الجنسيات من خلال تمويل المعاملات الدولية، سواء ذلك الذي يتسم بالأجل الطويل، أو ذلك الذي يتميز بالأجل القصير، لذلك فإن المصارف تساهم في تقديم الائتمان الدولي القصير الأجل من خلال ضمان الالتزامات الدولية التجارية للزبائن وأوراق الخصم الدولية وتسهيل المدفوعات الدولية.[39]

---

[37] - بو حسون، ياسر(2008)-مرجع سابق ،ص290-291.

[38] - القاضي فداء يحيى أحمد المحمود (1999)، النظام القانوني لبطاقة الائتمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان،ص20.

[39] - الزبيدي، حمزة محمود(2002)،مرجع سابق، ص 114.

- **الائتمان المشترك :**

ظهرت فكرة الائتمان المشترك بعد تعاظم احتياجات المشروعات الاستثمارية إلى تمويل ضخم، الأمر الذي تطلب تدبير الائتمان المشترك الذي يساهم فيه أكثر من مصرف. إذ دعت حاجة المشروعات الكبرى إلى تمويل ضخم قد لا يستطيع مصرف واحد تقديمه تجنباً للمخاطر الكبيرة. ولذلك فإن المصارف أدخلت نظام الائتمان المشترك الطويل الأجل، إذ تسعى إدارة الائتمان إلى الاشتراك مع مصارف أخرى في تقديم الائتمان بعد دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية وتحديد طريقة التسديد وطرح المساهمة في الاشتراك في هذه الائتمان بين المصارف.

المبحث الثاني :مراحل ومعايير منح الائتمان المصرفي

2-1:الاستعلام والتحقق في إدارة الائتمان:

تتحدد كفاءة وفاعلية إدارة الائتمان في المصرف بكفاءة وفاعلية قرار الائتمان فيها، ويتسم قرار الائتمان بنوع من التعقيد والصعوبة، ومرجع ذلك يعود إلى أن نتائج القرار الائتماني كما هو معروف لإدارة الائتمان بشكل خاص ولإدارة المصرف بشكل عام ، لا تظهر إلا بعد فترة زمنية غير قصيرة بسبب حالة اللاتأكد في المستقبل .

إن محور القرار الائتماني يدور حول اتخاذ قرار الموافقة بمنح الائتمان عندما يطلبه العميل أو رفض طلبه وهنا مكمن الخطورة والتعقيد في قرار منح الائتمان، فالقرار الخاطئ في منح الائتمان هو نفسه القرار الخاطئ في رفض العميل، فالأول ينتج عنه خسارة بسبب منح الائتمان والثاني ينتج عنه فوات الفرصة بسبب الرفض، وفي ذلك خسارة يتحملها المصرف.

والمعروف في الدراسات المصرفية أن قرار الموافقة أو قرار الرفض لا يتم من فراغ وإنما عملية جوهرية تقوم بها إدارة الائتمان من خلال دراسة وتحليل الملف الائتماني لطالب الائتمان، وما تقوم به من استعلام مصرفي حول العميل. إذ تشكل عملية تحليل الملف الائتماني وما تحصل عليه من استعلام مصرفي جوهر اتخاذ القرار الائتماني .[40]

يتسم الإقراض الجيد بعدد من الخصائص والتي بتوافرها يصعب حدوث التعثر، ويجب على متخذ القرار الائتماني أن يسعى جاهداً إلى توافرها في قراره . وأهم هذه الخصائص:

1- السيولة : تعني خاصية السيولة في الائتمان الممنوح، إمكانية التصفية الذاتية للائتمان – كما في حال التسهيلات بضمان بضائع ، والاعتمادات المستندية – وسداده كاملاً في التاريخ المتفق عليه والشروط المتفق عليها .[41]

[40]- بو حسون، ياسر(2008)-مرجع سابق ،ص300.
[41] -.د. غنيم، أحمد(1999)،صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للمصرف، مطابع المستقبل ط2، ص103.

لذا يتعين على مانح الائتمان أن يتحقق من ذلك، ومن سلامة استخدام القرض في الغرض الممنوح من أجله، كما يجب أن يتحقق من توافر مصدر محدد وواضح للسداد. كما يقصد بسيولة القرض، سرعة دوران القرض، أي صغر الفترة الزمنية من تاريخ عقد القرض وحتى تاريخ استحقاقه .[42]

2- الربحية:[43] يجب على صانع القرار الائتماني أن يوازن بين المخاطر المصاحبة لقراره الائتماني وبين الربحية المتوقعة منه، مع الأخذ بالحسبان السياسة الائتمانية للمصرف فيما يتعلق بنوع الائتمان الممكن منحه وأسعار العائد واجبة التطبيق. وقد تواجه صاحب القرار الائتماني عملية بذاتها قد لا تمثل ربحية مقبولة إلا أن النظرة الشاملة لمجموع التسهيلات التي يمكن منحها للعميل والربحية العامة المتوقعة من مجمل نشاطه، يمكن اعتبارها مبرراً لقبول تمويل هذه العملية على الرغم من عدم ربحيتها المباشرة أو الذاتية .

كما ينبغي الإشارة إلى الوظائف الاقتصادية الهامة للأرباح ومنها: مقابلة كافة أعباء المصرف والتزاماته الادارية، وكذلك مقابلة المخاطر التي يمكن أن يتكبدها المصرف مثل مخاطر الائتمان المتمثلة في عدم قدرة بعض العملاء على سداد القروض الممنوحة لهم على الرغم من جميع الاحتياطات المحيطة بعملية الاقراض، أو مخاطر التدهور في قيمة محفظة الاستثمارات المالية، كذلك فإن الأرباح تعد مؤشراً مهماً وضرورياً على حسن الإدارة وكفاءتها، وأيضاً تغطية حقوق أصحاب الموارد بالمصرف من عملاء ومصارف ومؤسسات أخرى.

3- الأمان: أي تأكد المصرف من أن الأموال المُقرضة سوف يتم استردادها في الوقت المحدد للسداد، ويأتي ذلك من حرصه الشديد وتأكيده على توافر السيولة كما تقدم – من أجل المحافظة على قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته تجاه المودعين عند طلبهم لودائعهم – والتحقق الكامل من توافر الجدارة الائتمانية للمقترض واتسام معاملاته بالأمانة وكفاءته في ادارة نشاطه.

---

[42] -د. عبد الحميد، عبد المطلب(2000)،البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،ص107.

[43] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص31.

4- التنويع أو الانتشار: تلعب سياسة التنويع دوراً هاماً في توفير درجات كبيرة من الأمان وتقليل المخاطر التي يواجهها المصرف، فالإدارة المصرفية الناجحة يتعين عليها تنويع محفظة التسهيلات الائتمانية، وذلك بهدف توزيع المخاطر وتجنب مخاطر التركيز على منطقة جغرافية معينة، أي أن يكون للمصرف فروع في مناطق متعددة، كذلك تجنب التركيز على قطاع اقتصادي معين أو عملاء بعينهم، فمثلاً: اذا حدث كساد في نشاط ما رافقه رواج في نشاط آخر وبالتالي قلت الخسائر أو المخاطر. وأيضاً عدم التركيز على نوع معين من الضمانات، لأن أية تقلبات طارئة أو غير متوقعة لقيمتها السوقية يعني خسائر فادحة للمصرف في حال التركيز على ضمان معين وتدهورت قيمته لاحقاً.

إن المنفعة الأساسية من تنويع محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية هي تحقيق مستويات أدنى من المخاطر مقارنةً بتخصيص المحفظة بالإضافة إلى دورها في تحسين أداء المصرف.[44]

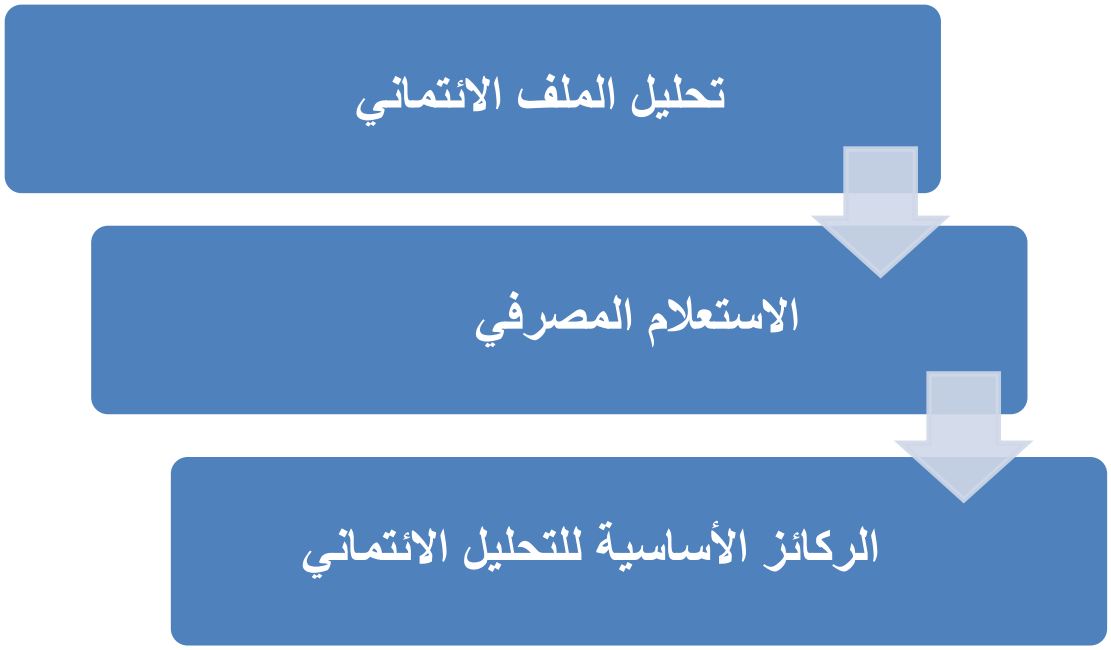
5- الضمان: الضمان الجيد عنصر رئيسي وأساسي في اتخاذ القرار الائتماني، وهو عنصر يصعب التغاضي عنه أو اهماله، حيث يكون كخط دفاع لحالات الطوارئ الغير متوقعه، أو لمجابهة الحالات التي تحيط بها مخاطر ودرجة عالية من عدم التأكد، ويجب أن يخضع الضمان للمراجعة، والكشف الدوري عليه للتأكد من سلامته، وصحته، وتوافر كافة الشروط الخاصة بصلاحيته، واستمراره كضمان للقروض والتسهيلات التي قدمها المصرف.[45]

[44] -Kamp, A., Behr, A.,(2007), Diversification and the banks` risk – return characteristics: evidence from Loan portfolios of German banks, Journal of Banking and Finance,p10.

[45] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص31-32.

يمكننا تقسيم مراحل الاستعلام والتحقق في إدارة الائتمان إلى ما يلي :

الشكل(4/2): مراحل الاستعلام والتحقق في إدارة الائتمان



المصدر: إعداد الباحثة.

- **تحليل الملف الائتماني:**

عندما تريد أي مؤسسة أن تطلب قرض من أي مصرف، تُشكل ملف خاص بها، حيث تحدد فيه قيمة ونوع القرض إضافة إلى مدة الاستحقاق وسبب اللجوء إلى هذا القرض، ثم تُقدم الملف إلى المصرف وهذا الأخير يقوم بدراسته، أي دراسة عناصر هذا الملف التي تسمح له بتحديد الأخطار المتوقعة ومعالجة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الربح أو الإنتاجية من خلال المشروع المراد تمويله.

فالملف الائتماني هو سجل طالب الائتمان بما يحتويه من معلومات وبيانات عن حالته بشكل عام ويمكن من خلال تحليل ودراسة هذه البيانات والمعلومات الإحاطة بكل ما يمكن أن يتعرض له المصرف من مخاطر عندما يتخذ القرار الائتماني سواء بالموافقة في منح الائتمان أو رفض الطلب، وذلك بعد الفحص الأولي للطلب، من حيث عدم وجود تحفظات على التعامل مع العميل، وعدم وجود تحفظات على تمويل نوعية النشاط، ومدى توافق الطلب مع السياسة الائتمانية للمصرف ،وكذلك مدى استكماله لمتطلبات

الدراسة الائتمانية، وقد يستدعي الأمر إجراء أكثر من مقابلة شخصية مع العميل للوقوف على الجوانب التي قد لا يغطيها الملف الائتماني أو حتى القيام بزيارات شخصية من قبل موظفي المصرف إلى مقر العميل طالب الائتمان.[46]

وعادةً ما يتم التحقق في هذه المرحلة من استيفاء مجموعة من المستندات بعضها مالي كالميزانية والحسابات الختامية لثلاث سنوات سابقة، وبعضها غير مالي كالسجل التجاري وعقد الشركة والبطاقة الضريبية.

وفي ضوء هذا الفحص يمكن اتخاذ قرار مبدئي بالاستمرار في استكمال إجراءات المنح أو الاعتذار عنه، وهو ما يتعين إيضاح أسبابه للعميل حتى يشعر بجدية المصرف في التعامل مع طلبه.

وعليه فإن الملف الائتماني لابد أن يكون حاوياً على جميع المعلومات والبيانات التي تُسهم في عملية اتخاذ القرار وتحديد المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها إدارة الائتمان عند منح الائتمان.

- **الاستعلام المصرفي :**

قد ترد بعض المعلومات والبيانات عن العميل في الملف الائتماني تتسم بنوع من عدم الدقة أو التضليل تجعل عملية اتخاذ القرار الائتماني محاطة بدرجة عالية من المخاطر، لذلك فإن إدارة الائتمان تستكمل بياناتها من خلال عملية الاستعلام المصرفي عن العميل، إذ تعتبر عملية الاستعلام أحد أهم الجوانب التحليلية التي تقوم بها إدارة الائتمان قبل أن تتخذ القرار الائتماني سواء بالموافقة على منح الائتمان أو رفض ذلك .

يتمكن المصرف من الحصول على المعلومات من مصادر عديدة، ويمكن عرض هذه المصادر بما يلي :[47]

[46] - ذيب، حسين(2011)، مرجع سابق،ص77.
[47] - بو حسون، ياسر(2008)-مرجع سابق ،ص308-311.

1- العميل طالب الائتمان:

يمكن الحصول على معلومات غايةً في الأهمية من العميل نفسه. فإن إدارة الائتمان تستطيع من خلال مقابلة العميل الإحاطة بكل ما يفكر فيه ومشاريعه المستقبلية ووضعه السابق، والغرض من الائتمان، وسبب التعامل مع المصرف المعني دون الاتصال بمصرف آخر، وما يملكه من عقارات وغيرها من المعلومات.

2- مصادر داخلية من المصرف:

قد يكون طالب الائتمان هو أحد العملاء المعروفين للمصرف. لذلك تتمكن إدارة الائتمان أن تجمع وتحصل على معلومات من سجلات المصرف الداخلية عن الوضع المالي للعميل ومستوى ملاءته المالية وتطور نشاطه التشغيلي وسجل شامل لتعامله خلال الفترة السابقة مع المصرف.

وعموماً فإنه يمكن إجمال مصادر المعلومات الداخلية بما يلي :

- حسابات العميل لدى المصرف وفيما إذا كانت حسابات دائنة أو مدينة أي طبيعة العلاقة العملية التي تربط العميل بالمصرف.
- وضع العميل المالي وسجل الشيكات المرتجعة التي تخصه.
- كفاءة العميل في التسديد لالتزاماته بتواريخ الاستحقاق .
- طلبات العميل من المصرف فيما يخص دعوته لتخفيض أسعار الفائدة أو تأخير التسديد أو غيرها.
- مراجعات العميل للمصرف وحصر تعامله .

2- المصادر الخارجية للمعلومات :

تهتم إدارة الائتمان في المصرف بمصادر المعلومات الخارجية. فمعلومات هذه المصادر تتسم بدرجة من الحيادية والموضوعية وتفيد إدارة الائتمان بجمع كل ما يحيط من معلومات عن العميل.

إن أهم المصادر الخارجية للمعلومات هي : المصرف المركزي، السجل التجاري للعميل، المصارف الأخرى، الصحف والجرائد الرسمية والنشرات التجارية.

- **الركائز الأساسية للتحليل الائتماني :**

من الأمور الهامة التي يتوجب مراعاتها من قبل مسؤول الائتمان في المصرف، ألا يحصر اهتمامه فقط بالمعلومات والبيانات التي حصل عليها من الملف الائتماني بل يجب عليه أن يولي اهتمامه لنوع آخر من التحليل وهو ما يعرف بتحليل مخاطر الائتمان ليجعل قراره الائتماني يتسم بدرجة من الدقة والموضوعية، ويتميز تحليل مخاطر الائتمان في أنه أكثر شمولاً ويتم تناوله من خلال نظرة أوسع وأكثر عمقاً لحالة العميل .

ويقوم هذا التحليل على ثلاث ركائز أساسية هي : [48]

1- إن قدرة العميل على الوفاء بالتزاماته ليست مرهونة فقط بصورة وضعه المالي كما تظهره البيانات المالية التاريخية التي يرفقها بطلب الائتمان، بل يجب أن لا يتم تقييم قدرته هذه بمعزل عن تقييم المخاطر الائتمانية التي تحيط بقدرته على التسديد وذلك على مدار فترة الائتمان.

2- في تقييم مخاطر الائتمان، يجب أن يتخطى محلل الائتمان مخاطر العميل أو الشركة طالبة الائتمان ليمتد هذا التقييم إلى مخاطر البيئة المحيطة بالشركة، أي مخاطر الشركة نفسها ومخاطر النشاط الذي تعمل فيه وذلك فضلاً عن مخاطر الظروف العامة والاقتصاد الكلي.

[48] - مطر، محمد(2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن، ص376-379.

3- كما يجب على محلل الائتمان أن يولي اهتمامه أيضاً للمرحلة العمرية للعميل أو الشركة المقترضة، فالمشروعات الاقتصادية تمر بأربع مراحل عمرية متتالية هي:

- مرحلة النشوء والدخول الى السوق:

تتميز هذه المرحلة بارتفاع درجة المخاطرة بسبب مجموعة من العوامل مثل : ارتفاع تكاليف الإنتاج، وارتفاع تكاليف البحث والتطوير، والانخفاض النسبي للأرباح، وتمثل هذه المرحلة الفرصة الملائمة للشركة من أجل أن تحتل مركزاً تنافسياً جيداً في السوق الذي تعمل فيه، إلا أن تدفقها النقدي خلال هذه المرحلة يكون سالباً في الغالب مما يزيد من مخاطر الائتمان .

- مرحلة النمو :

وخلال هذه المرحلة تعمل الشركة على توطيد مركزها التنافسي وتتزايد ربحيتها ، وتشهد نمو متسارع في حجم الإنتاج والمبيعات، وتحسن في النتائج بسبب تغطية التكاليف بفضل وفورات الحجم.[49] كما أن تدفقها النقدي يكون في الغالب موجباً، مما يخفض من مخاطر الائتمان.

- مرحلة الاستحقاق :

ويطلق عليها في بعض المراجع مرحلة التشبع، ويتميز أداء الشركة خلالها بمجموعة من الأعراض مثل : مصاعب في زيادة الحصة السوقية، وتقادم الأصول ، وتناقص في الأرباح، وبوادر لحدوث عجز في التدفق النقدي التشغيلي، ومن هنا تتزايد مخاطر الائتمان .

- مرحلة الذبول أو الاضمحلال :

وتتميز ببروز مؤشرات سلبية وواضحة لأداء الشركة مثل : طاقة عاطلة كبيرة، وتدهور الحصة السوقية، وتحقيق خسائر تشغيلية متكررة، مما يرفع من مخاطر الائتمان ويهدد مستقبل الشركة بالتصفية أو الإفلاس .

[49] - العلي، أحمد.(2011) الادارة المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص27.

2-2: معايير منح الائتمان :

إن نجاح المصرف في تحقيق التوازن بين السعي للحصول على الأموال وتوفيرها بمختلف الوسائل (السيولة)، وإعادة استخدام تلك الأموال، بما يحقق أقصى درجات الربح (الربحية) يعتمد على نجاح وصواب قرار منح الائتمان، وبالتالي لابد من توافر مجموعة من المعايير والأسس التي ينبغي على أساسها منح الائتمان للعملاء بطريقة تحقق الربحية للمصرف، وتجنبه الانزلاق في مخاطر ائتمانية غير محسوبة، يترتب عليها ضياع أمواله أو اهتزاز ثقة العملاء، مما يضطرهم لسحب الأموال المودعة بالمصرف، وبالتالي مواجهة خطر الإفلاس. حيث يوجد عوامل تؤثر في القرار الائتماني لدى محللي الائتمان وكذلك يوجد معايير خاصة متبعة في عملية منح الائتمان للعميل، فعند تقديم طلبات التسهيلات إلى المصارف يتم دراسة طبيعة عمل العميل ووضع المنافسين في مجال العمل نفسه، إضافة إلى التوقعات المستقبلية لوضع ذلك العميل، وكذلك يتم دراسة القوائم المالية والنسب المالية ومقارنتها بنسب القطاع الذي يعمل فيه العميل، وكذلك تحليل التدفقات النقدية والتنبؤ بالحالة المالية للعميل طالب التسهيل.[50]

وعموماً فإن الصناعة المصرفية ولأهمية الموضوع قد توصلت إلى العديد من النماذج تستخدم في التحليل الائتماني ومن خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني، بل أصبح من الأمور المصرفية المتعارف عليها عند منح الائتمان دراسة وتحليل مجموعة من المعايير لها القدرة في أن تعطي لإدارة الائتمان تصوراً شاملاً عن العميل والإحاطة بالمخاطر التي سوف تتعرض لها مع مصادر تلك المخاطر.

2-2-1: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ7C's:

يعتبر هذا النموذج من أبرز المنظومات الائتمانية المستخدمة لدى محللي ومانحي الائتمان عند منح القروض، والتي يقوم بموجبها المصرف المانح للائتمان بدراسة بعض الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان وهي :

[50] James S.sagner, the journal of corporate accouting & finance , published online in Wiley on line library, - 2011 periodicals. Inc, wileyonlinelibrary.com/DOI 10.1002/ jcaf.21719

- الشخصية : Character
- القدرة الاقراضية : Capacity
- رأس المال : Capital
- الضمان : Collateral
- الظروف المحيطة: Conditions
- التاريخ الائتماني: Credit history
- الادراك والتحكم: Common sense

إن تحليل هذه المعلومات بمجموعها يشكل نقطة ارتكاز مهمة لإدارة الائتمان، ومن خلالها نستطيع أن نحدد فيما إذا كان العميل يقع ضمن منطقة القبول أو الرفض .

وفيما يلي سيتم عرض هذه المعايير:[51]

- **الشخصية: Character**

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة.

فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته، كلما كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له.

وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من الناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى

[51] - Yong Woa Keon , to lend or not to lend that is the question, economic considerations for Malaysia bankers, UUM university, Malaysia, 2009, p6

المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. وهناك مجموعة من المؤشرات التي يتعين الحصول على بيانات كافية عنها أهمها ما يلي: [52]

- مدى انتظام العميل في سداد التزاماته مع المصارف الأخرى التي يتعامل معها ومن ثم يجب الحصول على استعلام عن العميل من هذه المصارف.
- مدى وفائه بتعهداته مع الشركات والمؤسسات والهيئات التي يتعامل معها، سواء كانت موردة لاحتياجاته ام مستخدمة لمنتجاته.
- الاطلاع على سجلات المحاكم للوقوف على وجود أو عدم وجود حجوزات موقعة عليه أو أحكام لإخلال التزاماته .
- الوقوف على السجلات التجارية والأحكام التجارية والخاصة لمعرفة هل سبق إشهار إفلاس العميل أم لا؟
- التصرفات الشخصية للعميل سواء في حياته الاجتماعية أم محيط العمل، ومدى تمتعه باحترام المجتمع له.

وعلى هذا فإن الشخصية الخاصة بالعميل لها ثلاثة أبعاد :

البعد الاول: شخصية قانونية تتناول مدى أهليته القانونية ومدى أهليته للتعاقد مع المصرف وإبرام التزامات، سواء كان هذا العميل شخصاً اعتبارياً أو شخصاً معنوياً.

البعد الثاني: شخصية سلوكية اجتماعية تتناول تصرفات وسلوكيات العميل الخاصة، وقياس مدى تأثيرها الحالي والمستقبلي في قدرته ورغبته في سداد القرض الممنوح له.

البعد الثالث: شخصية مهنية وتنافسية، يتم التأكد فيها من حرص العميل على سداد التزاماته واحترامه لتعهداته، ويتم الاستعلام عن ذلك من الجهات والمؤسسات المتعاملة معه من تجار وموزعين وموردين ومصارف الخ.... وحرصه على جودة منتجاته وسمعتها وقيامه بالتحسين والتطوير المستمر لها.

[52] - الخضيري، محسن أحمد (1996)، الديون المتعثرة "الظاهرة، الاسباب، العلاج"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة،ص103.

فجوهر هذا الجانب في التحليل إذاً ينصرف إلى الاطمئنان إلى سمعة العميل سواء على المستوى الشخصي أوعلى مستوى نشاطه ومدى رغبته واحترامه للوفاء بالتزاماته قبل الآخرين.

- **القدرة الاقراضية : Capacity**

وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات..... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. ورغم أن معيار القدرة يحدد مقدرة العميل على تحقيق الدخل أو الربح وبالتالي قدرته على إعادة ما اقترضه من المصرف، إلا أن هناك عدة آراء حددت ماهية القدرة كمتغير في المخاطرة، ويمكن تجميع تلك الآراء في أربعة اتجاهات رئيسة مختلفة وهي:[53]

الاتجاه الأول: هو تفسير القدرة من خلال اقترابها من الشخصية فهي تعني أهلية الشخص على الاقتراض .

الاتجاه الثاني: ينصرف إلى تحديد القدرة بالقابلية الإدارية للمقترض في أن يكون قادراً على مباشرة أعماله وإدارتها إدارة سليمة تضمن للمصرف سلامة إدارة الأموال المقدمة له في صورة قروض، ولهذا يشير البعض للقدرة الاقراضية على أنها قدرة العميل على إدارة أعماله.

الاتجاه الثالث: ينصرف عادة هذا الاتجاه إلى التركيز حول الأمور المالية البحتة في توضيحهم للقدرة الاقتراضية، حيث ينصب تركيزهم حول قدرة طالب الائتمان على خلق عائد متوقع كافٍ لضمان مخاطرته، وتسديد ما عليه من التزامات مستحقة تجاه المصرف، وبشكل عام فإن قدرة المقترض على تسديد القرض إنما تعتمد على حجم التدفق النقدي للمقترض.

[53] - د. الزبيدي ،حمزة محمود(2002)،مرجع سابق ،ص142

الاتجاه الرابع: ينظر إلى القدرة بمقدار التدفق النقدي المتوقع للعميل، إذ ينظر أصحاب هذا الاتجاه إلى أن قدرة العميل على سداد الائتمان تعتمد على مقدار التدفقات النقدية المتوقع تحقيقها في المستقبل.

وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع المصرف نفسه أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على كثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض ودراسة ذلك كله.

فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب ايجابية كلما ازداد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها .

فجوهر هذا الجانب إذاً ينصرف إلى الاطمئنان على توافر الخبرة والكفاءة الفنية والإدارية والملاءة المالية للعميل المقترض .

- **رأس المال : Capital**

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد.

ويقصد برأس المال جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحاً منها المطلوبات التي بذمته. ويلاحظ هنا التركيز على الملكية، لذلك فإن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان بسبب هذا العنصر تسمى بمخاطر الملكية.

هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ

كلما كان رأس المال كبيراً كلما انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك فرأس مال العميل يمثل قوته المالية .

ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر، والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث أنه لابد أن يكون هناك تناسباً بين مصادر التمويل الذاتية للعميل المقترح وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية. ويفضل في العادة أن تكون المصادر الذاتية أو الداخلية أكبر من المصادر الخارجية –والتي من بينها القرض المطلوب من المصرف– وذلك لضمان جدية العميل في تنفيذ مشروعاته، خاصة إذا كان المشروع لازال في مرحلة الإنشاء أو مرحلة التشغيل الأولي. هذا وتعد القدرة على سداد الالتزامات أكثر العناصر التي تهتم بها المصارف لتقييم مدى إمكانية منح العميل القرض أو الائتمان المطلوب، وبشكل عام يتعين على الباحث الائتماني في تحديده لقدرة العميل على سداد التزاماته، الحصول على بيانات ومعلومات عن العميل تكفي للتعرف على النواحي التالية :[54]

- حجم الاستثمارات المطلوبة لممارسة العميل لنشاطه.

- مصادر تمويل هذه الاستثمارات ومدى تناسبها بين مصادر التمويل الداخلية (رأس المال والاحتياطيات) ومصادر التمويل الخارجية (القروض والالتزامات).

- قيمة الأصول أو الموجودات الخاصة بالعميل أو الشركة ومدى ملاءتها الائتمانية من حيث سرعة بيعها والتخلص منها بتحويلها إلى نقد سائل لسداد التزامات العميل إذا أخفق في سدادها.

وبصفة عامة يقوم الباحث الائتماني بتحليل القوائم المالية الخاصة بالمنشأة للوقوف على مدى سلامة مركزها المالي، ومدى توازن هيكلها التمويلي، وتحليل كل من الميزانية وحساب الأرباح والخسائر وذلك لعدة سنوات سابقة.

[54] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص36.

فجوهر هذا الجانب إذن ينصرف إلى أهمية التأكد من توافر رأس المال المناسب لدى العميل طالب القرض أو الائتمان ومن قوته المالية وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض المطلوب، ومن ثم استعادة المصرف ما سبق ومنحه للعميل في حال فشل العميل في ذلك.

- **الضمان : Collateral**

يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد.

وإذا ما كان القرار الائتماني قد استلزم تقديم ضمانات معينة، فإنه يجب أن يراعى عند تحديد الضمان ما يلي :[55]

1- أن يكون قابلاً للبيع أو للتصفية ولا يمثل الاحتفاظ به تكلفة أو عبئاً مرتفعاً.

2- عدم تقلب قيمة الضمان بشكل كبير خلال فترة الائتمان، فالضمان الذي يتعرض لتقلبات شديدة في قيمته لا يمكن الاعتماد عليه في استرداد حقوق المصرف.

3- أن تكون ملكية العميل للضمان ملكية كاملة وليس محل نزاع.

4- أن يتوفر لدى المصرف كافة المستندات القانونية التي تؤكد حق المصرف باستخدام هذه الضمانات وتسييلها وذلك لسداد قيمة الائتمان عند عجز العميل عن السداد .

5- كفاية الضمانات المقدمة لتغطية قيمة الائتمان والفوائد والعمولات الأخرى قدر المستطاع.

وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما ويمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامنا للعميل .[56]

[55] - النجار، فائق.(1997)التحليل الائتماني :مدخل اتخاذ القرارات، ص 107.

ورغم أن إدارة الائتمان اهتمت بالعديد من المعايير شملت سمعة العميل وأخلاقه والجوانب المختلفة لشخصيته إلا أنها لا تتجاهل الضمانات بمفهومها القانوني لكي تعطي رؤية شاملة لمفهوم الضمانات.

فالضمانات تعتبر خط الدفاع الثاني في حال عجز العميل عن السداد حتى يستطيع المصرف تحصيل حقوقه. وهي تشعر العميل أن العبء الأكبر لعملية التمويل يتحمله نفسه وتشعره بجدية مساهمته في تسديد ما عليه من حقوق.

وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توافر ضمانات يرى المصرف أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة والتي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.

إذاً الضمان يأتي بمثابة تعزيز للقرار الائتماني أو حماية لمخاطر معينة يتعرض لها المصرف عندما يتخذ القرار بمنح الائتمان ،ولذلك كلما ازداد احتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الائتمانية كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر وذلك حمايةً لحقوق المصرف.

- **الظروف المحيطة: Conditions[57]**

يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان في النشاط أو المشروع المطلوب تمويله .

ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية

---

[56] د. الزبيدي ،حمزة محمود(2002)،مرجع سابق ،ص148.

[57] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق،ص37.

والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة في مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي .

أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، أوشكل المنافسة، أودورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، أوموقع المشروع من دورة حياته بمعنى؛ هل هو في مرحلة التقديم، أو الولادة، أم في مرحلة النمو، أم في مرحلة الاستقرار، أم في مرحلة الانحدار...

- **التاريخ الائتماني: Credit history**

وهو تاريخ العميل المالي وطريقة تعامله مع الالتزامات المترتبة عليه وكيفية سياق تدفق الأموال من وإلى الشركة وكذلك قدرته وفعاليته في توليد السيولة اللازمة لتسديد تلك الالتزامات، حيث يمكن دراسة تاريخ العميل الائتماني والاعتماد عليه لتقدير حالة العميل في قدرته على خدمة الدين المطلوب منحه.

- **الادراك والتحكم: Common sense**

وتعني التعرف على قدرة العميل وجديته على متابعة أعماله بكل اهتمام وإعطاء مؤسسته الحظ الوافر من الرعاية والمتابعة والتطوير والتزامه بهذا الشيء.

وفي إطار هذه الدراسة المتكاملة الجوانب يتم اتخاذ القرار الائتماني، وتحديد مقدار المخاطرة التي يكتنفها قرار منح العميل التسهيل الائتماني المطلوب.

2-2-2: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ5P's:[58]

من الممكن أن يستخدم متخذ القرار الائتماني نموذج آخر من المعايير المستخدمة في دراسة الجوانب المحيطة بطلب القرض أو الائتمان، وتحليل المعايير وفق هذا النموذج

[58] - تم الاستناد في صياغة هذه الفقرة على مرجعين :
الدغيم ، عبد العزيز والأمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص39-40.
النجار، فائق(1997)، مرجع سابق، ص 110-112.

يعطي ذات الدلالات التي يعطيها نموذج 7C's وإن كان بأسلوب آخر، كما نجد أن هذا النموذج يهتم بالقرض والغرض منه، حيث تتم دراسة المعايير التالية :

- العميل : People
- الغرض من الائتمان: Purpose
- القدرة على السداد : Payment
- الحماية : Protection
- النظرة المستقبلية: Perspective

- **العميل : People**

يقيم الوضع الائتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن شخصية العميل والتأكد من أهليته القانونية، الأخلاقية، الإدارية، وقدرته على إدارة نشاطه بنجاح، وأهم المتعاملين معه، وأهم المنافسين، وخططه المستقبلية وغيرها.

لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم الوضع الائتماني للعميل واتخاذ القرار الائتماني هي مقابلة العميل. ونجاح المقابلة يتوقف على ما تتمتع به إدارة الائتمان أو الشخص المسؤول عن اتخاذ القرار بالقدرة في رسم صورة متكاملة عن العميل، ومن خلال هذه المقابلة يتم تحديد المعلومات والبيانات التي يجب الحصول عليها عن العميل وتحديد الأعمال السابقة التي قام بها وهل قام بالتغيير من عمل إلى آخر؟ لأن ذلك يعطي انطباعاً بالنجاح أو الفشل وبالتالي تقييم وضع العميل المستقبلي، وكذلك معرفة المصارف التي سبق أن تعامل معها والتي يتعامل معها حالياً ....

- **الغرض من الائتمان: Purpose**

تشكل هذه الركيزة أحد أهم المعايير التي من خلالها تتوصل إدارة الائتمان إلى إمكانية الاستمرار في دراسة الملف الائتماني أو التوقف عند هذا القدر من التحقق.

لذلك يجب معرفة الغرض من التسهيل الائتماني بشكل تفصيلي، وأن يحدد المجال الذي سوف يستخدم فيه هذا التسهيل بشكل دقيق بحيث يمكن اتخاذ قرار بشأنه، والحكم على مدى مناسبة منح هذا الائتمان من عدمه، وهل يتوافق مع سياسة المصرف؟ ومع الأهداف الاقتصادية العامة للدولة؟ ومع قدرات وخبرات العميل؟ أم يتعارض معها، فإذا كان الغرض من الائتمان هو تمويل احتياجات تتعارض مع سياسة المصرف ففي هذه الحالة تستطيع إدارة الائتمان أن تعتذر للعميل عن تقديم الائتمان ليس بسبب وضعه من ناحية الثقة الائتمانية وإنما لتعارض طلبه مع سياسة المصرف. فضلاً عن مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه .

- **القدرة على السداد : Payment**

يركز هذا المعيار على تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع الفوائد في موعد الاستحقاق وفق الجدول المخصص لذلك. ويتم ذلك من خلال تقدير التدفقات النقدية الداخلة للعميل والتي تعد الركيزة الأساسية في تحديد قدرته على التسديد، وتحديد فيما إذا كان العميل سيقوم بسداد الائتمان من الموارد الناجمة عن النشاط الذي سيستخدم التسهيل في تمويله أم من خلال موارد أخرى، وهل هي موارد تتصف بالانتظام والاستمرار أم التقلب ؟...

- **الحماية : Protection**

إن أساس هذا المعيار هو مدى توافر حماية للائتمان المقدم للعميل، وأن يكون ذلك بأقل مخاطرة ممكنة، وذلك من خلال تقييم الضمانات التي سيقدمها العميل سواء أكان من حيث قيمتها العادلة أم من حيث قابليتها للتسييل فيما لو عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته تجاه المصرف، ونقصد بقابلية الضمان للتسييل هو إمكانية تحويله إلى نقد بسرعة وبأقل تكلفة ممكنة.

- **النظرة المستقبلية: Perspective**

إن مضمون هذا المعيار ينحصر في دراسة المناخ الاقتصادي العام والذي يعمل فيه كل من العميل والمصرف، ومؤشرات الاقتصاد بشكل عام مثل نسب التضخم ومعدلات الفائدة ومعدلات النمو العام، ودراسة الظروف المحيطة بالعميل الحالية والمستقبلية سواء كانت داخلية أو خارجية، واستكشاف حالة اللاتأكد التي تحيط بالائتمان الممنوح للعميل ومستقبل ذلك الائتمان.

2-2-3: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة ب PRISM [59]:

يعتبر منهج المعايير الائتمانية أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في التحليل الائتماني. ويعكس هذا المنهج جوانب القوة والضعف لدى العميل، ويتم من خلالها الموازنة بين المخاطر الائتمانية والقدرة على السداد. وفيما يلي عرض لهذه المعايير:

- التصور : Perspective
- القدرة على السداد : Repayment
- الغاية من الائتمان : Intention or Purpose
- الضمانات : Safeguards
- الإدارة : Management

- **التصور : Perspective**

يقصد بالتصور هنا الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها بعد منحه. ومضمون هذا المعيار هو: الفاعلية في تحديد المخاطر والعوائد التي تحيط بالعميل عند منحه للائتمان، وكذلك دراسة استراتيجيات التشغيل والتمويل عند العميل والتي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم الربحية.

[59] - د. الزبيدي ،حمزة محمود(2002)،مرجع سابق ،ص155.

- **القدرة على السداد : Repayment**

مضمون هذا المعيار هو تحديد قدرة العميل على تسديد القرض مع فوائده خلال الفترة المتفق عليها، ومن الأمور التي يجب إعطاءها اهتماماً خاصاً هو تحديد نوع مصادر التسديد التي يلجأ إليها العميل عند السداد هل هي مصادر داخلية، أم من الموارد الناجمة عن النشاط الذي سيستخدم القرض في تمويله أم خارجية ؟ وما يهم متخذ القرار الائتماني، هو المصادر الداخلية لأنها تعكس قدرة العمليات التشغيلية على توليد التدفقات النقدية الداخلية التي يستطيع العميل استخدامها في تسديد ما بذمته من التزامات مستحقة.

- **الغاية من الائتمان : Intention or Purpose**

مضمون هذا المعيار هو تحديد الغاية من الائتمان المطلوب، وأن يحدد المجال الذي سيستخدم ذلك الائتمان فيه لتحديد مدى مناسبة منح الائتمان للعميل، ومدى موافقة ذلك مع سياسة المصرف وقدرات العميل وخبراته، إضافة للتعرف على مدى تناسب مبلغ وحجم الائتمان مع غرض التمويل، وكقاعدة عامة فإن الغاية من الائتمان يجب أن تشكل أساس الدراسة، وأن أخر ما يجب أن تفكر به إدارة الائتمان هو تصفية موجودات العميل لاسترداد التزاماته تجاه المصرف.

- **الضمانات : Safeguards**

يجب تحديد الضمانات التي يطلبها المصرف ليكون ضامناً لاسترجاع الائتمان الذي سيتم منحه، فهي خط الدفاع الأول والأساسي للمصرف لضمان أمواله وحقوقه، وذلك لمواجهة احتمالات عجز العميل عن السداد، ويمكن أن تكون الضمانات عينية أو كفالات شخصية، كما أنه من الممكن أن يعتمد المصرف على قوة المركز المالي للعميل، فضلاً عن ما يتم وضعه من شروط لضمان السداد.

- **الادارة : Management**

يركز الباحث الائتماني على تحليل قدرة العميل طالب الائتمان على الإدارة، ويتم ذلك من خلال التعرف على أسلوب العميل المقترح في إدارة أعماله، وتحديد فيما إذا كان

العميل يتسم بتنوع منتجاته أم يقتصر في عمله على منتج واحد ؟ وأيضاً هل نشاطه موسمي أم دائم؟ والتعرف على الهيكل التنظيمي للعمل وتحديد قدرة العميل على النجاح والنمو .

مما سبق أعلاه نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين النماذج الثلاثة لمعايير منح الائتمان، ومضامينها تتداخل وتشترك فيما بينها وذلك بهدف التأكد عند دراسة طلب الائتمان أو القرض من مدى ملاءة العميل وقدرته على تسديد التزاماته تجاه المصرف، وكذلك تحديد المخاطر التي تكتنف عملية منح الائتمان .

المبحث الثالث : الاستثمار مفهومه ومبادئه .

3-1: مفهوم الاستثمار :

هناك العديد من المفاهيم والمعاني التي يمكن أن تستخدم بموجبها كلمة استثمار. حيث يمكن تعريف الاستثمار من وجهة نظر الشركة أنه امتلاك أصل من الأصول بغية تحقيق عائد من وراء ذلك مستقبلاً [60].

وقد ينظر إلى الاستثمار على أنه التضحية بالأموال الحالية في سبيل الحصول على أموال مستقبلية.[61]

أما من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، فيمكن النظر إلى الاستثمار على أنه خلق جديد في المجتمع أو هو عبارة عن زيادة الأصول الرأسمالية المتاحة لدى المجتمع .

أما بالنسبة للمصرف فيحتل توظيف الأموال في الاستثمار المكانة الثانية بعد منح القروض، فيعمل المصرف على توظيف الفائض لديه في استثمارات طويلة الأجل نسبياً بدلاً من ترك ذلك الفائض عاطلاً دون تشغيل، فليس من مهمة المصرف اكتناز المال وحجبه عن التداول.

ويقوم مجلس الإدارة في أي مصرف بإصدار سياسة عامة للاستثمار، تهدف هذه السياسة إلى تعريف وتوصيف أهداف المصرف فيما يتعلق بإدارة السيولة وإدارة الاستثمار، وتعتبر هذه السياسة بمثابة مرشد للتنفيذ وهي الأساس الذي يتم عليه تقييم إدارة الاستثمار في المصرف.

والمقصود بالاستثمارات هنا تلك الاستثمارات التي لا تعتبر من الاحتياطي الثانوي. فالاستثمار يتم بعد توفير متطلبات السيولة وبعد منح القروض المطلوبة، فهو استثمار للأموال الفائضة.

---

[60] - هندي، منير ابراهيم(2003)، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ص5.

[61] - الحناوي، محمد صالح وآخرون(2007)، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر، المكتبة الجامعية الحديثة،الإسكندرية، ص9.

فمن ناحية مصرفية، فإن كلمة استثمار تستخدم لتشمل الأموال التي توضع في شراء أسهم شركات وسندات خاصة أو عامة لآجال طويلة بهدف تحقيق عائد.

وتختلف الاستثمارات عن القروض من عدة نواح: [62]

أولاً: في حالة الاقتراض، نجد أن المقترض هو الذي ينشئ القرض، أما في حالة الاستثمار فإن المصرف هو الذي ينشئ العملية بالدخول في أسواق المال للشراء أو للبيع.

ثانياً: في حالة القروض يكون المصرف هو الدائن الأساسي أما في حالة الاستثمار فإن المصرف يكون واحداً من عدة جهات .

ثالثاً : يحمل القرض مفهوم الاحتفاظ بشيء لمدة صغيرة نسبياً على أساس أن المبلغ سيُرد بقيمته. أما الاستثمار فإن الهدف منه الحصول على تدفق سنوي لمدة طويلة قبل أن يتم استرداد الأصل .

رابعاً : في الاقتراض المصرفي علاقة شخصية بين المقترض والمصرف، أما في الاستثمار المصرفي فإنه لا توجد مثل تلك العلاقة الشخصية .

إن الخط الذي يفصل بين حساب الاستثمار في المصرف وبين الاحتياطي الوقائي خط رفيع جداً. فمن الممكن أن يحوي الاحتياطي على أذون الخزانة وعلى أوراق حكومية (سندات حكومية) كما أنه من الممكن أن يحوي حساب الاستثمار على أذون خزانة وأوراق حكومية.

إن التمييز الوحيد هو مسألة تاريخ الاستحقاق مع افتراض نفس درجة جودة الأوراق المالية وقابليتها للبيع. إن حساب الاستثمار بالطبع يحوي أوراقاً مالية تحمل قدراً أكبر من الخطورة عما يحويه الاستثمار تحت بند الاحتياطي الثانوي على أساس أن الهدف من الاستثمار هو تحقيق أرباح، فإذا اعتبر المصرف أن الأوراق المالية المستحقة في

[62] - هواري، سيد(1981)، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة ،ص186-187.

ظرف ستة أشهر احتياطي ثانوي فإن الأوراق المالية التي تستحق بعد ذلك تصنف على أنها حساب استثمار.

إن التمييز بين النوعين في تغير دائم، فالأوراق المالية التي تستحق بعد عشر سنوات تعتبر اليوم حساب استثمار، أما بعد تسع سنوات ونصف سنة فإنها تعتبر احتياطي ثانوي.

- **نظريات الاستثمار:**

هناك العديد من نظريات الاستثمار سنورد عدداً منها باختصار :[63]

1- نظرية المضاعف للاستثمار المعجل:

تقوم على أساس أن التغيرات في الاستثمار الصافي تابعة للتغيرات في الناتج.

حيث يقصد بالاستثمار الصافي بأنه عبارة عن الاستثمار الإجمالي ناقصاً منه مخصصات الاستهلاك أي أن الاستثمارات تكون مرتفعة عندما يزداد الناتج، وتكون منخفضة عندما يكون الناتج منخفضاً.

تؤكد هذه النظرية على وجود علاقة بين الاستثمار والدخل بحيث أن:

" التغير في الاستثمار يتضاعف ليؤدي في النهاية إلى تغير أكبر في الدخل "

2- نظرية الأرصدة الداخلية للاستثمار:

وهي ترى بأن الاستثمار يعتمد على مستوى الأرباح .

حيث أن أغلب الاستثمارات تأتي من وجود أرباح محتجزة ومخصصات الاستهلاك.

3- النظرية التقليدية للاستثمار:

بناءً على هذه النظرية فإن الاستثمار يتحدد بأسعار خدمات رأس المال بالنسبة لأسعار الناتج ، كما أن أسعار خدمات رأس المال تعتمد بدورها على أسعار السلع الرأسمالية ونسبة الفائدة والمعاملة الضريبية لدخول قطاع الأعمال . وهكذا فإن الزيادة في الإنفاق الحكومي أو الانخفاض في معدلات الضرائب تحفز على الاستثمار من خلال تأثيرها على الطلب الكلي.

[63] - الشلبي، مطيع(2009)، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سوريا، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، ص 6.

4- نظرية تعبئة الفائض:

يميز شارل بتلهيم بين ثلاثة أنواع للفائض الاقتصادي:

- فائض اقتصادي جاري.
- فائض اقتصادي جاري متاح للتنمية الاقتصادية.
- فائض اقتصادي مستخدم في التنمية الاقتصادية.

ويعتبر موضوع زيادة الإنتاجية الحل الأفضل لزيادة نسبة الفائض وهذا يستلزم زيادة وتطوير المستوى التقني القائم، وهذا ما يؤكده أكثر الاقتصاديين بأن أي تنمية اقتصادية يجب أن تقترن برفع المستوى التقني كي يزداد مستوى الإنتاجية، أي أن مراحل تطور إنتاجية العمل هي التي أدت وتؤدي إلى وجود الفائض الاقتصادي.

- **سياسات الاستثمار:**

1- سياسة التنويع:

من خلال هذه السياسة يجب أن تتسم أصول المحفظة الاستثمارية بقدر كاف من التنويع، مع مراعاة أن لا يقتصر التنويع على الأصول فقط، بل يشمل التنويع الجغرافي لأدوات الاستثمار فيها بما في ذلك آجال هذه الأدوات والعملات الأجنبية المقومة بها.

وذلك حتى يكون بالإمكان تخفيض معظم المخاطر غير المنتظمة التي تتعرض لها الاستثمارات، ويجب أن تحقق أدوات المحفظة حداً أدنى من السيولة أو القابلية للتسويق ما يوفر لمدير المحفظة المرونة التي تمكنه من إجراء أي تعديلات جوهرية بأقل قدر من الخسائر.

2- سياسة تحديد أولويات اختيار الاستثمارات:[64]

من خلال هذه السياسة يتوجب على مدير المحفظة الاستثمارية تحديد أولويات معينة للبدائل الاستثمارية وذلك لاستخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل.

[64] - الشلبي، مطيع(2009)، مرجع سابق،ص7.

3- سياسة الاستثمار تبعاً لمصادر التمويل:[65]

يتم وضع خريطة استثمارية حسب مصادر التمويل من حيث درجة كفاية المصادر الداخلية أم لا بد من الاستعانة بالمصادر الخارجية ، وتعتمد التوليفة المثالية على تكلفة مصدر من مصادر التمويل ومدى توافره .

- **أهداف الاستثمار:**

تختلف الأهداف العامة التي تسعى إليها المصارف في عمليات الاستثمار وفقاً للظروف الاقتصادية والسياسية المحيطة بالمجتمع، ووفقاً لدرجة المخاطرة التي يمكن أن تتحملها إدارة المصرف.

تهدف السياسة الاستثمارية للمصرف إلى تحديد الإطار العام والمبادئ التي ستعتمد من حين إلى آخر في إدارة استثمارات المصرف في أدوات السوق النقدي بما فيها الودائع ما بين المصارف وسوق رأس المال بالعملات الأجنبية وبالليرة السورية والتعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بهدف تحقيق أفضل عائد ممكن ضمن سياسات متينة آخذة بعين الاعتبار الحد الأقصى من المخاطرة المقبولة، والتوازن بين العوائد وعوامل المخاطرة.

كما وتحدد هذه السياسة سقوف التوظيفات في الاستثمارات المالية، بحيث توضح طبيعة محافظ هذه الاستثمارات، وفيما إذا كانت الغاية من شراء هذه الاستثمارات هي للمتاجرة أو للبيع أو الاحتفاظ بها لتاريخ الاستحقاق أو مقابل شراء قروض وذمم مدينة غير مدرجة في سوق الأوراق المالية .

وتتلخص عموماً أهداف الاستثمار عند المصارف في الأغراض التالية :[66]

1- تحقيق عائد إضافي عن طريق توظيف بعض الموارد بدلاً من تركها عاطلة لدى المصرف، بعد أن يكون قد احتفظ بقدر كاف من المال السائل ليواجه به السحوبات المتوقعة للمودعين وسد حاجات المقترضين. ولا شك أن هذا العائد مهما كانت نسبته فإنه سوف يزيد من الأرباح الإجمالية .

---

[65] - الشلبي، مطيع(2009)، مرجع سابق،ص8.

[66] - بو حسون، ياسر(2008)-مرجع سابق ،ص186.

2- المحافظة على مستويات من السيولة المحددة من قبل الإدارة العليا في المصرف والمتوافقة مع تعليمات مصرف سوريا المركزي فيما يخص معدلات السيولة من حيث ضمان سيولة كافية لتلبية الاحتياجات الطارئة، وذلك من دون اللجوء إلى تصفية بعض الأصول، ما قد يعرض المصرف لتحقيق خسائر على هذه الأصول وخصوصاً عندما لا تكون ظروف السوق مؤاتية.

3- تقليل مخاطر الاستثمار التي يمكن أن تنشأ عن عدم التأكد المحيط بالأسواق المالية، أو بظروف المؤسسات المالية المصدرة للأدوات المالية التي يستثمر فيها المصرف، ويكون ذلك بشكل أساسي، من خلال تنويع محفظة الأوراق المالية، ووضع الحدود القصوى لها.

4- الاستثمار بمنتجات أو أصول سيولتها عالية، ووجود سوق لها، ويمكن تسييلها بأقل درجة ممكنة من التراجع في قيمتها.

5- الحفاظ على قيمة أصل الاستثمار هي أولى الاعتبارات في اعتماد هذه السياسة، ويعتمد تكوين المحفظة على مستوى مرتفع من التنويع على المستوى الفردي والجغرافي.

6- مراعاة التوازن بين مصادر الأموال واستخداماتها كما هي محددة في تعليمات سياسة إدارة الموجودات والمطلوبات .

7- يستهدف المصرف مصلحة الاقتصاد القومي عندما يكتتب في أوراق حكومية، خاصة في الدول النامية، حيث يحمل عبئاً في تمويل خطط التنمية الاقتصادية وسد حاجة الإنفاق الحكومي.

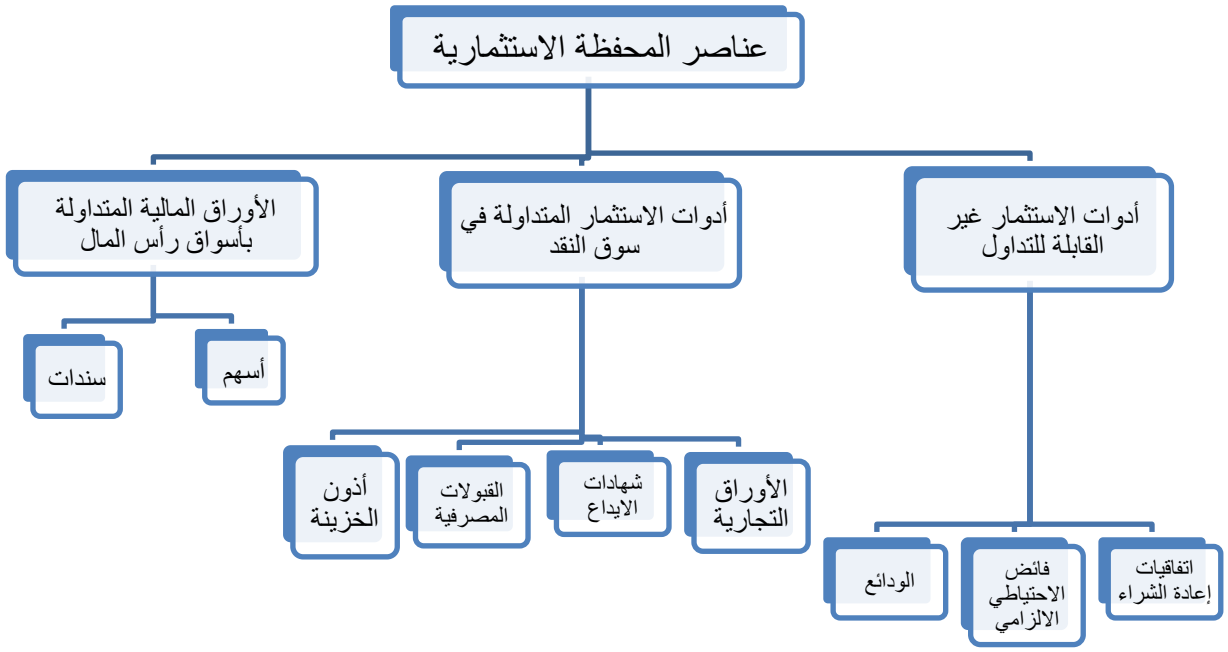
3-2: المحفظة الاستثمارية للمصرف وعناصرها .

المحفظة الاستثمارية هي بمثابة تشكيلة من أدوات الاستثمار، قد تتكون من أصلين أو أكثر وتخضع لإدارة شخص مسؤول عنها يسمى مدير المحفظة، وقد يكون مدير

المحفظة مالكاً لها كما قد يكون موظفاً لإدارتها،[67] وحينئذ ستتفاوت صلاحياته في إدارتها وفقاً لشروط العقد المبرم بينه وبين مالك أو مالكي المحفظة. وتختلف المحافظ الاستثمارية في تنوع أصولها، إذ يمكن أن تكون جميع أصولها حقيقية مثل الذهب، السلع...الخ، ويمكن أيضاً أن تكون جميع أصولها مالية كالأسهم والسندات وأذونات الخزينة.. الخ. وفي أغلب الأحوال تكون أصول المحفظة من النوع المختلط أي أنها تجمع الأصول الحقيقية والأصول المالية.

أما بالنسبة للمصرف فتتألف محفظته الاستثمارية من الأدوات الاستثمارية التالية :

الشكل (5/2): عناصر المحفظة الاستثمارية



المصدر: إعداد الباحثة

[67] - أرشيد، عبد المعطي وخربوش، حسين علي(1999)، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن، ص34.

أدوات الاستثمار غير القابلة للتداول:

1- الودائع لأجل :

هي الودائع التي يقوم المصرف بربطها لدى البنوك المحلية والأجنبية ولدى البنوك التابعة مقابل الحصول على فائدة بنسبة معينة يتم الاتفاق عليها.

2- قرض فائض الاحتياطي الإلزامي:

يمكن للمصارف التي تتمتع بفائض في الاحتياطي الإلزامي أن تقرض هذا الفائض إلى مصارف أخرى تعاني من عجز. وغالباً ما تكون مدة الاقتراض ليوم واحد.

3- اتفاقيات إعادة الشراء:[68]

وهي عبارة عن اتفاق بين مصرف وشركة مقترضة تقوم بموجبه الشركة المقترضة ببيع الأوراق المالية التي تملكها إلى المصرف بسعر محدد، وتتعهد بشراء هذه الأوراق بسعر أعلى بتاريخ لاحق. وتتراوح مدة هذه الاتفاقية بين 3 إلى 14 يوماً، وقد تكون ليوم واحد فقط، حينئذ تدعى اتفاقية إعادة الشراء لليلة واحدة، والفرق بين سعر البيع وسعر الشراء يمثل الفائدة الفعلية المدفوعة على المبلغ المقترض. ويتم تحديد هذه الأخيرة على أساس سعر فائدة إعادة الشراء المعلن في السوق الذي يعتمد على سعر فائدة إعادة الشراء لدى المصرف المركزي.

أدوات الاستثمار المتداولة في سوق النقد:

1- أذونات الخزينة:

وهي أوراق مالية حكومية، يصدرها المصرف المركزي لحساب وزارة المالية. وهي من أكثر أدوات السوق النقدي سيولةً وتداولاً، وتمثل الأساس أو المعيار الذي تقاس عليه بقية عوائد أدوات السوق النقدي. وتصدر بتواريخ مختلفة وعادة ما تكون 91 يوماً أو 182 يوماً أو 365 يوماً. وتباع هذه الأوراق بخصم، أي أنه لا يتم دفع الفائدة للمستثمر

[68] - العلي، احمد وقاسم، عبد الرزاق(2011)، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، دمشق، ص 31-32.

بل يتم تحديد السعر بناءً على مقدار الخصم. وتعتبر هذه الأوراق مجالاً استثمارياً ممتازاً ومؤقتاً للأموال المراد الاحتفاظ بها لمواجهة احتياجات السيولة في المستقبل القريب وذلك للأسباب التالية:

- كونها استثمارات خالية من المخاطر .
- لها سوق مستمر (السوق الثانوي).
- قصر استحقاقها؛ أي خفض مخاطر انخفاض كبيرة في قيمتها.

2- الأوراق التجارية:[69]

وهي عبارة عن وعد غير مؤكد بالدفع تصدرها الشركات الكبيرة والمعروفة التي لها وضعية مالية جيدة. وتباع عن طريق وكلاء متخصصين في تداولها وتسويقها إلى المستثمرين النهائيين كالمصارف، وشركات التأمين، وصناديق الاستثمار، وشركات الأعمال الأخرى، التي لديها فائض سيولة. تتراوح فترة استحقاق هذه الأوراق ما بين أيام قليلة إلى 270 يوماً، وتباع هذه الأوراق بخصم، حيث تكون درجة المخاطرة المرافقة للأوراق التجارية كبيرة.

ومن أهم خصائص الأوراق التجارية يمكن ذكر ما يلي:

- من غير الضروري أن تكون مضمونة بأي أصل من أصول المنشأة. إذ تمثل سمعة المنشأة وجدارتها الائتمانية الأساس في ضمان هذه الأوراق من قبل المصارف.

- ضمان المصارف لسداد هذه الأوراق يساهم في تخفيض مخاطر الاستثمار فيها، وتخفيض معدل الفائدة الذي تحمله.

- تساهم طبيعة هذه الأوراق في إيجاد سوق ثان نشط، من خلال بعض بيوت السمسرة والمصارف.

[69] - العلي، احمد وقاسم، عبد الرزاق(2011)، مرجع سابق ، ص 33-34.

3- شهادات الايداع المصرفية القابلة للتداول:[70]

وهي أداة هامة من أدوات الاستثمار في سوق النقد، تصدرها المصارف التجارية على شكل إيصال يثبت أن حامله قد أودع مبلغاً معيناً لمدة محددة وبفائدة معلومة. يمكن لصاحب الوديعة الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، أو يمكنه بيعها في السوق الثانوي. وتختلف هذه الشهادات عن أذون الخزينة والأوراق التجارية في أنها مثل السند تباع على أساس المردود وليس على أساس الخصم كما هو الحال بالنسبة لمعظم أدوات سوق النقد، وتحسب الفائدة السنوية على أساس 365 يوماً بدلاً من 360 يوماً، وعادةً ما تكون القيمة الاسمية لهذه الشهادات أكبر من القيمة الاسمية لشهادات الإيداع غير القابلة للتداول.

إن الميزة الأساسية لشهادات الإيداع تتمثل في قابليتها للتداول وعدم ضرورة الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. فهي تتميز عن الودائع الآجلة في كون هذه الأخيرة غير قابلة للسحب قبل تاريخ الاستحقاق، وفي حال تم كسر الوديعة، فإنه غالباً لا تحتسب فوائد على المبلغ المسحوب من تاريخ الإيداع وحتى تاريخ السحب، وذلك بخلاف شهادة الإيداع التي يمكن بيعها بقيمتها الاسمية بالإضافة إلى الفائدة المتحققة لغاية تاريخ بيعها.

ويمكن إصدار شهادات الإيداع بموجب طريقتين:

الطريقة الأولى: طريقة الإصدار المعلن، وهنا يقوم المصرف بالإعلان عن إصدار شهادات الإيداع ويدعو الجمهور للاكتتاب بها خلال فترة تسبق موعد الإصدار، وفي هذه الحالة تصدر شهادة الإيداع لأمر المكتتب بها ويتم تداولها بالتظهير.

الطريقة الثانية: الإصدار بناءً على طلب العميل حيث يتم إصدار الشهادة بالمبلغ والمدة وسعر الفائدة التي تتفق عليه الجهة المصدرة مع عميلها. وقد تصدر هذه الشهادة لحاملها حيث يتم تداولها بمجرد التسليم أو لأمر مشتريها حيث يتم تداولها بالتظهير.

وغالباً ما يتم إصدار هذه الشهادات لآجال شهر- ثلاثة أشهر- تسعة أشهر، سنة، ويمكن إصدارها بسعر فائدة متغير.

[70] - العلي، احمد وقاسم، عبد الرزاق(2011)، مرجع سابق ، ص 35-36.

4- القبولات المصرفية:

تعتبر القبولات المصرفية من أقدم أدوات سوق النقد، وقد ظهرت أساساً لتنشيط حركة التجارة الدولية، وهي أمر بالدفع مسحوب على مصرف من قبل عميل معين، حيث يقبل المصرف دفع مبلغ معين في تاريخ محدد، وهي قابلة للتداول في سوق النقد، وتتراوح فترة استحقاقها عادة ما بين 30 إلى 170 يوماً، والفترة الأكثر شيوعاً هي90 يوماً.

ويرتبط حجم القبولات المصرفية المتداولة في سوق النقد بمعدلات الفائدة على القروض المصرفية. فعند انخفاض أسعار الفائدة يقل الإقبال عليها كما يقل حجم إصداراتها. وإذا ارتفعت أسعار الفائدة على القروض المصرفية يزيد حجم إصدار القبولات المصرفية. وغالباً ما يعاد بيع القبولات المصرفية في السوق الثانوية بخصم معين، وبناءً عليه فإنها تشبه أذون الخزينة من هذه الناحية، أو قد يتم الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

وهناك مجموعة من الشروط الواجب توافرها في القبولات المصرفية: [71]

- أن تكون هذه القبولات ناشئة عن عمليات تجارية حقيقية (استيراد أو تصدير).
- أن تكون السحوبات الزمنية قابلة للتداول في الأسواق النقدية.
- أن لا تتجاوز مدتها سنة واحدة.
- أن يوجد توثيق لعمليات القبولات بين مصرف المستورد ومصرف المصدر.
- أن تصدر هذه القبولات بفئات تساعد على تداولها في الأسواق الثانوية.

الأوراق المالية المتداولة بأسواق رأس المال :[72]

تقسم الأوراق المالية المتداولة في سوق رأس المال، وذلك من زاوية الحقوق التي تترتب لحاملها على أصول الشركة المصدرة، إلى نوعين أساسين:

- أدوات ملكية وتشمل الأسهم.
- أدوات دين وتشمل السندات.

[71] - الطراد، اسماعيل ابراهيم(2005)،إدارة العملات الأجنبية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، ص174.
[72] - العلي، احمد وقاسم، عبد الرزاق(2011)، مرجع سابق ، ص 39-41.

1- الأسهم:

تمثل الأسهم حقوق الملكية في الشركات التي تقوم بطرحها في السوق عند التأسيس، أو عندما تحتاج إلى تمويل إضافي لتوسيع أنشطتها الاستثمارية. ويمكن للمستثمرين إعادة بيع هذه الأسهم في السوق إما للحصول على سيولة نقدية، أو لتعديل محافظهم الاستثمارية. ومنها الأسهم العادية والأسهم الممتازة.

- الأسهم العادية:

يمتلك حاملو هذه الأسهم الشركة، لكنهم لا يحصلون على عائد محدد مقابل شرائهم لهذه الأسهم، ومن أنواع هذه الأسهم نذكر ما يلي:

- الأسهم مرتفعة الجودة : وهي أسهم تصدرها الشركات الكبيرة والمعروفة، ويكون أداؤها المالي جيداً من ناحية توزيعات الأرباح والإيرادات، إذ أنها توزع أرباحاً بمعدل ثابت، بغض النظر عن الأحوال الاقتصادية السائدة (رواج، كساد، أو غيرها)

- أسهم النمو: تمثل أسهم الشركات التي تزداد أرباحها ومبيعاتها بنسبة أعلى من معدل النمو الاقتصادي، أو معدلات النمو للشركات المماثلة، إذ تتطور هذه الشركات بسرعة وتحتجز معظم الايرادات التي تحققها لتمويل توسعاتها الاستثمارية، لذلك فإن توزيع أرباحها تكون منخفضة.

- أسهم الدخل: وهي الأسهم التي تولّد عائداً جارياً كبيراً نسبياً، فتقوم الشركات المصدرة لها بدفع جزء من دخلها كتوزيعات أرباح، وتعد أكثر ملائمة للمساهمين الذين يهتمون بتوزيعات الأرباح بشكل أكبر من الانتظار لتحقيق أرباح غير عادية مرتفعة نتيجة بيع الأسهم بسعر أعلى من سعر شرائها.

- أسهم دفاعية: تتسم هذه الأسهم بأنها أقل تأثراً من غيرها بدورات النشاط الاقتصادي السيئة، فهي تتمتع بدرجة مرتفعة من الأمان، ومن أمثلتها أسهم شركات السلع الضرورية كشركات الخدمات العامة (المياه، والكهرباء).

– الأسهم المرتبطة بدورة الأعمال: وهي أسهم ترتبط أرباحها بتغير دورات الأعمال، ففي فترات الرواج تزداد أرباح الشركة وترتفع أسعار أسهمها، أما في الأحوال الاقتصادية السيئة، فتنخفض أرباح الشركة وتنخفض أسعار أسهمها في السوق، ومن أمثلتها أسهم شركات صناعة السيارات.

- الأسهم الممتازة :

تقع هذه الأسهم بين الأسهم العادية والسندات، حيث يتحدد لها توزيعات وتدفع فقط في حال إقرار مجلس الإدارة لها. ومن أنواعها نذكر:

– أسهم ممتازة مجمعة للأرباح.

– أسهم ممتازة مشاركة في الأرباح.

– أسهم ممتازة قابلة للتحويل.

– أسهم ممتازة قابلة للاستدعاء.

2– السندات:

هي أدوات دين تطرحها الشركات في السوق المالي باعتبارها مصدر أساسي من مصادر التمويل.

نسمي الاستثمار بالسندات بالاستثمار الإقراضي فهو يخضع لمعايير الائتمان ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من محفظة الائتمان وبالتالي يجب مراعاة الشروط الائتمانية الواردة في السياسة الائتمانية للمصرف.

يجب إجراء دراسة استثمارية للسندات بغض النظر سيتم شراؤها من السوق الأولي أو الثانوي وبحيث تأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

تكلفة التمويل، والعائد على السندات، وتوقعات أسعار الفائدة في السوق، ووضع السيولة العام في المصرف، ومراعاة فجوات الاستحقاق.

يجب مراعاة تنويع آجال استحقاق السندات على آجال مختلفة ما بين قصير، متوسط وطويل الأجل.

ويتم تصنيف السندات وفقاً لجودتها كـــأداة استثمارية حيث تتوقف سيولة السند وسعر فائدته إلى حد كبير على الفئة التي يصنف بها. وتقوم بعملية تصنيف السندات أو ترتيبها في العادة منظمات أو وكالات متخصصة وعلى درجة عالية من الخبرة. ومنها على سبيل المثال :

1- Moodys Investor Service: وهي تصنف السندات في 9 رتب تبدأ بفئة Ba وتنتهي بفئة C.

2- Standard and Poors Corporation: وتصنف هي الأخرى السندات في 9 رتب تبدأ بفئة AAA وتنتهي بفئة D-DDD.

3- Fich Investors Corporation: وتصنف السندات في 10 رتب تبدأ بفئة AAA وتنتهي بفئة DD-DDD.

والجدير ذكره هنا، أنه لا توجد معايير متعارف عليها لتصنيف السندات، إلا أن المتفق عليه هو أن أهم العناصر التي تلعب دورا أساسياً في هذا التصنيف هي العائد، المخاطرة، القابلية للتسويق والسيولة.

الفصل الثالث :

تقييم جودة محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية

المبحث الأول : المخاطر الائتمانية ومخاطر المحفظة الاستثمارية :

تعتبر إدارة المخاطر المصرفية من أهم الموضوعات التي يهتم بها المصرفيون على المستوى العالمي، وخصوصاً منذ السنوات القليلة الماضية. ففي أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، كانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997 وعام 1998، والتي أثـــرت تـــأثيراً ملحوظاً في الاقتصاد العالمي وقد أثارت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، واتضح أن أهم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي واجهتها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية أخرى، حيث تعدُّ مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر و إلغاء القيود في ممارســـة الأنشـــــطة المصرفية.

تعرف المخاطر بأنها احتمالية تعرض المصرف إلى خسائر غير متوقعة وغير مخطط لها، أو تذبذب العائد المتوقع على استثمار معين، ينتج عنه آثار سلبية لها قدر من التأثير في تحقيق أهداف المصرف المرجوة وتنفيذ استراتيجياته بنجاح.[73]

1-1: تعريف المخاطر الائتمانية:

هي احتمال عدم قدرة المُقترض أو عدم رغبته بالوفاء بالتزاماته ضمن الشروط المتفق عليها، وتعتبر هذه المخاطر من أهم المخاطر التي تتعرض لها المصارف.

إن متخذ القرار الائتماني في المصرف لا يستطيع أن يتنبأ بنتائج قراره الائتماني بدقة كاملة، لكنه يستطيع وفق قدرته وخبرته وتجربته وما يحصل عليه من استشارات وما

[73] – Keegan, M., (2004), Management of Risk, Principles and Concepts, Hm Treasury, The Orange Book, working paper.

يطبقه من وسائل تنبؤ أن يصل إلى تقدير احتمالات موضوعية محددة للقرار الذي سوف يتخذه .

إذن لابد في العمل المصرفي أن تتعرض إدارة الائتمان إلى المخاطر عندما تتخذ القرار الائتماني. ولا يقف متخذ القرار عند نقطة الاعتراف بهذه المخاطر، وإنما أيضاً يجب معرفة أسبابها، والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها، إذ كلما تم تحديد سبب المخاطر كلما أصبح من الممكن تجنبها مما يكون له تأثير بالغ الأهمية في نمو واستقرار المصرف. ورغم أن المخاطر التي تحيط بالائتمان وليدة عوامل متعددة إلا أن العامل الجوهري ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من ائتمان أو فوائده أو الاثنين معاً، أو عدم قدرته على ذلك لعجزه عن تحقيق الدخل المناسب الذي يمكنه من التسديد .

وبذلك يمكن القول: [74]إن السبب الرئيسي وراء المخاطرة الائتمانية هو العميل بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه برد أصل الائتمان وفوائده، كما أن المخاطر الائتمانية تنشأ عن احتمالات التغير في الظروف الاقتصادية العامة ومناخ التشغيل الذي يعمل فيه العميل بحيث تؤثر في تدفقاته النقدية، وبالتالي قدرته على سداد الائتمان وفوائده، وذلك مما يصعب التنبؤ به. ولا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من الائتمان بل على جميع الانواع، وبالتالي فإن جميع الائتمانات محفوفة بدرجة معينة من المخاطرة، بل لا يمكن لأي مصرف أن يستمر بأعماله إذا لم يتعرض إلى بعض القروض المحفوفة بالمخاطر . والمخاطر الائتمانية لا تتعلق فقط بعملية منح الائتمان أو تقديم القرض بل تستمر حتى انتهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه (المبلغ الأصلي وفوائده).

وتضع إدارة الائتمان جل اهتمامها في تقدير حجم وطبيعة المخاطر المحيطة بالقرار الائتماني وتأتي هذه الخطوة في المرحلة الثانية بعد أن يتضح للمسؤولين في المصرف تماشي القرض أو الائتمان المطلوب مع التشريعات وسياسات المصرف، وتعتبر هذه الخطوة ضرورية للغاية إذ قد يكون الائتمان المطلوب ينطوي على قدر كبير من المخاطر الأمر الذي يقتضي رفض الطلب من البداية توفيراً لوقت الطرفين. وترجع أهمية هذه الخطوة أيضاً إلى أنها الأساس في تقدير أسعار الفائدة على القروض بتفاوت

[74] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص49.

حجم المخاطر التي يتعرض لها المصرف من جراء قرار الإقراض، وهذا ما يسمى بالتوازن بين العائد والمخاطرة، فمع ثبات العوامل الأخرى على حالها يزداد معدل الفائدة المطلوب، كلما ازداد حجم المخاطر التي ينطوي عليها. [75]

1-2: أنواع المخاطر الائتمانية .

هناك أربع مراحل رئيسية لإدارة المخاطر التي تتعرض لها منشآت الأعمال وهي : الوقوف على طبيعة المخاطر التي تتعرض لها المنشأة، وقياس حجم تلك المخاطر، وما يمكن للمنشأة أن تتحمله منها ثم تصميم أو هندسة أدوات التعامل مع المخاطر لكي تصبح في حدود ما يمكن أن تقبله إدارة المنشأة[76]. والمصارف كما هو الحال في منشآت الأعمال الأخرى عليها القيام بنفس المراحل، وبالتالي حصر طبيعة وأنواع المخاطر التي تتعرض لها، وأهمها المخاطر الائتمانية والتي تتعدد مصادرها وتتسع دائرتها لتشمل كل الأطراف المتصلة بقرار منح الائتمان والمرتبطة به فضلاً عن ما قد تطرحه الظروف العامة التي تحيط بالعميل والمصرف من مخاطر تؤثر في قرار منح الائتمان، ويمكن عرض ذلك كما يلي:

1-المخاطر التي تتصل بطبيعة العملية المطلوب تمويلها وطبيعة النشاط الذي تنتمي اليه:

تتعدد وتتنوع هذه المخاطر في ضوء كل شكل من أشكال منح التسهيلات الائتمانية، حيث يتميز كل من هذه الأشكال بعدد من المخاطر التي تنشأ من طبيعة العملية ذاتها والضمانات المقدمة والتطورات المستقبلية المتوقعة والمرتبطة بأبعاد العمليات المطلوب تمويلها في المستقبل، فمثلاً: من المخاطر الهامة التي ترتبط بعمليات التمويل بضمان بضائع، عدم استقرار البيع للبضائع المقدمة كضمان مع عدم التزام العميل على تغطية قيمة التراجع في الضمانات من موارده الذاتية، كذلك مخاطر تعرض البضائع للتلف والهلاك والتقادم الفني وهذه المخاطر تختلف عن مخاطر الائتمان بضمان أوراق مالية وتتمثل أهم مخاطر هذا النوع من التسهيلات بعدم استقرار أسعار بيع الأوراق المالية داخل البورصة، وعدم استقرار المركز المالي للشركة مصدرة الورقة المالية، مما يؤثر

[75] - هندي، منير ابراهيم(1996)، مرجع سابق، ص224.
[76] - هندي، منير ابراهيم(2003)،مرجع سابق،ص78.

في القيمة السوقية للأسهم والسندات التي تصدرها، وعدم سلامة المستندات التي تثبت ملكية العميل للأوراق المالية المقدمة كضمان، وغيرها من المخاطر التي تختلف باختلاف الظروف المحيطة بالائتمان المطلوب والضمانات المقدمة.

2-المخاطر المرتبطة بالعميل:

ترتبط هذه المخاطر بشخصية العميل ومدى ملاءته المالية ومقدرته على إدارة نشاطه أي بالعناصر الرئيسية التي تمثل جدارته الائتمانية، ومن أمثلة هذه المخاطر فقدان العميل لأهليته باستمرار التعامل مع المصرف، وإهدار سمعته الشخصية نتيجة تصرفات طرأت على سلوكه بعد منحه التسهيلات، وعدم حرص العميل على الوفاء بالتزاماته المستحقة للآخرين، وتدهور مركزه المالي، وتراجع الكفاءة في إدارة نشاطه سواء لأسباب ذاتية أو لخروج بعض الكفاءات المتميزة من المنشأة[77].

وإذا كان لهذه المخاطر تأثير في قدرة ورغبة العميل في سداد ما عليه من التزامات، فإنه يمكن للمصرف الوقوف على بعض المؤشرات الهامة في هذا الصدد وذلك بتحليل ما عليه من معلومات، فمثلاً: يمكن للمصرف تحليل ملف العميل أو المعلومات التي تم الحصول عليها للوقوف على مدى مطابقة السداد الفعلي للقروض التي سبق حصوله عليها مع مواعيد استحقاقها، كما يمكنه تحليل الائتمان التجاري الذي حصل عليه العميل من الموردين على اعتبار أنه نوع من الاقتراض، كذلك يمكن استخدام أسلوب التحليل المالي واستخراج النسب لقياس قدرة العميل على السداد ولقياس مدى كفاية رأس المال لسداد مستحقات المصرف في حالة إفلاس منشأة العميل وتعذر بيع الأصول بقيمتها الدفترية .

3-المخاطر المرتبطة بالظروف العامة:[78]

تتعرض المصارف إلى نوع من المخاطر التي لا يمكن تجنبها لأنها وليدة لعوامل يصعب التحكم بها أو التنبؤ باحتمالات حدوثها، وتتصل بمجموعة عوامل اقتصادية

[77] -.د. غنيم، أحمد،.(1999)،مرجع سابق ،ص73.
[78] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص51.

وسياسية واجتماعية تحدث آثاراً سلبية في مجريات الحياة الاقتصادية بشكل عام والجهاز المصرفي جزء منها دون أن يكون للإدارة ومتخذي القرارات أي قدرة على تحديدها أو حصرها. ومن الأمثلة على تلك المخاطر التي تتعرض لها كافة القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة، مخاطر تغير أسعار الفائدة ومخاطر التضخم أو مخاطر انخفاض القوة الشرائية، ومخاطر الكساد التي تصيب الاقتصاد القومي ككل، ومخاطر التغيرات التكنولوجية ومخاطر الصناعة وغيرها من المخاطر المماثلة. وتسعى المصارف جاهدة إلى الحصول على المعلومات عن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتوقعة، وتحليل آثارها المتوقعة على الأنشطة للمنشآت وبالتالي قدرة هذه المنشآت على الوفاء بالتزاماتها .

4-المخاطر المرتبطة بالمصرف مانح الائتمان:

إن المصادر الرئيسية للمخاطر التي تنشأ من داخل المصرف ترتبط بعدم توافر الخبرات المتخصصة التي تتمتع بالكفاءة التي تمكنها من القيام بعملها على خير وجه. كما تنشأ من ضعف أجهزة متابعة الائتمان المقدم للعميل والتحقق من قيام العميل بالمتطلبات المفروضة عليه . كذلك من الأخطاء التي تحصل – نتيجة خطأ من المصرف والتي تسبب درجة من المخاطر– التي تؤدي إلى عدم استيفاء مستندات ملكية الضمانات وعدم التحقق من أنه لا توجد منازعات بشأنها وعدم المتابعة الدورية عليها، وكذلك إمكانية وجود ثغرات في عقود منح التسهيلات تقلل من سيطرة المصرف على التسهيلات الممنوحة. ومن المخاطر التي ترتبط بالمصرف مخاطر السيولة وتنشأ هذه المخاطر من احتمال عدم قدرة العميل على تسديد التزاماته في الوقت المحدد حسب الجدول الزمني المتفق عليه، فينشأ حينئذ ما يعرف بمخاطر الفشل في المطابقة أو المواءمة بين السحوبات النقدية للعملاء وتسديدات العميل المقترض. كما قد ينشأ هذا النوع من المخاطر – أي الفشل في المطابقة – عندما لا تتطابق عملة القرض مع عملة الودائع كأن يقوم مصرف محلي معظم ودائعه بالعملة المحلية بتقديم قروض بالعملات الأجنبية كالدولار مثلاً[79].

[79] - مطر، محمد(2003)،مرجع سابق، ص378.

إذاً المخاطر هي جزء طبيعي من القرار الائتماني، حيث يصعب إلى درجة الاستحالة أن نجد قراراً ائتمانياً خالياً من المخاطر، والقرار الائتماني في جوهره محاولة للسيطرة على هذه المخاطر والنزول بها إلى أدنى مستوى ممكن أو تحجيمها وإبطال مفعولها نهائياً في المجالات التي يكون فيها ذلك ممكناً[80]. فبعد قيام المصرف بتقدير نوع وطبيعة المخاطر التي قد تترتب على إقراض عميل ما، تأتي المرحلة التالية التي تتمثل في اقتراح بعض الإجراءات الوقائية لكيفية التعامل مع هذه المخاطر ومواجهتها بهدف التغلب عليها، وتقليل آثارها السلبية المتوقعة على نتائج القرار الائتماني، وفيما يلي بعض هذه الأساليب:

- بالنسبة للمخاطر المرتبطة بالعميل فيمكن التحكم بها بتحرير اتفاق شرطي يعطي المصرف الحق في وضع قيود على قدرة المقترض في اتخاذ بعض القرارات التي يرى المصرف أنها قد تؤثر في قدرة العميل على رد الائتمان الذي تم منحه له .

ومن الأمثلة على تلك القيود اشتراط ضرورة الحصول على موافقة المصرف إذا ما قررت المنشأة الحصول على قروض إضافية مستقبلاً. كذلك قد يضيف شرطاً آخر ينص على أن مخالفة العميل لأي شرط من شروط الاتفاق يعني حق المصرف في إلزامه بسداد القرض وفوائده فور وقوع المخالفة، ويطلق على هذا البند الإضافي شرط الإسراع في استرداد مستحقات المصرف. وأيضاً لتخفيض مخاطر عدم السداد يمكن اشتراط السداد الجزئي (شهري، ربع أو نصف سنوي).

- استيفاء الضمانات التي تلائم كل حالة ائتمانية، وذلك حينما تسفر مؤشرات الدراسة عن أهمية استيفاء هذه الضمانات، فإذا فشل العميل في الوفاء بالتزاماته، يكون للمصرف الحق في اتخاذ الإجراءات للتصرف في الأصل الموضوع ضماناً. وهناك إجراء آخر يتمثل في توقيع شخص ثالث على الاتفاق يتمتع بمركز مالي جيد وكذلك ذو سمعة جيدة، بوصفه ضامناً للعميل حيث يمكن الرجوع اليه إذا ما فشل العميل في سداد القرض والفوائد.

[80] - غنيم ،أحمد(1999)،مرجع سابق،ص75.

- ويمكن التحكم في المخاطر المرتبطة بالمصرف مانح الائتمان عن طريق تعزيز نظم الرقابة والمتابعة داخل المصرف بهدف منع وقوع الأخطاء واكتشافها في وقت مناسب ووضع الاجراءات الوقائية الملائمة، وسلامة التطبيق للضوابط الخاصة بمنح كل نوع من التسهيلات الائتمانية المختلفة.

- فيما يتعلق بالمخاطر المرتبطة بالظروف العامة، مثل مخاطر ارتفاع أسعار الفائدة في المستقبل والتي تظهر بوضوح بالنسبة للقروض ذات الآجال الطويلة، هذا النوع من المخاطر يمكن التغلب عليه بالاتفاق مع العميل على استبدال القرض طويل الأجل الذي يطلبه بقرض قصير الأجل يتجدد لعدد من المرات يحمّل بسعر فائدة يتماشى مع المستويات السائدة عند إجراء التجديد. كما يمكن للمصرف أيضاً الاتفاق مع العميل على سعر فائدة متحرك أو ما يسمى بتعويم سعر الفائدة[81]، حيث يتم ربط سعر الفائدة على القرض بمعدل آخر مثل الحد الأقصى لمعدل الفائدة الذي يحدده المصرف على نوع معين من الودائع، فإذا ما ارتفع الحد الأقصى المقرر على تلك الودائع يتم رفع معدل الفائدة على القرض بالنسبة نفسها. وبالنسبة لمخاطر التضخم فقد يمكن تجنبها جزئياً بالاتفاق مع العميل على سداد الفائدة مقدماً ، أو سداد قيمة القرض على دفعات....

- كذلك تلجأ المصارف في حالة التسهيلات كبيرة الحجم أو ذات المخاطر المرتفعة إلى نقل المخاطر إلى أطراف أخرى، حيث يتم طلب مشاركة مصارف أخرى في تقديم هذه التسهيلات تحت ما يسمى الائتمان المشترك.

1-3: عائد ومخاطر المحفظة الاستثمارية.

تشكل العلاقة بين خصائص العائد وخصائص المخاطرة الأساس في اتخاذ القرار الاستثماري الصحيح في الأوراق المالية، وتلقى دراسة هذه العلاقة أهمية كبيرة في الأسواق المالية، حيث تتم المقارنة بين البدائل الاستثمارية المتاحة في ضوء معياري العوائد والمخاطر التاريخية والمتوقعة.

[81] - هندي، منير ابراهيم(1996)،مرجع سابق، ص230.

عائد المحفظة الاستثمارية هو المقابل الذي يطمح المستثمر الحصول عليه مستقبلاً نظير استثماره لأمواله، فالمستثمر ينظر دوماً إلى هذا العائد بهدف تعظيم ثروته.

وتختلف عوائد الأوراق المالية باختلاف هذه الأوراق، فبعضها يحقق عائداً ثابتاً دورياً، كما هو الحال في السندات، حيث يتمثل العائد في الفوائد الدورية التي يحصل عليها حملة السندات، وبعضها يقدم العائد في شكل مبلغ مخصوم من سعر الشراء، كما هو الحال في أذون الخزينة التي تباع بخصم وتسدد بقيمتها الاسمية. وفي مجال الأسهم يتكون العائد من توزيع الأرباح التي تجريها المنشأة، والأرباح غير العادية (المكاسب الرأسمالية) الناتج عن بيع السهم بسعر أعلى من سعر شرائه.

تشكل المخاطر المحدد الثاني في اتخاذ قرارات الاستثمار في الأوراق المالية، ويمكن تعريف المخاطر أنها انحراف العوائد الفعلية عن العوائد المتوقعة، أي أنها ببساطة التقلب الذي قد يتعرض له العائد المتوقع.

فمخاطر المحفظة هي الانحراف المعياري لعوائد الأصول المكونة للمحفظة عن العائد المتوقع، وليس بالضرورة أن تساوي مخاطر المحفظة مجموع مخاطر الأصول المكونة لها، وإنما تكون مخاطر المحفظة ككل أقل من مخاطر كل أصل داخل المحفظة بشرط انخفاض درجة الارتباط بين تلك الأصول.[82]

ويرتبط مفهوم عدم التأكد بمفهوم المخاطر، وعلى الرغم أنه قد يكون هناك خلط بين مفهوم كل منهما، إلا أنهما متميزان عن بعضهما ويكمن أساس الاختلاف في الدقة التي تتوفر حول معرفة وتحديد احتمالات حدوث التوزيع الاحتمالي للحدث. فيمثل عدم التأكد الموقف الذي لا يكون لدى متخذ القرار التوزيع الاحتمالي نتيجة نقص المعلومات، في حين أن المخاطرة تمثل الموقف الذي يمكن لمتخذ القرار بموجبه وضع توزيع احتمالي له بسبب توفر المعلومات.

---

[82] - Eugene ,F.,and Brigham,E.,(2007) ,Fundamendals of Financial Management ,Thomsn South-Western, Eleventh Edition,P259

وفي سياق القرار الاستثماري، يستخدم مصطلح المخاطر بشكل متبادل مع عدم التأكد ليمثل تقلب أو تغير العائدات المرتبطة بأصل محدد، فالاستثمار الذي يحتمل أن يعطي عائدا 13% مثلاً إذا استمرت الظروف الجيدة، يحتمل في الوقت نفسه أن يحقق خسارة 9% مثلاً في ظل ظروف غير جيدة، عندئذ يقال إن الاستثمار محفوف بالمخاطر، وما يسعى إليه المستثمر هو تحقيق أعلى عائد ممكن عند مستوى مقبول من المخاطرة.

بما يعني أن المخاطر هي انعكاس أو تعبير عن عدم التأكد الذي ينطوي عليه المستقبل، فكلما حدث تشتت كبير في القيم المتوقعة للنواتج، كلما انطوى القرار الاستثماري على مخاطر كبيرة.

وبناءً عليه، تتضمن دراسة المخاطر بشكل أساسي التعرض لدراسة العوائد، فتعتبر العلاقة بينهما علاقة طردية، فالرغبة في تحقيق عائدات مرتفعة تتضمن احتمال التعرض لمخاطر أكبر، ولذلك فإن متخذ القرار الاستثماري، يسعى إلى دراسة العلاقة بين العائد والمخاطر، ويتخذ قراره الذي يحقق له:

- أكبر عائد عند مستوى محدد من المخاطر.
- أقل مخاطرة عند مستوى محدد من العائد.

أنواع مخاطر الاستثمار ومصادرها.

تقسم مخاطر الاستثمار بشكل عام إلى نوعين: مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة[83]:

- المخاطر المنتظمة: وتسمى أيضاً المخاطر السوقية، وهي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها في شركة أو قطاع معين، وبالتالي فهي تؤثر في نظام السوق ككل، وهي ترتبط بالظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية كالإضرابات العامة أو حالات الكساد أو معدلات التضخم أو معدلات أسعار الفائدة أو الحروب... الخ.

[83] - مطر، محمد، فايز تيم(2005)، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان،ط1،ص41.

وبالتالي فأسعار الأوراق المالية تتأثر بهذه العوامل بدرجات متفاوتة. ولا يمكن الحد من هذه المخاطر عن طريق التنويع في المحفظة الاستثمارية، ولكن يمكننا تخفيض هذه المخاطر بجعل المحفظة الاستثمارية دولية وذلك بشراء أوراق مالية أجنبية حيث تختلف العوامل الاقتصادية والسياسية بين الدول.

• المخاطر غير المنتظمة: وتسمى أيضاً بالمخاطر غير السوقية، وهي تلك المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين. وبالتالي فهي لا تؤثر في السوق ككل. ومن الأمثلة على هذه المخاطر: حدوث إضراب عمالي في شركة معينة، أو قطاع معين، والأخطاء الإدارية وظهور اختراعات جديدة، والتغير في أذواق المستهلكين وظهور منافسين جدد. ويمكن الحد من هذه المخاطر عن طريق التنويع، وذلك بتكوين محفظة استثمارية رأسمالها موزع على أصول مختلفة.

مصادر مخاطر الاستثمار[84]

هناك مصادر عديدة لمخاطر الاستثمار، ولكن يمكن تقسيم هذه المصادر حسب نوع المخاطر التي تسببها. فهناك عوامل تسبب مخاطر منتظمة، وهناك عوامل تسبب مخاطر غير منتظمة، وهناك عوامل تسبب النوعين معاً نسميها المخاطر المختلطة.

- **مصادر المخاطر المنتظمة:**

1-مخاطر أسعار الفائدة:

تعرف هذه المخاطر أنها المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف في معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار الفائدة السوقية خلال مدة الاستثمار.

فمن المعروف أن تغير سعر الفائدة يؤثر في أسعار الأوراق المالية وخصوصاً السندات وبطريقة عكسية، فارتفاع سعر الفائدة يؤدي دائما إلى انخفاض أسعار السندات وانخفاض القيمة السوقية للأوراق المالية مما يؤثر بشكل سلبي على معدل العائد الذي يحققه

[84] - العلي، احمد وقاسم، عبد الرزاق(2011)، مرجع سابق ، ص 56-61.

المستثمر[85] ،و في هذه الحالة يميل المستثمر إلى بيع الأوراق المالية التي يمتلكها ووضع ثمنها كوديعة في أحد المصارف – مثلاً – مما سيدر عليه عائد أعلى.

إن درجة تأثير ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة تختلف من أداة استثمارية إلى أخرى وذلك حسب طبيعة وتاريخ استحقاق الأداة الاستثمارية. فمثلاً يكون أكبر في حالة الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كالسندات والأسهم الممتازة عنه في حالة الأوراق المالية ذات الدخل المتغير كالأسهم العادية.

2-مخاطر انخفاض القوة الشرائية:

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للنقود أو للمبلغ المستثمر نتيجة وجود حالة تضخم وارتفاع معدلاته. فمثلاً القوة الشرائية للنقود التي تم شراء استثمار بها اليوم تختلف عن القوة الشرائية للكمية نفسها من النقود بعد سنة أو سنتين، فيما لو ارتفعت معدلات التضخم.

تصل مخاطرة القوة الشرائية للنقود إلى أقصاها في الاستثمارات ذات الدخل الثابت كبعض المدخرات والودائع والسندات[86]، ويشكل استثمار الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية للمستثمر من مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد، وذلك على أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي تستجيب غالباً للظروف التضخمية، فترتفع هي الأخرى، مما يحافظ على القيمة الحقيقية للاستثمار فيها، وبذلك تحمي المستثمر من المخاطر التي يتعرض لها حاملو السندات.

3-مخاطر السوق:

تتمثل مخاطر السوق بتلك المخاطر التي تصاحب وقوع أحداث غير متوقعة، وتكون نتيجة للتذبذبات التي تطرأ على أسعار السوق لأسباب اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية في الدولة أو الدول التي ترتبط بالدولة المعنية بعلاقات اقتصادية وثيقة. [87]ويكون تعرض حملة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر مقارنة مع غيرهم من

[85] - الهندي، ابراهيم.(1999)الأوراق المالية وأسواق رأس المال ، منشآت المعارف، اسكندرية، ص32.
[86] - حماد، طارق عبد العال(2006).التحليل الفني والتحليل الأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ص249.
[87] - الهندي، منير ابراهيم(1999).أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، منشآت المعارف، الاسكندرية، ص249.

المستثمرين الآخرين. حيث تتأثر أسعار الأوراق المالية بالظروف السياسية والاقتصادية العامة في المنطقة كما تتأثر أيضاً بالعوامل النفسية في السوق، مثل: الولاء لأسهم معينة، والجري خلف حالات الذعر في السوق والاستماع إلى الإشاعات والمعلومات غير المؤكدة، أو حتى التأخر في الحصول على المعلومات الصحيحة واتخاذ شراء الأوراق المالية بعد مرور الوقت المناسب وارتفاع الأسعار. العامل الأساسي في تحديد أسعار أسهم الشركات هو القدرة الحالية والمتوقعة لكل شركة على تحقيق الأرباح وبالتالي إقرار توزيعاتها من الأرباح على المساهمين. ويتحدد سعر السهم في السوق عادةً بقوة العرض والطلب. إن الأسعار في السوق هي دائماً في حالة صعود وهبوط ولا تستقر على مستوى محدد، وهذا التذبذب في الأسعار يحمل في طياته مخاطر محددة مصدرها عدم التأكد بالنسبة للمستوى الذي ستؤول إليه الأسعار في المستقبل. فقد تتعرض السوق إلى فترات هبوط للأسعار تستمر لأسابيع أو أشهر أو سنوات، أو ارتفاع في الأسعار قد تستمر أيضاً لفترات قصيرة أو طويلة الأمد.

- **مصادر المخاطر غير المنتظمة:**[88]

1-مخاطر الإدارة:

من الممكن أن يكون لأخطاء الإدارة آثار سلبية على نتائج أعمال الشركة، وبالتالي حدوث اختلاف في معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار، وذلك على الرغم من جودة منتجات الشركة وقوة مركزها المالي. لذلك تدخل المخاطر الناجمة عن الأخطاء الإدارية ضمن المخاطر غير المنتظمة، لأنها قد تحدث انخفاضاً في معدل العائد حتى في حالات ازدهار النشاط الاقتصادي. وفي بعض الأحيان تؤدي الممارسات الخاطئة وغير المشروعة لإدارة شركة معينة إلى منع تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية، وقد تؤدي أحياناً إلى الاقتراب من الإفلاس.

ومن الأخطاء الإدارية الشائعة: سوء التصرف وعدم اتخاذ التدابير المناسبة في الحوادث الطارئة كإضرابات العمال، وفقد ممولين أساسيين للشركة مع عدم وجود آخرين ليحلو

[88] - العلي، احمد وقاسم، عبد الرزاق(2011)، مرجع سابق ،ص60.

محلهم. ويرتبط هذا النوع من الأخطار الإدارية بتدني قدرة الإدارة على إدارة الأزمات، ولكي يمكن الحكم على الكفاءة الإدارية، يجب أن تجري عملية تقييم لكل فرد يساهم في العملية الإدارية.

2- مخاطر الصناعة:

يقصد بها تلك المخاطر التي تتعلق بصناعة معينة، ناتجة عن ظروف خاصة بهذه الصناعة. ومن الأمثلة على هذه المخاطر عدم توفر المواد الخام للصناعة، وتغير أذواق المستهلكين، والتوقف عن استخدام منتج معين نتيجة ظهور اختراعات جديدة.

- **المخاطر المختلطة:**

1-مخاطر الرفع التشغيلي:[89]

تتعلق رافعة التشغيل بالدرجة التي توجد فيها تكاليف ثابتة في هيكل تكاليف الشركة. فإذا كانت نسبة التكاليف الثابتة إلى إجمالي التكاليف مرتفعة، فهذا يعني أن الشركة تتميز برافعة تشغيل عالية.

وتعني رافعة التشغيل العالية أن تغيراً صغيراً في المبيعات ينتج عنه تغير كبير في أرباح التشغيل، فأي زيادة صغيرة في المبيعات ينتج عنها زيادة كبيرة في الأرباح. كما أن انخفاضاً صغيراً في المبيعات يؤدي الى تدنٍ كبير في الأرباح. هذا يعني أن رافعة التشغيل هي سلاح ذو حدين، فهي تعظم الربح في حال ازدياد المبيعات، وتعظم الخسارة في حال انخفاض المبيعات.

2-مخاطر الرفع المالي:

يمكن أن تنقسم مصادر التمويل الى قسمين: تمويل داخلي وتمويل خارجي، أي عن طريق الاقتراض. ينشأ عن التمويل بالاقتراض مخاطر تسمى مخاطر الرفع المالي. ويهدف هذا النوع من التمويل إلى استخدام أموال الغير في رفع معدل العائد على الاستثمار. وذلك عن طريق تشغيل الأموال المُقترضة في أدوات استثمار تدر عائداً

[89] - العلي، احمد وقاسم، عبد الرزاق(2011)، مرجع سابق ،ص61.

أعلى من الفائدة المدفوعة للأموال المُقترضة. فإن التمويل باستخدام الرفع المالي يهدف الى تخفيض تكلفة الأموال المستثمرة في المشروع، ومن ثم تعظيم العائد على حقوق المساهمين. ومن المعلوم أن قابلية عوائد حملة الأسهم للتقلب تزيد بشكل كبير كلما زادت نسبة الرفع المالي في الهيكل التمويلي للشركة.[90]

يرتبط الرفع المالي بما يعرف هيكل رأس المال. فإذا كانت الديون تشكل نسبة مرتفعة من القيمة الإجمالية لموجوداتها يكون الرفع المالي فيها مرتفعاً والعكس بالعكس.

[90] - حماد، طارق عبد العال(2006)،مرجع سابق، ص16.

المبحث الثاني : العوامل المؤثرة في محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية .

تسعى المصارف إلى الحصول على مستويات مقبولة ومتزايدة من العائدات في كافة استثماراتها، وتركز بشدة على رفع مستويات العائد حيث تعتمد في ذلك على استخدام استراتيجيات عدة لتحسين العائد ورفع معدلاته إلا أن ذلك قد يترافق بمخاطر مرتفعة بسبب طبيعة العلاقة بين العائد والمخاطرة.

2-1: مؤشرات قياس عائد محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية .

لا يعكس عائد أي محفظة بالضرورة مجموع عائدات الأصول المكونة لها، إنما هو انعكاس لكفاءة إدارة المحفظة في تحقيق العوائد، بالإضافة إلى أن تذبذبات إيرادات المصرف ترتبط بالدرجة الأولى بمحفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية لديه، لذلك تعمل إدارة المصرف والمجالس العليا على تحمل مسؤوليتها المتمثلة ببقاء المحفظة متسقة ومتوازنة وتحقق عائداً مقبولاً للمساهمين مع الحفاظ على رأس المال، وحماية مصالح المودعين وهامش الربح المطلوب.

ومن الممكن تقدير العائد المتوقع على المحفظة إحصائياً بعد معرفة العوائد المتوقعة على الاستثمارات الداخلة في المحفظة كل منها مضروب بنسبة الاستثمار فيه كما يأتي:[91]

$$Rp=waRa + wbRb +\ldots+wnRn$$

wa, wb: نسب الاستثمار في كل من A و B.

Ra: العائد المتوقع على الاستثمار A.

Rb: العائد المتوقع على الاستثمار B.

وتجدر الإشارة إلى أنه من المحتمل أن يكون عائد المحفظة أصغر أو يساوي أو أكبر من مجموع عوائد الاستثمارات الفردية المكونة للمحفظة.

[91] - فرحات جمعة، السعيد(2000).الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، كلية التجارة ، جامعة المنصورة، ص304.

ويسعى المصرف دائماً إلى تحسين العائد والمحافظة على استقراره من خلال استراتيجيات تتبعها ادارة المصرف ومن أهمها:[92]

- تعظيم العائد عبر تنويع الإيرادات: ويتم ذلك من خلال تنويع الخدمات المصرفية وتقديم خدمات جديدة باستمرار. والتركيز على نشاط الاستثمار في المحافظ سواء محفظة التسهيلات الائتمانية أو المحفظة الاستثمارية.

- تخفيض التكاليف التشغيلية: يتحقق ذلك من خلال مواكبة التطور التكنولوجي واعتبار شبكة الانترنت قناة جديدة لتوزيع المنتجات وتقديم الخدمات المصرفية وبالتالي تخفيض تكلفة الخدمات المقدمة. حيث أن استخدام التكنولوجيا المصرفية من شأنه إجراء تخفيض دراماتيكي في التكاليف التشغيلية للمصرف وزيادة كفاءة أنظمة تقديم وتوزيع الخدمات، وتخفيض التكاليف والنفقات غير الاستراتيجية مثل النفقات الإدارية بكافة أنواعها، والتخلص من المنتجات غير المربحة والعملاء غير المربحين.

- الرقابة على المخاطر: تأتي هذه الرقابة من خلال العمل على توزيعها وتخفيضها، ويمكن للمصرف تحقيق ذلك من خلال:[93]

1- اعتماد المصرف على استراتيجيات تخصيص الأصول لاختيار البدائل الاستثمارية المناسبة.

2- تحسين نوعية وجودة أصول المصرف خاصة القروض.

3- الارتقاء بإدارة مخاطر القروض، إذ يمكن للمصرف العمل على تحسين وتطوير إدارة الأصول والخصوم والسعي المتواصل لإدارة كفوءة للنشاط الإقراضي.

وتجدر الإشارة إلى أن الكثير من المصارف تركز على تحسين العائد من خلال إدارة أفضل للأصول والخصوم.

---

[92] - فائق، آفين(2015)مرجع سابق ، ص54-55.

[93] - soekarno,S.,maya,S,(2012),Asset Allocation Based Investment Strategy to Improve Profitability and Sustainability of the SMEe,Published by Elsevier Ltd

وقد يتطلب ذلك القيام بأمور عدة منها:[94]

- إحداث تغييرات في الاستراتيجية التسويقية للمصرف.
- إعادة النظر في سياسات الاستثمار والإقراض وضبطها.
- إعادة النظر في كفاءة إدارة الموارد البشرية في المصرف.
- تكييف نظم تكنولوجيا المعلومات.
- تعديل الهيكل التنظيمي ليتماشى مع تطورات إدارة الأصول والخصوم.
- ولابد للإدارة العليا أن تعطي وقتاً أكبر لإدارة الأصول والخصوم.

2-2: العوامل المؤثرة في محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية .

يتمثل الهدف الرئيس للمصارف كافة في تعظيم عائد محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية، وهذا ما يبرر السعي المتواصل لمعرفة العوامل المؤثرة في العائد والعمل على رفع معدلاته من خلال تجنب الآثار السلبية لهذه العوامل والاستفادة من آثارها الإيجابية، ما يسهم في رفع معدل الكفاءة وتحسين أداء هذه المصارف وانخراطها بصورة نشطة في عملية التحديث لتطوير بيئة الخدمات المالية وجودتها، خاصةً بعد تشبُّع الأسواق بالمصارف وظهور منافسين جُدد، وانخفاض هامش الربح المتمثل بالفارق بين الفائدة المدينة والدائنة، وتطور التكنولوجيا وتكاليفها الباهظة.

ويستمر ظهور عوامل جديدة مع مرور الزمن والانفتاح التكنولوجي والتقني الذي يشهده القطاع الاقتصادي، لذلك ينبغي أن يكون المصرف على جاهزية تامة لإدراك المؤثرات ومعالجتها.

من أهم العوامل المؤثرة في عائد محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية التي ينبغي على المصرف إدراكها وتكوين المحفظة بالتنسيق معها:

[94] - اتحاد المصارف العربية(2002).إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، لبنان، ص48-49.

1- يساهم تخفيض سقوف الإقراض لدى المصارف، ورفع حدود أسعار الفائدة على القروض الممنوحة، في تراجع معدلات منح القروض ومن ثم تدني معدلات عوائدها السنوية.[95]

2- حجم وطبيعة هيكل الودائع في المصرف، فالمصرف الذي تكون غالبية الودائع لديه تتسم بالاستقرار نسبياً، تزيد فرص الاستثمار والإقراض لديه مما يساهم في تحقيق العائد.

3- مدى التزام المصرف بالقيود القانونية التي يفرضها المصرف المركزي، مما يزيد ثقة العملاء بالمصرف وما يتبعه من اجتذاب قدر كبير من الودائع، وبالتالي زيادة فرصة المصرف للحصول على عوائد أكثر.[96]

4- سياسات الاستثمار المتبعة في المصرف، إن كان المصرف يتبع السياسة الهجومية فهو على استعداد لتحمل مخاطر مرتفعة مقابل رفع مستوى عائد محفظته والعكس صحيح.

5- مستوى التنويع، نوعه ودرجته وهل هو قائم على دراسة علمية أو تنويع عشوائي، بالإضافة إلى مستوى الارتباط بين عوائد الاستثمارات الداخلة في المحفظة.

6- توافر الكوادر الفنية لإدارة المحفظة، حيث لا يمكن تحقيق عوائد مقبولة ومؤكدة إلا إذا توافرت الكوادر البشرية المدرّبة والقادرة على رسم سياسات كفوءة لإدارة المحفظة وتنفيذها.[97]

---

[95] - الخالدي، حمد(2008)،تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ع24، الكوفة، ص9.

[96] - عبد الحميد، عبد المطلب(2000)،مرجع سابق ، ص165.

[97] -رزق، عادل(2006)، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، بيروت، اتحاد المصارف العربية، ص176.

المبحث الثالث : نماذج تقييم محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (طرق التنبؤ بالفشل) .

تتطلب عملية تقييم محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية من المصرف إدراك مستوى التركيز في المحفظة ومستوى عائد المحفظة ومخاطرها إضافة إلى عوامل أخرى تتحدد وفقاً لأهداف المصرف.[98]

من أبرز أغراض التحليل المالي فضلاً عن إجراء المقارنات وتحديد الاتجاهات هو استخدام النسب المالية للتنبؤ بتعثر أو فشل الشركات، ولما كان هذا الفشل يرتب خسائر جسيمة للمتعاملين مع هذه المنشآت، برزت عدة محاولات لتطوير النماذج والأدوات التي من شأنها إعطاء تنبيه مبكر بدلائل الفشل لحماية هؤلاء المتعاملين من الخسائر، وركزت هذه المحاولات على استخدام النسب المالية في تصميم نماذج رياضية، يمكنها التنبؤ بفشل الشركات، حيث أن النسب المالية تعتبر مؤشراً على مدى قوة أو ضعف المركز المالي للمنشأة، كما يمكن مراقبة اتجاهات وسلوك بعض النسب المالية لمجموعة شركات قبل فشلها ومعرفة خصائص النسب المالية للشركات الفاشلة، وهذا يفيد في التمييز بين نسب الشركات الفاشلة ونسب الشركات الناجحة، وبالتالي يمكن التنبؤ بفشل الشركات.[99]

وقد أظهرت أولى الدراسات المتخصصة بالفشل المالي عام 1966 أعدها Beaver حيث عرض فيها نموذجاً متطوراً للنسب المالية المركبة تستخدم كإنذار مبكر للفشل المالي قبل حدوثه بفترة زمنية مناسبة، ثم تبعه في ذلك Altman عام 1968 فبنى نموذجه الخاص والذي شاع استخدامه فيما بعد تحت مسمى نموذج (Z .Score). ثم تلتها دراسات أخرى عديدة تهتم بذات الموضوع.

ومن وجهة نظر العمل المصرفي يجب أن تعتمد إدارة الائتمان على نماذج التنبؤ بالفشل المالي المكونة من بعض النسب المالية المستخرجة من تحليل الحسابات الختامية للعملاء

---

[98]– Guill, G,(2007), Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions– Current Status and Challenges– Study Group on Credit Portfolio Management, The RMA journal, P13

[99] - الجهماني، عمر عيسى حسن(2001)، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك، الإدارة العامة، المجلد الواحد والأربعون، العدد الأول، ص52–53.

وذلك بالتنبؤ باحتمالات الفشل المالي لهم، وبالتالي حماية المصرف من الخسائر الناجمة عن تعثر العملاء وعدم الوفاء بالتزاماتهم.

وفيما يلي بعض النماذج المستخدمة في التنبؤ بالفشل المالي:

1-نموذج Beaver: [100]

قام Beaver في عام 1966 بدراسة لغرض التنبؤ بفشل الشركات، حيث أجريت الدراسة على عينة من 79 شركة فشلت خلال الفترة (1954-1964) ، فضلاً عن 79 شركة ناجحة ومماثلة للشركات الفاشلة في حجم الأصول ونوع الصناعة. وكان معيار الفشل الذي استخدمه Beaver إما إفلاس الشركة ،أو عدم قدرتها على تسديد ديونها، أو تخلفها عن دفع أرباح أسهمها الممتازة. واحتسب Beaver (30) نسبة مالية صنفها في ست مجموعات رئيسية وذلك لكل من المنشآت الفاشلة والناجحة، ثم اختار بعد دراسة مكثفة من كل مجموعة نسبة واحدة لتحليلها، والنسب المالية التي اعتمدها Beaver في صياغة نموذجه هي: [101]

1- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.

2- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.

3- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات.

4- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.

5- نسبة التداول.

6- نسبة التداول السريعة.

---

[100] – الجهماني، عمر عيسى حسن(2001)،مرجع سابق، ص59-60.

[101]– الزبيدي، حمزة محمود(2000)،التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الاردن،،ص293.

وقد اتسم نموذج Beaver بقوة تنبؤية جعلته قادر على التنبؤ بالفشل وقبل وقوعه بخمس سنوات.

وقد تابع Beaver في عام 1968 دراسته السابقة بتحليل (14) نسبة مالية لاختبار قدرتها على التنبؤ بفشل الشركات خلال الخمس سنوات السابقة للفشل. ويقوم بحث Beaver على أساس مقارنة قيم المتوسطات لهذه النسب كل على حدة، بين كل من مجموعة الشركات الناجحة ومجموعة الشركات الفاشلة، وذلك باستخدام البيانات المالية للسنة السابقة لسنة الفشل بالنسبة للشركات الفاشلة و ذات السنة بالنسبة للشركات القرينة. وكلما ازداد الفرق بين قيمتي المتوسط لنسبة مالية ما، فإن ذلك يعني أنها تملك قدرة أكبر من غيرها على التنبؤ بفشل الشركات. وتوصل نتيجة الاختبارات التي أجرها إلى أن أفضل النسب في التنبؤ بالفشل بالترتيب وحسب أهميتها:[102]

1- نسبة التدفق النقدي إلى مجموع الديون.

2- نسبة صافي الربح إلى مجموع الموجودات.

3- نسبة مجموع الديون إلى مجموع الموجودات.

ومن أهم الاستنتاجات التي توصل اليها Beaver:

- تميزت المنشآت الناجحة باستقرار الاتجاهات لديها وانخفاض الانحرافات عن خط الاتجاه العام.
- تميزت المنشآت الفاشلة بانخفاض مخزونها بالمقارنة مع المنشآت الناجحة، وذلك خلافاً لما هو شائع في الأدبيات المالية والمحاسبية.
- تملك المنشآت الفاشلة نقدية، أقل من المنشآت غير الفاشلة، ولكن الحسابات المدينة لديها أعلى.

[102] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص109.

2- نموذج Altman:[103]

تعد دراسة Altman عام 1968 من الدراسات الهامة التي استخدمت النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات، وقد استخدم Altman في بحثه مصطلح الإفلاس ويقصد بالمنشآت المفلسة المنشآت التي أعلن إفلاسها ووضعت تحت الحراسة القضائية أو منحت حق إعادة التنظيم. وقد اختار عينة مكونة من 33 منشأة صناعية أفلست خلال الفترة الزمنية من عام 1946 حتى 1965 و33 منشأة صناعية غير مفلسة مماثلة لمنشآت المجموعة الأولى في نوع الصناعة وحجم الموجودات.

وقد استخدم Altman في بحثه أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات وهو أسلوب إحصائي يستخدم تصنيف المجموعات (المتغيرات التابعة) بحسب خصائص كل مجموعة (المتغيرات المستقلة) حيث أنه وبعد أن يتم تعريف المتغيرات التابعة يقوم هذا الأسلوب باشتقاق معادلة خطية تمييزية مكونة من المتغيرات المستقلة والتي تعتبر الأفضل في التميز بين المجموعات وتظهر أهمية كل متغير من هذه المتغيرات في التمييز بين المجموعتين من خلال المعاملات التمييزية.[104]

وفي بحث Altman هناك متغيران تابعان هما: المنشآت المفلسة، والمنشآت غير المفلسة، أما الخصائص أو المتغيرات التمييزية المستقلة فهي النسب المالية، وقد قام باحتساب 22 نسبة مالية، وباستخدام أسلوب التحليل التمييزي تم انتقاء 5 نسب مالية اعتبرت الأفضل في التميز بين المنشآت المفلسة والمنشآت غير المفلسة أي أفضل النسب المالية المميزة للأداء والتي يمكن من خلالها التنبؤ بالفشل، وهذه النسب هي :

1- نسبة صافي رأس المال العامل إلى مجموع الموجودات.

2- نسبة الأرباح المحتجزة إلى مجموع الموجودات.

3- نسبة صافي الربح قبل الفائدة والضريبة إلى مجموع الموجودات.

---

[103] -Altman,E,(1968)" Fianancial Ration ,Discriminate Analysis and the prediction of Corporate Bankruptcy", journal finance , vol .23, no.4, pp(589-609).

[104] – اسلامبولي، مرام(2003)، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية الهامة في سوريا، رسالة ماجستير، جامعة دمشق،ص71.

4- نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى القيمة الدفترية لإجمالي الديون.

5- نسبة صافي المبيعات إلى مجموع الموجودات.

وتأخذ معادلة الارتباط التي تعبر عن هذا النموذج الشكل التالي :

$$Z= 0.012X1+0.014X2+0.033X3+0.006X4+0.010X5$$

حيث أن Z هي القيمة التمييزية (Z .score) وهي معيار التميز بين الشركات المفلسة وغير المفلسة .

أما X1 ، X2 ، X3 ، X4 ، X5 هي النسب المالية المذكورة أعلاه وبنفس الترتيب.

ونلاحظ أن النسب التي اعتمدها هذا النموذج تتناول أهم الأبعاد المالية التي يجب دراستها في المنشأة وهي السيولة، والربحية، والرفع المالي، والنشاط.

وقد قام Altman باختبار لهذا النموذج على عينات من شركات الأعمال ولمدة خمس سنوات قبل الإفلاس، فكانت النتائج أن النموذج تمكن من التنبؤ بإفلاس الشركات بدقة وصلت الى 95% في السنة الأولى، و72% في السنة الثانية، و48% في السنة الثالثة، و29%في السنة الرابعة، و36%في السنة الخامسة قبل الإفلاس.

وبموجب هذا النموذج تصنف الشركات محل الدراسة في ثلاث فئات وفقا لقدرتها على الاستمرار وهذه الفئات هي:

الفئة الأولى: فئة الشركات الناجحة أو القادرة على الاستمرار وذلك إذا كانت قيمة Z فيها 2,99 وأكبر .

الفئة الثانية: فئة الشركات الفاشلة والتي يحتمل إفلاسها وذلك إذا كانت قيمة Z فيها أقل من 1,81.

الفئة الثالثة: فئة الشركات التي يصعب إعطاء قرار حاسم بشأنها وبالتالي تحتاج إلى دراسة تفصيلية، وذلك عندما تكون قيمة Z أكبر من1,81، وأقل من 2,99.

وتشير الكثير من الدراسات إلى أن نموذج Altman يعتبر أحد النماذج التي تلجأ إليها إدارة الائتمان للتنبؤ بحالة العميل المقبلة، وفيما إذا كان يتمتع بالانتماء إلى فئة العملاء الناجحين، أو فئة العملاء الذين يتسمون بأداء منخفض وبالتالي يتمتعون بدرجة مخاطرة عالية.[105]

3- نموذج Kida: [106]

يعتبر نموذج Kida الذي وضع في عام 1981 من النماذج الحديثة المستخدمة في عملية التنبؤ بالفشل المالي وقد بُني هذا النموذج على خمس متغيرات مستقلة من النسب المالية حيث تحدد قيمة المتغير التابع Z بموجب المعادلة التالية:

$$Z= 1.042X1+0.42X2-0.461X3+0.463X4+0.271X5$$

حيث أن :

X1= صافي الربح بعد الضريبة /مجموع الموجودات

تمثل نسبة الربحية.

X2= مجموع حقوق المساهمين /مجموع الديون.

تمثل نسبة الرفع.

X3= الموجودات السائلة /الديون قصيرة الأجل.

تمثل نسبة السيولة.

X4= المبيعات/ مجموع الموجودات.

تمثل نسبة النشاط.

X5=النقدية/مجموع الموجودات.

تمثل نسبة السيولة.

فإذا كانت قيمة Z وفق هذا النموذج موجبة يكون المشروع في حالة أمان من الفشل المالي، أما إذا كانت سالبة فإنه يكون مهدداً بالفشل المالي. وقد أثبت هذا النموذج قدرة

---

[105] – الزبيدي، حمزة محمود(2002)،مرجع سابق ،،ص247.

[106] – حيالي، وليد ناجي(2004)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،ص262.

عالية على التنبؤ بحوادث الإفلاس وصلت إلى 90% قبل سنة من حدوث واقعة الإفلاس.[107]

4- نموذج Argenti:[108]

تم صياغة هذا النموذج عام 1976 ويعرف بنموذج A– score وهو يجمع بين أسلوب التحليل المالي وأسلوب تحليل المخاطر ويركز على المتغيرات أو المؤشرات النوعية أو الوصفية أكثر من المؤشرات الكمية، وفكرة النموذج أنه يعطي أهمية بالغة للقرارات الإدارية ولنواحي الضعف أو القصور في نظام الرقابة الداخلية والنظم المحاسبية المستخدمة في المنشأة. وأهم ما يركز عليه النموذج هو أنه اذا كانت الإدارة ضعيفة الأداء فإنها ستهمل النظام المحاسبي ولن تستجيب للتغير كما أنها سترتكب واحداً من الأخطاء التالية:

1- التوسع في العمل.

2- التورط بمشاريع غير ناجحة.

3- التوسع في الاعتماد على مصادر التمويل المقترضة.

وحسب هذا النموذج تمر المنشأة الفاشلة بالمراحل الآتية:

1- العيوب.

2- الأخطاء.

3- أعراض الفشل والتي باستفحالها تؤدي إلى حدوث الفشل الفعلي ممثلاً بالتصفية أو الإفلاس.

وتعطى لكل مرحلة من المراحل الثلاثة المؤدية إلى الفشل علامة تتناسب مع وزنها النسبي والذي يحدده النموذج كالآتي:[109]

---

[107] – د. مطر، محمد(2003)،مرجع سابق ،ص369.

[108] - Argenti F.C(1983),"Disceening the Cracks of company Failure", Director , October ,pp(67-73).

1- العيوب وزنها النسبي 43

2- الأخطاء وزنها النسبي 45

3- الأعراض وزنها النسبي 12

100

وقد حلل Argenti العناصر الثلاثة السابقة إلى عناصرها الفرعية والتي تعد العوامل الرئيسية لفشل المنشآت .

1- العيوب تتكون من العناصر الفرعية التالية :

- أوتقراطية الإدارة. وزنها النسبي 10
- الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير العام. وزنها النسبي 8
- تدني الكفاءة لدى الإدارة التنفيذية. وزنها النسبي 6
- تدني الكفاءة لدى الادارة المالية. وزنها النسبي 5
- خلل في نظم الرقابة الداخلية. وزنها النسبي 3
- خلل في النظام المحاسبي بشكل عام. وزنها النسبي 3
- خلل في نظم التعيين والترفيع والتدريب. وزنها النسبي 3
- تدهور معنويات العاملين. وزنها النسبي 3
- ارتفاع معدل دوران الموظفين. وزنها النسبي 2

مجموع الاوزان النسبية 43 .

2- الأخطاء تتكون من العناصر الفرعية التالية:

---

[109] - مطر، محمد(2003). مرجع سابق، ص 370-373.

- ازدياد مضطرد في حجم الديون. وزنها النسبي 18
- توسع كبير وغير مبرر في نشاط المنشأة. وزنها النسبي 15
- الدخول في مشاريع كبيرة تفوق طاقة المنشأة. وزنها النسبي 12

مجموع الأوزان النسبية 45.

3- تتكون الأعراض من العناصر الفرعية التالية:

- مؤشرات مالية سيئة. وزنها النسبي 5
- الإفراط في إجراءات المحاسبة الخلاقة. وزنها النسبي 4
- تغيير متكرر في السياسات المحاسبية ومدقق حسابات المنشأة . وزنها النسبي 3

مجموع الأوزان النسبية 12.

والمعيار حسب هذا النموذج لتقويم حالة المنشأة يكون كما يلي :

1- يكون احتمال الفشل ضعيف أي حالة الشركة جيدة إذا كان مجموع العلامات الفعلية للمنشأة المدروسة يقل عن 18.

2- يوجد احتمال معقول للفشل إذا كان مجموع العلامات الفعلية أكبر من 18 وأقل من 35.

3- يكون احتمال الفشل قوياً إذا كان مجموع العلامات الفعلية 35 وأكثر.

4- نموذج (SWAT):

إن التحليل الائتماني يتم من خلال أربع خطوات رئيسية تتمثل فيما يعرف بتحليل SWOT وذلك على النحو التالي :[110]

1-تحليل مواطن القوة في العميل.

[110] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص56.

2-تشخيص نقاط الضعف.

3-استكشاف الفرص المستقبلية المتاحة لنمو المنشأة وذلك بقصد تقييم قدرتها على النمو .

4-تحديد العقبات التي تهدد استمراريتها والتي تنشأ إما نتيجة دخول منافسين جدد إلى السوق الذي تعمل فيه، أو نتيجة ظهور منتجات بديلة، أو نتيجة صدور تشريعات أو قرارات حكومية متعارضة مع مصالحها الخ.....

وبناءً على ما تقدم يتم التحليل على ثلاثة مستويات رئيسية ومتسلسلة وهذه المستويات هي :

1-تقييم كلي على مستوى البيئة المحيطة بالشركة طالبة الائتمان : حيث يؤخذ بعين الاعتبار:

أ- مؤشرات الاقتصاد الكلي : مثل معدل التضخم، معدل النمو الاقتصادي، والتقلبات التي تحدث بأسعار الفائدة .....

ب- مؤشرات الصناعة : تشمل عوامل مثل : مرونة العرض والطلب، طبيعة المنافسة، طبيعة العملاء، التكنولوجيا المستخدمة، قوانين الحماية إن وجدت . حيث يجب تحديد خواص الصناعة نفسها فمن الطبيعي أن تتغير هذه الخواص من صناعة إلى أخرى.

2-التقييم على مستوى الشركة نفسها :

في هذا المستوى من التحليل تنصب عملية التقييم على عناصر تخص الشركة نفسها وليس على عناصر البيئة المحيطة بها، ومن أهم العوامل التي تخضع للدراسة والتقييم في هذا الصدد ما يلي :[111]

- ✓ المركز التنافسي للشركة ممثلاً في حصتها السوقية.
- ✓ مواطن القوة في الشركة ونقاط الضعف فيها.

[111] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص56.

✓قوة مركزها المالي أو ملاءتها المالية.

✓إمكانياتها الإنتاجية والتسويقية.

✓طبيعة و نوعية عملاء الشركة و مورديها.

✓متانة التنظيم.

✓كفاءة نظم الرقابة الداخلية فيها.

✓الرضا الوظيفي ومعدل دوران الموظفين.

✓نوعية الإدارة.

✓نوعية المنتجات التي تتعامل بها الشركة.

3-تقييم الاستراتيجية :

في تقييم استراتيجية الشركة – والتي تتمثل في الوسائل التي تختارها إدارة الشركة في تحقيق أهدافها – على محلل الائتمان مراعاة الاعتبارين التاليين :

✓أن تتسم هذه الاستراتيجية بالواقعية، هذا يعني أن تكون هذه الاستراتيجية موائمة أو منسجمة مع الإمكانيات المادية والبشرية للشركة.

✓أن تتسم هذه الاستراتيجية بالمرونة؛ بمعنى أن تكون إدارة الشركة قادرة على أن تعدل استراتيجيتها وفقاً للظروف المستجدة سواء في الشركة نفسها أو في البيئة من حولها .[112]

6- نموذج (CAMELS):

بدأ استخدام نموذج CAMELS في بداية عام 1980 من طرف المصرف الفيدرالي الأمريكي حيث تتمثل هذه الطريقة في مجموعة من المؤشرات التي من خلالها يتم تحليل الوظيفة المالية لأي مصرف ، ومعرفة درجة تصنيفه.

[112] - الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) ،مرجع سابق، ص55-56.

يتكون نموذج CAMELS من ستة مقومات هي :[113]

- كفاية رأس المال: يمكن تصنيف رأس مال المصارف ضمن المجالات التالية:

1- المصرف الذي يصنف رأسماله (1) يتصف بالمؤشرات التالية:

أداء قوي للأرباح – النمو الجيد للأصول – خبرة الإدارة جيدة في متابعة مسارات الأعمال المصرفية، وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد المستويات المناسبة لرأس المال اللازم لها – توزيع الأرباح على المساهمين دون إعاقة نمو رأس المال المطلوب – الحجم المنخفض للأصول المتعثرة ، وكفاية المخصصات المكونة لمقابلتها.

2- المصرف الذي يصنف رأسماله (2): لديه نفس خصائص المصرف الذي يصنف رأسماله (1) ، لكن المصرف يمر بنقاط ضعف في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. فعلى سبيل المثال قد تكون ربحية المصرف قوية ويدير نموه بصورة جيدة ولكن أصوله تواجه مشاكل مرتفعة نسبياً، فضلاً عن إخفاق الإدارة في الاحتفاظ برأس مال كافٍ لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال. ورغم ذلك يمكن تصحيح نقاط الضعف المذكورة من خلال برامج زمنية معقولة بدون إشراف تنظيمي عن كثب.

3- المصرف الذي يصنف رأسماله (3): يتوافق مع كفاية رأس المال والمتطلبات التنظيمية للملاءة المصرفية ولكن هناك نقاط ضعف رئيسية في عامل أو أكثر من العوامل المذكورة. مما يتطلب قيام الإدارة والمساهمين بمناقشة سليمة للقضايا ذات الشأن، واتخاذ الخطوات الضرورية لتحسين كفاية رأس المال. ومن أسباب التصنيف أيضاً وجود مستوى مرتفع للأصول التي تواجه مشاكل مقارنة برأس المال، فضلاً عن ضعف ربحية المصرف وضعف نمو أصوله.

4- المصرف الذي يصنف رأسماله (4): يشهد مشاكل حادة بسبب عدم كفاية رأس المال لتدعيم المخاطر الملازمة لمسارات الأعمال والعمليات المصرفية . حيث يكون لدى المصرف مستوى عالٍ من الخسائر في القروض المتعثرة ، كما يعاني المصرف من خسائر كبيرة في معاملاته المصرفية والعمليات الائتمانية، وتحقيق نتائج سلبية في ربحيته. فإذا لم تتخذ الإدارة إجراءً فورياً لتصحيح الاختلالات ، فإنه يتوقع الإعسار

[113] - حماد، طارق عبد العال(1999)، تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،ص103.

الوشيك للمصرف. مما يتطلب وجود إشراف تنظيمي لضمان اتخاذ الإدارة الاجراءات المناسبة لتحسين كفاية رأس المال.

5- المصارف التي يصنف رأسمالها (5): تعتبر معسرة. بحيث تتطلب إشرافاً رقابياً قوياً لملافاة خسائر المودعين والدائنين، حيث أن خسائر الاستثمارات والعمليات المصرفية وعمليات الإقراض تقارب أو تتجاوز رأس المال الإجمالي ، مع وجود احتمال ضئيل بأن تمنع اجراءات الإدارة والمساهمين من الانهيار الكلي للمصرف.

- جودة الأصول : تعتبر جودة الأصل ذات أهمية خاصة في نظام التقييم لأنها الجزء الحاسم في نشاط المصرف الذي يقود عملياته نحو تحقيق الإيرادات، لأن حيازة المصرف على أصول جيدة يعني توليد دخل أكثر وتقييم أفضل لكل من السيولة والإدارة ولرأس المال.

ويتم تصنيف جودة الأصول بالاستناد الى ما يلي :

1- حجم وشدة الأصول المتعثرة بالنسبة لإجمالي رأس المال.

2- حجم واتجاهات آجال تسديد القروض التي فات موعد تسديدها ، والاجراءات المتخذة لإعادة جدولتها.

3- فعالية إدارة محفظة القروض بالنظر إلى الاستراتيجيات والسياسات والإجراءات والضوابط والتعليمات النافذة.

4- مستوى المخصصات المكونة لمواجهة خسائر القروض والائتمانات المتعثرة.

- جودة الإدارة : حيث يتضمن هذا العنصر تحليل خمسة مؤشرات تتمثل في:[114]

1- الحوكمة: حيث يتم تقييم عمل مجلس الإدارة على أساس تنوع الخبرة التقنية وقدرته على اتخاذ القرارات بشكل مستقل عن الإدارة وذلك بفاعلية ومرونة.

2- الموارد البشرية: حيث يتم تقييم عمل الموارد البشرية من خلال النصائح والتوجيهات التي تؤثر على الموظفين، وذلك من خلال معيار التوظيف، وكذلك نظام تحفيز العمال ونظام تقييم الأداء.

3- عملية المراقبة والتدقيق: وذلك من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية ونوعية المراجعة الداخلية والخارجية.

[114] - بو رقبة، شوقي(2009)،طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية، ص9.

4- نظام المعلومات: والذي يقيم كفاءة وفعالية نظام المعلومات في توفير تقارير سنوية دقيقة وفي الوقت المناسب.

5- التخطيط الاستراتيجي: والذي يحدد ما إذا كانت المؤسسة قد طورت منهجاً متكاملاً للتوقعات المالية قصيرة وطويلة الأجل، وما إذا كان مخطط التنمية قد تم تحديثه.

- إدارة الربحية: تنظر إدارة المصرف إلى الأرباح كـــأحد العناصر الهامة لضمان استمرارية أداء المصرف، ويتم قياس فعاليتها من خلال تحليل ودراسة العوامل التالية:[115]

1- مدى كفاية الأرباح لمواجهة الخسائر، وتدعيم كفاية رأس المال، ودفع حصص أرباح معقولة.

2- نوعية وتركيب عناصر الدخل الصافي بما في ذلك تأثير الضرائب.

3- مدى الاعتماد على البنود الاستثنائية أو عمليات الأوراق المالية، والأنشطة ذات المخاطر المرتفعة أو المصادر غير التقليدية للدخل.

4- فعالية إعداد الموازنة والرقابة على بنود الدخل والنفقات .

5- كفاية المخصصات والاحتياطيات الخاصة بخسائر القروض.

- درجة السيولة : تعتبر السيولة في المصرف من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها العملاء في المقارنة بين المصارف، حيث تمثل السيولة أهم وسائل وقاية المصرف من مخاطر الإفلاس من خلال قدرته على مواجهة الالتزامات التي تتميز بالدفع الفوري ، وتمتاز المصارف بهذه الخاصية دون غيرها من المؤسسات لأنها لا تستطيع أن تؤجل صرف شيك مسحوب عليها، أو تأجيل تسديد وديعة مستحقة الدفع، كما أنها لا تستطيع مطالبة المدينين بسداد ما عليهم من قروض لم يحن آجال استحقاقها بعد، بالإضافة إلى ذلك يصعب توقع حجم وتوقيت حركة الأموال من وإلى المصرف، الأمر الذي يشكل صعوبة كبيرة أمام إدارة المصرف.

ويمكن تعريف السيولة بشكل عام على أنها القدرة على تحويل الأصول إلى نقود بشكل سريع ودون تحقيق خسارة.

[115] - الشاهين، علي عبدالله (2005)،أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية(دراسة على بنك فلسطين المحدود)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

ويتم تحديد السيولة من خلال العوامل التالية:

1- حجم ومصادر الأموال السائلة (الأصول سريعة التحويل إلى نقد) والمتاحة لتلبية التزامات المصرف اليومية.

2- مدى ملاءمة تواريخ استحقاق الأصول والخصوم.

3- مدى تقلب الودائع والطلب على القروض.

- الحساسية تجاه مخاطر السوق: [116]في ضوء التطورات المالية والمصرفية التي حدثت على المستوى الدولي، وجعلت المصارف أكثر عرضة للأزمات المالية، فإنه لا بد من التركيز على العديد من الموضوعات في هذا الخصوص ومنها حساسية صافي أرباح المصرف للتوقعات المختلفة للتغير في أسعار الفائدة، والتقلبات في مراكز الصرف، وفي أسعار الأوراق المالية إلى جانب قياس ومتابعة العديد من المخاطر وأهمها:

1- مخاطر الائتمان: هي المخاطر التي تنتج عن عدم قدرة العميل على الوفاء بالالتزامات في الوقت المحدد لها، وقد تؤدي إلى فشل المصرف.

2- مخاطر السعر: هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية، الأولى هي أسعار الفائدة على العملات حيث تؤثر على عمليات السوق النقدي خاصةً عندما يكون آجال استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابقة .

أما النوع الثاني فهو أسعار الصرف ويظهر واضحاً في التغيرات في أسعار الصرف للعملات الأجنبية.

3- مخاطر التسييل: وهي المخاطر المرتبطة بعدم القدرة على الحصول على الأموال السائلة عند الحاجة الضرورية لها نتيجة لعدم التطابق في التدفق النقدي لأجال عقود المقايضة أو التبديل للعملات.

[116] - سليمان، مخلف(2016)نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد الحادي عشر.

المبحث الرابع : تقييم أداء المحفظة الاستثمارية .

تقضي المبادئ العلمية للاستثمار أن يتم إخضاع القرارات والسياسات الاستثمارية وكذلك الإنجازات المحققة منها لعملية تقييم مستمرة بقصد الوقوف على مواطن القوة لتدعيمها، وتشخيص مواطن الضعف لعلاجها وتصويبها، وفي تقييم أداء إدارة المحفظة لابد من الأخذ بعين الاعتبار ما يلي :[117]

- إن قياس صافي أصول المحفظة يجب أن يتم على أساس القيمة السوقية أو العادلة للأصول، وليس على أساس تكلفتها التاريخية.

- أن تتم مقارنة الأداء الفعلي مع الأداء المتوقع من هذه الاستثمارات وذلك وفق آلية السوق المالي، بعد أخذ حساسية أصول المحفظة ممثلة بمعامل بيتا.

- يجب أن يكون العائد على الاستثمار المعتمد أساساً لتقييم أداء إدارة المحفظة، هو عائدها الإجمالي.

- يجب احتساب العائد على الاستثمار بعد ترجيحه بالبعد الزمني للتدفقات النقدية المتوقعة من هذه الاستثمارات.

- يجب أن تتم عملية التقييم والقياس في إطار مراعاة عنصري العائد والمخاطرة معاً.

- من المفيد أن تتم مقارنة أداء المحفظة الاستثمارية، بأداء السوق المالي ككل، مقاساً بأحد الأرقام القياسية أو المؤشرات المالية.

تعد عملية تقييم الأداء من الأساليب الرقابية التي تؤدي إلى تحسين أداء الاستثمار. ومن السهل تقييم أداء المحفظة وفق الأسلوب البسيط الذي يناسب المستثمر العادي، فمثلاً القياس في حالة كون الاستثمار لفترة واحدة على أساس المعادلة التالية:

$$Rp=f+\frac{(Vf-Vi)}{Vi}$$

[117] – العلي، احمد وقاسم، عبد الرزاق(2011)، مرجع سابق ، ص 159-160.

f: تمثل التوزيعات النقدية الجارية + الأرباح الرأسمالية المحققة خلال الفترة.

Vf: قيمة المحفظة في نهاية الفترة.

Vi: قيمة المحفظة في بداية الفترة.

يتميز هذا الأسلوب بالسهولة في الحساب، إلا أنه يعاب عليه بأنه يركز فقط على العائد ولا يأخذ المخاطرة بعين الاعتبار، مما دعا إلى الاعتماد على مقاييس الأسلوب المزدوج أو المركب والذي يأخذ العائد والمخاطرة بعين الاعتبار عند القياس. ومن أهم مقاييس هذا الأسلوب مقياس شارب وترينور وجنسن.

1- مؤشر شارب (sharpe).

وضع مؤشر شارب في عام 1966 من قبل الحائز على جائزة نوبل وليم شارب، حيث يطلق هذا المؤشر- نسبة الفائض في العائد على المحفظة - على المخاطر الكلية. وبموجب هذا المؤشر يكون أداء المحفظة أفضل كلما كان المؤشر مرتفعاً.

ويعطى بالعلاقة التالية:[118]

$$Sharpe=\frac{Rp- Rf}{\sigma p}$$

Rp: العائد الكلي على استثمارات المحفظة.

Rf: متوسط معدل العائد الخالي من المخاطرة.

σp : الانحراف المعياري للعائد على المحفظة.

على سبيل المثال: إذا كان اثنان من مديري المحافظ A و B، قد تمتعوا بأرباح متتالية بمعدل 20% في السنوات الثلاثة الماضية ، ولكن مدير المحفظة A لديه نسبة شارب

[118]- laurent Bodson et al,(2010),performance de portefeuille, 2e édition, pearson education , France,p136.

1,07 و B لديه نسبة شارب 0,79 ،فإن مخاطر مدير المحفظة A لتحقيق المكاسب أقل من B عند تحقيق المكاسب نفسها.

غالباً ما يستخدم مؤشر شارب لمقارنة التغير في العائد العام للمخاطر في المحفظة عندما يضاف استثمار جديد لها. فإذا ارتفع مؤشر شارب عند إضافة الاستثمار الجديد فهذا يعني أنه سيؤدي إلى تحسين عائد المحفظة، أما اذا كانت إضافة الاستثمار الجديد أدت إلى خفض مؤشر شارب فينبغي عدم إضافته إلى المحفظة. يمكن أن يساعد مؤشر شارب على تفسير ما إذا كانت عوائد المحفظة الفائضة تعود إلى قرارات الاستثمارات الذكية أو هي نتيجة للمخاطر المفرطة.

من الانتقادات الموجهة إلى مؤشر شارب أنه يستخدم الانحراف المعياري للعوائد في المقام كمؤشر على إجمالي مخاطر المحفظة وهو ما يفترض أن العوائد يتم توزيعها بشكل طبيعي. وقد أوضحت الأدلة أن العوائد على الاستثمارات تميل للانحراف عن التوزع الطبيعي وهو ما قد يجعل أداء مؤشر شارب مضللاً.

2- مؤشر ترينور (treynor).

اقترح ترينور في مقال له عام 1965 طريقة لقياس أداء المحفظة الاستثمارية تقوم على أساس الفصل بين المخاطر المنتظمة والمخاطر غير المنتظمة فيمكن للمستثمر من خلال التنويع البسيط أن يتخلص من المخاطر غير المنتظمة، وبالتالي فإن الإدارة الجيدة يمكنها أن تشكل محفظة تنطوي فقط على مخاطر منتظمة.[119]

يُقاس هذا المؤشر بنسبة الفائض في العائد على المحفظة على المخاطر المنتظمة . وكلما كانت النسبة مرتفعة، كلما كان أداء المحفظة أفضل.

$$\text{Treynor} = \frac{Rp - Rf}{\beta P}$$ [120]

[119] – الهندي، منير(2003)،مرجع سابق، ص 443.

[120] - عبد القادر، متولي(2010)، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن،ص225

Treynor: مؤشر ترينور

βP: معامل بيتا للمحفظة، أي المخاطر المنتظمة للمحفظة.

$\beta p=\sum wi\beta i$

حيث أن:

Wi: نسبة الورقة المالية i في المحفظة.

βI: معامل بيتا للورقة المالية i.

وتتم مقارنة مقياس ترينور للمحفظة مع مقياس ترينور لمحفظة السوق فإذا كانت قيمة ترينور للمحفظة أكبر من قيمة ترينور للسوق فإن أداء المحفظة يفوق أداء السوق، والعكس صحيح.

3- مقياس جنسن (Jensen).

اقترح جنسن نموذجاً في عام 1968 لقياس أداء المحافظ الاستثمارية، أُطلق عليه اسم مُعامل ألفا، وهو يمثل الفرق بين العائد الإضافي على المحفظة (والذي يحسب بالفرق بين العائد الكلي للمحفظة وبين العائد الخالي من المخاطرة) وعلاوة المخاطرة المتعلقة بالمحفظة (والذي يمثل حاصل ضرب معامل بيتا في الفرق بين عائد السوق والعائد الخالي من المخاطرة).ويمكن التعبير عن ذلك بالمعادلة التالية:[121]

$$\alpha=(Rp-Rf)-\beta(Rm-Rf)$$

وبموجب ذلك فإنه إذا كان معامل ألفا موجباً فهذا يعني أن الأداء جيد، وإذا كان سالباً فهذا يدل على أن الأداء سيئ.

4- نموذج فاما(Fama1972):

وقد قدم فاما نموذجاً لتقييم أداء المحافظ على أساس المفاضلة بين المحافظ المتماثلة في مستويات المخاطرة، ويقوم على أساس التنبؤ بمنحنى السوق المتوقع والذي يوضح علاقة التوازن بين العائد المتوقع والخطر لأي محفظة.

---

[121]- Bertani, Christine,(2004), portfolio management in practice, Elsevier Itd, London,p52.

ويقوم هذا النموذج على فرضية السوق الكاملة ويمكن تجزئته الى ثلاث مكونات أساسية هي: [122]

- تقييم الانتقائية: وهو يعبر عن مقياس لكيفية اختيار المحفظة وذلك باستخدام عائد الانتقائية والذي يتمثل بالفرق بين عائد المحفظة وعائد محفظة منوعة تنويعاً جيداً.

- تقييم التنويع: وهو مقياس يقيس العائد المضاف كنتيجة لعملية التنويع وينقسم لنوعين من العوائد:

1- العائد الناتج من الانتقائية الصافية.

2- العائد الناتج من التنويع.

- تقييم الخطر: هو مقياس لخطر المحفظة، فإذا فرضنا أن المستثمر يهدف الى تحمل مستوى معين من الخطر في محفظة أوراقه المالية ، أي أن :

الخطر = خطر المدير + خطر المستثمر

5- نموذج موري وفينود :

قدم كلاً من موري وفينود عام 2001 نموذجاً عُرف بنموذج مضاعف شارب لتقييم أداء المحافظ الاستثمارية، حيث يعتمد على نموذج شارب الأصلي مع الأخذ بعين الاعتبار هامش خطأ التقدير لنموذج شارب، لذا فإن النموذج الجديد يأخذ المعادلة التالية: [123]

$$RV=\frac{Rp- Rf}{Sp} \quad / \quad Srv$$

[122] - الحناوي، محمد صالح(2001)، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر،ص290.

[123] - شبير،توفيق(2015)، بناء محافظ استثمارية باستخدام نماذج تقييم أداء الأسهم –دراسة تطبيقية تحليلية مقارنة على أسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة، ص64.

RV: قيمة مؤشر المكافأة الى نسبة التقلب في العائد والتي تعكس أداء محفظة الأوراق المالية محل التقييم.

Rp: متوسط عائد المحفظة الاستثمارية.

Rf: معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر.

Sp: مخاطر المحفظة مقاسة من خلال الانحراف المعياري لعوائد المحفظة.

Srv: الانحراف المعياري لقيمة مؤشر نموذج شارب، حيث يمكن حسابه من خلال بناء سلسلة تاريخية للفرق بين العائد الفعلي للمحفظة الاستثمارية والعائد المتوقع والمحسوب وفقاً لنموذج شارب.

الفصل الرابع :
الدراسة العملية

سيتم في هذا الفصل تحليل البيانات الإحصائية التي تم جمعها من القوائم المالية، وعرض النتائج التي تم الوصول إليها من خلال الدراسة التطبيقية وصولا" إلى تقديم جملة من التوصيات المتعلقة بموضوع الدراسة.

المبحث الأول: تصميم الدراسة التطبيقية

سيتم خلال هذا المبحث تحديد مجتمع وعينة الدراسة، كذلك سيتم توضيح كيفية جمع البيانات المالية، ومن ثم تحديد الأساليب الإحصائية المناسبة للتحليل الإحصائي واختبار فرضيات الدراسة.

أولا": مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المصارف الخاصة التقليدية العاملة في القطاع المصرفي السوري والبالغ عددها أحد عشر مصرفا" خاصا"، وذلك حسب احصائيات مصرف سوريا المركزي.

وتم استثناء المصارف العامة لأنها تتبع للدولة وبالتالي تخضع لمؤثرات خارجية عند توجيه مواردها نحو الاستثمارات المختلفة لتحقيق أهداف اقتصادية محددة.

والمصارف الإسلامية لأنها لا تتعامل بالقروض، فهي تطبق مبادئ الشريعة الإسلامية في نشاطاتها المصرفية.

ثانياً: عينة الدراسة

لقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية في اختيار عينة الدراسة، تتكون العينة من المصارف التالية:

- مصرف الشرق
- المصرف العربي
- مصرف بيبلوس
- مصرف بيمو (السعودي- الفرنسي)
- مصرف سوريا والخليج
- مصرف سوريا والمهجر
- مصرف عودة
- فرنسبنك
- مصرف قطر الوطني

ثالثاً : جمع البيانات

تم جمع البيانات بالاعتماد على القوائم المالية الرسمية الصادرة عن المصارف عينة الدراسة لمدة أربع سنوات في الفترة الزمنية 2013- 2016، وتم الاعتماد على البيانات السنوية للقوائم المالية، حيث تم الحصول على القوائم المالية الرسمية للمصارف عينة الدراسة من الموقع الرسمي لسوق دمشق للأوراق المالية .[124]

[124] -www.dse.sy

رابعاً: حساب قيم متغيرات الدراسة

بالنسبة لمحفظة التسهيلات الائتمانية :

المتغير التابع : ويمثل هذا المتغير أداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية ويتم قياسه من خلال فوائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية :

إجمالي إيرادات القروض والتسهيلات الائتمانية / إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية

المتغيرات المستقلة : و تمثل هذه المتغيرات ما يلي :

1- حجم المصرف: يتم قياسه بحساب لوغاريتم إجمالي الأصول لدى المصرف .

2- معدل كفاية رأس المال: يحدد العلاقة التي تربط بين مصادر أموال المصرف والمخاطر المحيطة به (موجودات المصرف). وتعتبر كفاية رأس المال من أهم الأدوات التي تستخدم للتعرف على ملاءة المصرف وقدرته على تحمل الخسائر المحتملة.

يتم قياسه من خلال المعادلة التالية :

مجموع رأس المال / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة

3- معدل توظيف الودائع في القروض والتسهيلات الائتمانية: يتم قياسه من خلال المعادلة التالية:

إجمالي القروض والتسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع

بالنسبة للمحفظة الاستثمارية :

المتغير التابع : ويمثل هذا المتغير أداء المحفظة الاستثمارية ويتم قياسه من خلال فوائد محفظة الاستثمارات :

إجمالي ايرادات الاستثمارات / إجمالي الاستثمارات .

المتغيرات المستقلة: و تمثل هذه المتغيرات ما يلي :

1- حجم المصرف: يتم قياسه بحساب لوغاريتم إجمالي الأصول لدى المصرف.

2- معدل كفاية رأس المال: يتم قياسه من خلال المعادلة التالية : مجموع رأس المال / مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطرة

3- معدل توظيف الودائع في الاستثمارات: يتم قياسه من خلال المعادلة التالية :

إجمالي الاستثمارات / إجمالي الودائع

خامساً: البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة

جدول (1/4) البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة بالنسبة للمحفظة الائتمانية

العام	اسم المصرف	حجم المصرف	معدل كفاية رأس المال	معدل توظيف الودائع في القروض	اداء محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية
2013	بنك الشرق	23.56	0.34	0.55	0.15
2013	البنك العربي	24.49	0.21	0.72	0.13
2013	بنك بيبلوس	24.57	0.23	0.7	0.16
2013	بنك بيمو	25.49	0.22	0.34	0.12
2013	بنك سوريا والخليج	24.13	0.08	0.67	0.11
2013	بنك سوريا والمهجر	25.24	0.22	0.19	0.27
2013	بنك عودة	24.72	0.19	0.59	0.14
2013	فرنسبنك	24.48	0.36	0.37	0.23
2013	بنك قطر	24.29	2.51	0.5	0.52
2014	بنك الشرق	23.98	0.38	0.39	0.16
2014	البنك العربي	24.51	0.18	0.77	0.15
2014	بنك بيبلوس	24.72	0.24	0.66	0.18
2014	بنك بيمو	25.66	0.21	0.34	0.12
2014	بنك سوريا والخليج	24.36	0.06	0.55	0.07
2014	بنك سوريا والمهجر	25.38	0.21	0.14	0.32
2014	بنك عودة	24.89	0.33	0.56	0.15
2014	فرنسبنك	24.7	0.33	0.39	0.17
2014	بنك قطر	24.59	2.71	0.36	0.59
2015	بنك الشرق	24.28	0.39	0.59	0.15
2015	البنك العربي	24.73	0.23	0.84	0.16
2015	بنك بيبلوس	25.02	0.26	0.66	0.18
2015	بنك بيمو	25.87	0.22	0.37	0.13
2015	بنك سوريا والخليج	24.59	0.17	0.55	0.06
2015	بنك سوريا والمهجر	25.69	0.22	0.14	0.46
2015	بنك عودة	25.13	0.41	0.4	0.19
2015	فرنسبنك	25.22	0.41	0.46	0.15

2015	بنك قطر	24.97	2.8	0.41	1.08
2016	بنك الشرق	24.31	0.65	0.61	0.19
2016	البنك العربي	25	0.28	0.87	0.18
2016	بنك بيبلوس	25.03	0.34	0.83	0.22
2016	بنك بيمو	26.18	0.3	0.28	0.19
2016	بنك سوريا والخليج	24.79	0.19	0.59	0.11
2016	بنك سوريا والمهجر	25.99	0.3	0.11	0.74
2016	بنك عودة	25.38	0.54	0.32	0.22
2016	فرنسبنك	25.49	0.54	0.41	0.19
2016	بنك قطر	25.39	3.09	0.32	0.81

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

جدول (2/4) البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة بالنسبة للمحفظة الاستثمارية

العام	اسم المصرف	حجم المصرف	معدل كفاية رأس المال	معدل توظيف الودائع في الاستثمارات	اداء محفظة الاستثمارات
2013	بنك الشرق	23.56	0.34	0.14	0
2013	البنك العربي	24.49	0.21	0.04	0
2013	بنك بيبلوس	24.57	0.23	0.08	0.05
2013	بنك بيمو	25.49	0.22	0.28	0
2013	بنك سوريا والخليج	24.13	0.08	0.06	0.01
2013	بنك سوريا والمهجر	25.24	0.22	0.04	0.04
2013	بنك عودة	24.72	0.19	0.18	0.02
2013	فرنسبنك	24.48	0.36	0.13	0.01
2013	بنك قطر	24.29	2.51	0.57	0
2014	بنك الشرق	23.98	0.38	0.11	0
2014	البنك العربي	24.51	0.18	0.03	0
2014	بنك بيبلوس	24.72	0.24	0.06	0.03
2014	بنك بيمو	25.66	0.21	0.22	0
2014	بنك سوريا والخليج	24.36	0.06	0.06	0.01
2014	بنك سوريا والمهجر	25.38	0.21	0.02	0
2014	بنك عودة	24.89	0.33	0.05	0.04
2014	فرنسبنك	24.7	0.33	0.15	0.01
2014	بنك قطر	24.59	2.71	0.59	0
2015	بنك الشرق	24.28	0.39	0.19	0
2015	البنك العربي	24.73	0.23	0.1	0
2015	بنك بيبلوس	25.02	0.26	0.04	0.01
2015	بنك بيمو	25.87	0.22	0.26	0
2015	بنك سوريا والخليج	24.59	0.17	0.08	0
2015	بنك سوريا والمهجر	25.69	0.22	0	0.34

2015	بنك عودة	25.13	0.41	0	1.63
2015	فرنسبنك	25.22	0.41	0.14	0.01
2015	بنك قطر	24.97	2.8	0.93	0
2016	بنك الشرق	24.31	0.65	0.31	0
2016	البنك العربي	25	0.28	0.15	0
2016	بنك بيبلوس	25.03	0.34	0.01	0.07
2016	بنك بيمو	26.18	0.3	0.03	0.02
2016	بنك سوريا والخليج	24.79	0.19	0	0
2016	بنك سوريا والمهجر	25.99	0.3	0	0.3
2016	بنك عودة	25.38	0.54	0	1.66
2016	فرنسبنك	25.49	0.54	0.18	0.01
2016	بنك قطر	25.39	3.09	1.17	0

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على القوائم المالية للمصارف عينة الدراسة

سادساً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل :

تم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية بهدف اختبار الفرضيات وتحقيق أهداف الدراسة، من خلال استخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS وذلك على النحو التالي:

- الإحصاءات الوصفية " الوسط الحسابي، الانحراف المعياري" لجميع متغيرات الدراسة، وذلك للتعرف على معدل تواجد كل متغير في عينة الدراسة، ومقدار تشتته.
- مُعامل الارتباط لبيرسون لمعرفة اتجاه وقوة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع .
- معامل التحديد R^2 لحساب تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وذلك لكل متغير على حدةٍ لمعرفة النسبة المئوية التي يفسرها كل منهم من تغيرات المتغير التابع.
- اختبار One Sample T Test لاختبار فرضيات الدراسة .

المبحث الثاني : اختبار الفرضيات

يتناول هذا المبحث تحليل وتفسير نتائج الدراسة التطبيقية، وتحديد شدة العلاقة بين متغيرات البحث واختبار فرضيات البحث، بالإضافة إلى استخدام الإحصاءات الوصفية للمتغيرات.

أولا": بالنسبة للمحفظة الائتمانية

عند دراستنا للبيانات المالية للمصارف الخاصة عينة الدراسة تبين التالي:

أكبر محفظة للتسهيلات الائتمانية خلال سنوات الدراسة هي محفظة بنك بيمو السعودي الفرنسي.

أقل محفظة للتسهيلات الائتمانية خلال سنوات الدراسة هي محفظة بنك قطر الوطني.

الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم المصرف وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية .

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

جدول (3/4) الاحصاءات الوصفية

	الانحراف المعياري Std.Deviation	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N
أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	0.22515	0.2542	36
حجم المصرف	0.59168	24.9117	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لعائد محفظة التسهيلات الائتمانية 0.2542، والانحراف المعياري 0.22515، المتوسط الحسابي لحجم المصرف 24.9117، والانحراف المعياري 0.59168 .

2- معامل الارتباط

الجدول التالي يبين اتجاه وقوة العلاقة بين حجم المصرف وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية

جدول (4/4) معامل الارتباط بين حجم المصرف وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية

		أداء محفظة التسهيلات الائتمانية
حجم المصرف	Pearson correlation	.236
	Sig(1-tailed)	.083
	N	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أنه يوجد علاقة طردية ضعيفة القوة بين حجم المصرف و أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث أن معامل الارتباط 23.6% وهي قوة ارتباط ضعيفة.

3- معامل التحديد R^2

جدول (5/4) معامل التحديد للعلاقة بين حجم المصرف وأداء محفظة التسهيلات الائتمانية

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
.236	.056	.028	.22197

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول السابق أن معامل الارتباط بين حجم المصرف وأداء محفظة التسهيلات الائتمانية بلغ 236. كما ذكرنا سابقاً، و أن معامل التحديد بلغ 056. وهذا يعني أن حجم المصرف يفسر ما مقداره 5.6% من التغير الحاصل في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، وهي قوة تفسيرية ضعيفة تدل على عدم وجود أثر لحجم المصرف في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية.

4- الانحدار البسيط

جدول(6/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير حجم المصرف في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	الانحدار المعياري B	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	-1.986	1.580		1.257-	.217	
حجم المصرف	.090	.063	.236	1.418	.165	غير معنوي

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية 0.165 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي فإن حجم المصرف لا يؤثر معنوياً في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية ، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم المصرف وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية .

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية .

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

جدول (7/4) الاحصاءات الوصفية

	الانحراف المعياري Std.Deviation	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N
أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	.22515	.2542	36
معدل كفاية رأس المال	.80542	.5653	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لعائد محفظة التسهيلات الائتمانية 0.2542، والانحراف المعياري 0.22515، المتوسط الحسابي لمعدل كفاية رأس المال 0.5653، والانحراف المعياري 0.80542 .

2- معامل الارتباط

جدول (8/4) معامل الارتباط بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية

		أداء محفظة التسهيلات الائتمانية
معدل كفاية رأس المال	Pearson correlation Sig(1-tailed) N	.804 0.00 36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أنه يوجد علاقة ارتباط طردية قوية بين معدل كفاية رأس المال و أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث أن معامل الارتباط بيرسون 80.4% وهي قوة ارتباط كبيرة.

3- معامل التحديد R^2

جدول (9/4) معامل التحديد للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
.804	.646	.636	.13586

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول السابق أن معامل الارتباط بين معدل كفاية رأس المال وأداء محفظة التسهيلات الائتمانية بلغ 0.804 كما ذكرنا سابقاً، و أن معامل التحديد بلغ 0.646 وهذا يعني أن معدل كفاية رأس المال يفسر ما مقداره 64.6% من التغير الحاصل في

أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، وهي قوة تفسيرية جيدة تدل على أثر معدل كفاية رأس المال في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، وأن نسبة 35.4% ترجع إلى متغيرات أخرى.

4- الانحدار البسيط

جدول(10/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير معدل كفاية رأس المال في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	الانحدار المعياري B	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	.127	.028		4.574	.000	
معدل كفاية رأس المال	.225	.029	.804	7.882	.000	معنوي

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبالتالي فإن معدل كفاية رأس المال نرمز له ب(x2) يؤثر معنوياً في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية نرمز له ب(y)، مما يقتضي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية وفق النموذج:

$$Y=0.127 + 0.225\ X2$$

الفرضية الثالثة: لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل توظيف الودائع في القروض وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية .

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

جدول (11/4) الاحصاءات الوصفية

	الانحراف المعياري Std.Deviation	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N
أداء محفظة التسهيلات الائتمانية	.22515	.2542	36
معدل توظيف الودائع في القروض	.20156	.4875	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لأداء محفظة التسهيلات الائتمانية 0.2542، والانحراف المعياري 0.22515، المتوسط الحسابي لمعدل توظيف الودائع في القروض 0.4875، والانحراف المعياري 0.20156.

2- معامل الارتباط:

جدول (12/4) معامل الارتباط بين معدل توظيف الودائع في القروض وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية

		أداء محفظة التسهيلات الائتمانية
معدل توظيف الودائع في القروض	Pearson correlation	-.415
	Sig(1-tailed)	.006
	N	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أن قيمة معامل الارتباط سالبة أي أنه يوجد علاقة ارتباط عكسية متوسطة القوة بين معدل توظيف الودائع في القروض وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث أن معامل الارتباط بيرسون 41.5% وهي قوة ارتباط متوسطة.

3- معامل التحديد R^2

جدول (13/4) معامل التحديد للعلاقة بين معدل توظيف الودائع في القروض وأداء محفظة التسهيلات الائتمانية

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
.415	.172	.147	.20789

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول السابق أن معامل الارتباط بين معدل توظيف الودائع في القروض وأداء محفظة التسهيلات الائتمانية بلغ 0.415 كما ذكرنا سابقاً، و أن معامل التحديد بلغ 0.172 وهذا يعني أن معدل توظيف الودائع في القروض يفسر ما مقداره 17.2%من التغير الحاصل في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، مما يدل على ضعف أثر معدل توظيف الودائع في القروض في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، وأن نسبة 83.8% ترجع إلى متغيرات أخرى.

4- الانحدار البسيط

جدول(14/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير معدل توظيف الودائع في القروض في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	الانحدار المعياري B	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	.480	.092		5.229	.000	
معدل توظيف الودائع في القروض	-.463	.174	-.415	-2.656	.012	معنوي

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أقل من 0.05 وبالتالي فإن معدل توظيف الودائع في القروض نرمز له ب(x3) يؤثر معنوياً في أداء محفظة التسهيلات الائتمانية نرمز له ب(y)، مما يقتضي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة والتي تنص على أنه يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل توظيف الودائع في القروض وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية وفق النموذج:

$$Y=0.480 -0.463\ X3$$

ثانياً: بالنسبة للمحفظة الاستثمارية:

عند دراستنا للبيانات المالية للمصارف الخاصة وجدنا أن المحفظة الاستثمارية للمصرف تتكون من:

- استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق :تتمثل في الأدوات المالية غير المشتقة والتي تحمل دفعات ثابتة أو محددة ولها تواريخ استحقاق ثابتة ولدى المصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ استحقاقها.
- استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات : هي موجودات مالية غير مشتقة ذات مدفوعات ثابتة وغير متداولة في سوق نشط .
- استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع .

الفرضية الأولى : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم المصرف وبين أداء محفظة الاستثمارات .

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

جدول (15/4) الاحصاءات الوصفية

	الانحراف المعياري Std.Deviation	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N
أداء محفظة الاستثمارات	.38265	.1186	36
حجم المصرف	.59168	24.9117	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لأداء محفظة الاستثمارات 0.1186، والانحراف المعياري 0.38265، المتوسط الحسابي لحجم المصرف 24.9117، والانحراف المعياري 0.59168

2- معامل الارتباط

جدول (16/4) معامل الارتباط بين حجم المصرف وبين أداء محفظة الاستثمارات

		أداء محفظة الاستثمارات
حجم المصرف	Pearson correlation Sig(1-tailed) N	.218 .100 36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أنه يوجد علاقة ارتباط طردية ضعيفة بين حجم المصرف و أداء محفظة الاستثمارات، حيث أن معامل الارتباط بيرسون 21.8% وهي قوة ارتباط ضعيفة.

3- معامل التحديد R^2

جدول (17/4) معامل التحديد للعلاقة بين حجم المصرف وأداء محفظة الاستثمارات

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
.218	.048	.020	.37886

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول السابق أن معامل الارتباط بين حجم المصرف وأداء محفظة الاستثمارات بلغ 0.218 كما ذكرنا سابقاً، و أن معامل التحديد بلغ 0.048 وهذا يعني أن حجم المصرف يفسر ما مقداره 4.8% من التغير الحاصل في أداء محفظة الاستثمارات، مما

يدل على ضعف أثر حجم المصرف في أداء محفظة الاستثمارات، وأن نسبة 96.2% ترجع إلى متغيرات أخرى.

4- الانحدار البسيط

جدول(18/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير حجم المصرف في أداء محفظة الاستثمارات

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	الانحدار المعياري B	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	-3.400	2.697		-1.261	.216	
حجم المصرف	.141	.108	.218	1.305	.201	غير معنوي

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية 0.201 وهو أكبر من 0.05 وبالتالي فإن حجم المصرف لا يؤثر معنوياً في أداء محفظة الاستثمارات، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم المصرف وبين أداء محفظة الاستثمارات.

الفرضية الثانية : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة الاستثمارات.

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

جدول (19/4) الاحصاءات الوصفية

	الانحراف المعياري Std.Deviation	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N
أداء محفظة الاستثمارات	.38265	.1186	36
معدل كفاية رأس المال	.80542	.5653	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لأداء محفظة الاستثمارات 0.1186، والانحراف المعياري 0.38265، المتوسط الحسابي لمعدل كفاية رأس المال 0.5653، والانحراف المعياري 0.80542.

2- معامل الارتباط

جدول (20/4) معامل الارتباط بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة الاستثمارات

		أداء محفظة الاستثمارات
معدل كفاية رأس المال	Pearson correlation	-.055
	Sig(1-tailed)	.376
	N	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أنه يوجد علاقة ارتباط ضعيفة بين معدل كفاية رأس المال و أداء محفظة الاستثمارات، حيث أن معامل الارتباط بيرسون5.5%، وهي قوة ارتباط ضعيفة جداً.

3- معامل التحديد R^2

جدول (21/4) معامل التحديد للعلاقة بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة الاستثمارات

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
.055	.003	-.026	.38765

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول السابق أن معامل الارتباط بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة الاستثمارات بلغ 0.055 كما ذكرنا سابقاً، وأن معامل التحديد بلغ 0.003 مما يدل على ضعف أثر معدل كفاية رأس المال في أداء محفظة الاستثمارات.

4- الانحدار البسيط

جدول(22/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير معدل كفاية رأس المال في أداء محفظة الاستثمارات

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	الانحدار المعياري B	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	.133	.079		1.681	.102	
معدل كفاية رأس المال	-.026	.081	-.055	-.319	.752	غير معنوي

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 وبالتالي فإن معدل كفاية رأس المال لا يؤثر معنوياً في أداء محفظة الاستثمارات ، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص الفرضية العدم على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة الاستثمارات .

الفرضية الثالثة : لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل توظيف الودائع في الاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات.

1- المتوسط الحسابي والانحراف المعياري

جدول (23/4) الاحصاءات الوصفية

	الانحراف المعياري Std.Deviation	المتوسط الحسابي Mean	حجم العينة N
أداء محفظة الاستثمارات	.38265	.1186	36
معدل توظيف الودائع في الاستثمارات	.25728	.1778	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

نلاحظ من الجدول أن المتوسط الحسابي لأداء محفظة الاستثمارات 0.1186، والانحراف المعياري 0.38265، المتوسط الحسابي لمعدل توظيف الودائع في الاستثمارات 0.1778، والانحراف المعياري 0.25728 .

2- معامل الارتباط

جدول (24/4) معامل الارتباط بين معدل توظيف الودائع في الاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات.

		أداء محفظة الاستثمارات
معدل توظيف الودائع في الاستثمارات	Pearson correlation	-.214
	Sig(1-tailed)	.105
	N	36

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

من الجدول السابق نلاحظ أنه يوجد علاقة ارتباط عكسية بين معدل توظيف الودائع في الاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات، حيث أن معامل الارتباط بيرسون 21.4% وهي قوة ارتباط ضعيفة .

3- معامل التحديد R^2

جدول (25/4) معامل التحديد للعلاقة بين معدل توظيف الودائع في الاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات

معامل الارتباط R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري للتقدير
.214	.046	.018	.37924

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يبين الجدول السابق أن معامل الارتباط بين معدل توظيف الودائع في الاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات بلغ 0.214 كما ذكرنا سابقاً، و أن معامل التحديد بلغ 0.046 وهذا يعني أن معدل توظيف الودائع في الاستثمارات يفسر ما مقداره 4.6% من التغير الحاصل في أداء محفظة الاستثمارات، وهي قوة تفسيرية تدل على ضعف أثر معدل توظيف الودائع في الاستثمارات في أداء محفظة الاستثمارات.

4- الانحدار البسيط

جدول(26/4) نموذج الانحدار البسيط لتأثير معدل توظيف الودائع في الاستثمارات في أداء محفظة الاستثمارات

المتغير	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	الانحدار المعياري B	T المحسوبة	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	.175	.077		2.270	.030	
معدل توظيف الودائع في الاستثمارات	-.318	.0249	-.214	-1.277	.210	غير معنوي

الجدول من إعداد الباحثة، بالاعتماد على برنامج spss

يتضح من الجدول السابق أن مستوى المعنوية أكبر من 0.05 وبالتالي فإن معدل توظيف الودائع في الاستثمارات لا يؤثر معنوياً في أداء محفظة الاستثمارات، مما يقتضي قبول فرضية العدم ورفض الفرضية البديلة وتنص فرضية العدم على أنه لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل توظيف الودائع في الاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات.

المبحث الثالث: النتائج و التوصيات

سيتم في هذا المبحث تقديم ملخص للنتائج التي توصل إليها البحث من خلال الدراسة النظرية و التطبيقية، التي تم تطبيقها على المصارف عينة الدراسة، بهدف تحديد العوامل المؤثرة في محفظة التسهيلات الائتمانية والمحفظة الاستثمارية، ومن ثم تقديم مجموعة من المقترحات والتوصيات التي يمكن أن تحقق كفاءة في أداء المحفظة الائتمانية والاستثمارية.

3-1: نتائج الدراسة

يمكن تلخيص نتائج الدراسة بالتالي:

1- أهمية تحليل البيانات المالية للعميل طالب الاقتراض في التحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية.

2- تقوم المصارف بإجراءات معينة للتخفيف من مخاطر الائتمان وذلك بالحصول على ضمانات مقبولة وأهمها:

بالنسبة للتمويل التجاري والاستثماري: الرهونات على الأصول العقارية ضمن المناطق الآمنة والضمانات النقدية.

بالنسبة للقروض الشخصية: رهن الأصول ضمن المناطق الآمنة بالإضافة إلى الضمانات النقدية وتتضمن تحويل الرواتب إلى جهة المصرف.

3- عند دراستنا للبيانات المالية للمصارف الخاصة وجدنا أن المحفظة الاستثمارية للمصرف تتكون من:

- استثمارات في أوراق مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق.
- استثمارات في أوراق مالية كقروض وتسليفات.
- استثمارات في أوراق مالية متوفرة للبيع.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم المصرف وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية.

5- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث أن العلاقة بينهما طردية.

6- يوجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل توظيف الودائع في القروض وبين أداء محفظة التسهيلات الائتمانية، حيث أن العلاقة بينهما عكسية.

7- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين حجم المصرف وبين أداء محفظة الاستثمارات.

8- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل كفاية رأس المال وبين أداء محفظة الاستثمارات.

9- لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين معدل توظيف الودائع في الاستثمارات وبين أداء محفظة الاستثمارات.

3-2: التوصيات

1- يجب على المصارف أن تحافظ على سيولة مناسبة لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطتها الائتمانية والاستثمارية المختلفة .

2- إدارة المصرف وهيكلة رأس ماله وإجراء التعديلات عليه وفقاً للتغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية.

3- تطوير السياسات والاجراءات اللازمة لتحديد أسلوب دراسة الائتمان والمحافظة على حيادية وتكامل عملية اتخاذ القرارات والتأكد من أن مخاطر الائتمان يتم تقييمها بدقة والموافقة عليها بشكل صحيح ومتابعة مراقبتها باستمرار.

4- الاهتمام بالضمانات المقدمة من قبل العميل فهي عامل ضروري وحاسم في عملية منح الائتمان ولاسيما نوعية الضمان ووضعه القانوني.

5- تطبيق مبدأ التنويع في محفظة التسهيلات الائتمانية والاستثمارات بالشكل الأمثل الذي يحقق تخفيض المخاطر لأدنى مستوياتها، وتحقيق مستويات مرغوبة ومؤكدة من العوائد، مما يسهم في تحسين أدائها والمحافظة على الأمان المصرفي.

6- يجب على المصارف الاهتمام بتحليل البيانات المالية للعميل طالب الاقتراض للتأكد من قدرته على الوفاء بالتزاماته .

7- ضرورة التعاون والتنسيق بين مؤسسة ضمان مخاطر القروض والمصارف الخاصة لدعم وتمويل المشاريع التي تساهم في دعم الاقتصاد الوطني والمجتمع.

8- السعي من خلال السياسات الاستثمارية والائتمانية لتحقيق التوازن الأمثل ما بين العائد لصالح المصرف وعامل المخاطرة التي يتعرض لها المصرف من خلال هذه الاستثمارات .

9- إعداد التقارير الدورية لمراقبة نوعية وكمية محفظة الاستثمارات والتسهيلات الائتمانية وتطورها والتركزات المختلفة، وجودة المحفظة ومدى كفاية المخصصات.

المراجع:

الكتب:

1- سحنون، محمود(2009). إدارة محفظة الأوراق المالية وتقييم الأداء بالاعتماد على العائد والمخاطرة ، مطبعة جامعة قسنطينة، الجزائر.

2- بو حسون، ياسر(2008)،ادارة المصارف، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

3- أرشيد عبد المعطي، وجودة محفوظ(1999)، إدارة الائتمان، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان .

4- عبد الحميد، عبد المطلب(2000)، البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية الإسكندرية .

5- د.الزبيدي، حمزة محمود(2002)، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

6- بركات، عبد الكريم صادق(1975)،دراسة في الاقتصاد المالي، بيروت، دار النهضة العربية.

7- الشماع، خليل(2005)، أساسيات العمليات المصرفية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، معهد التدريب المالي والمصرفي.

8- د.حنون ،محمد حسن (2005)، الاعمال والخدمات المصرفية في المصارف التجارية والاسلامية(دراسة مقارنة)، مطابع عشتار، عمان ، الاردن،ط1.

9- القاضي فداء يحيى أحمد المحمود (1999)، النظام القانوني لبطاقة الائتمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الاردن، عمان.

10- هندي، منير ابراهيم(1996)،إدارة البنوك التجارية-مدخل اتخاذ القرارات، المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر.

11- د. عبد الحميد، عبد المطلب(2000)،البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

12- مطر، محمد(2003)، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر، الأردن.

13- الخضيري، محسن أحمد (1996)، الديون المتعثرة "الظاهرة، الاسباب، العلاج"، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة.

14- هندي، منير ابراهيم(2003)، الفكر الحديث في إدارة المخاطر: الهندسة المالية باستخدام التوريق والمشتقات، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر.

15- الحناوي، محمد صالح وآخرون(2007)، الاستثمار في الأوراق المالية وإدارة المخاطر، المكتبة الجامعية الحديثة، الإسكندرية.

16- هواري، سيد(1981)، إدارة البنوك، مكتبة عين شمس، القاهرة.

17- العلي، احمد وقاسم، عبد الرزاق(2011)، إدارة الاستثمارات والمحافظ الاستثمارية، منشورات جامعة دمشق، دمشق.

18- الطراد، اسماعيل ابراهيم(2005)،إدارة العملات الأجنبية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

19- د. غنيم، أحمد(1999)،صناعة قرارات الائتمان والتمويل في إطار الاستراتيجية الشاملة للمصرف، مطابع المستقبل ط2.

20- مطر، محمد، فايز تيم(2005)، إدارة المحافظ الاستثمارية، دار وائل للنشر، عمان،ط1.

21- رزق، عادل(2006)، دعائم الإدارة الاستراتيجية للاستثمار، بيروت، اتحاد المصارف العربية.

22- الزبيدي، حمزة محمود(2000)،التحليل المالي تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل، مؤسسة الوراق للنشر، عمان، الاردن.

23- حيالي، وليد ناجي(2004)، الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي، الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.

24- الحمزاوي، محمد كمال.(1997)، اقتصاديات الائتمان المصرفي، دار المعارف، الاسكندرية، نوفمبر.

25- د. فلوح، صافي.(1999)، محاسبة المنشآت المالية، منشورات جامعة دمشق، الطبعة الثامنة.

26- العلي، أحمد.(2011) الادارة المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

27- النجار، فائق.(1997)التحليل الائتماني :مدخل اتخاذ القرارات.

28- الهندي، ابراهيم.(1999)الأوراق المالية وأسواق رأس المال ، منشآت المعارف، اسكندرية.

29- حماد، طارق عبد العال(2006).التحليل الفني والتحليل الأساسي للأوراق المالية، الدار الجامعية، الاسكندرية.

30- الهندي، منير ابراهيم(1999).أدوات الاستثمار في أسواق رأس المال، منشآت المعارف، الاسكندرية.

31- فرحات جمعة، السعيد(2000).الأداء المالي لمنظمات الأعمال (التحديات الراهنة)، المملكة العربية السعودية، دار المريخ للنشر، كلية التجارة ، جامعة المنصورة.

32- اتحاد المصارف العربية(2002).إدارة الأصول ومخاطر التمويل في العمل المصرفي التقليدي والإسلامي، لبنان.

33- عبدالله، خالد أمين والطراد، اسماعيل ابراهيم (2011).إدارة العمليات المصرفية المحلية والدولية.

34- أرشيد، عبد المعطي وخربوش، حسين علي(1999)، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار الزهران للنشر، الأردن.

35- عبد القادر، متولي(2010)، الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير، الطبعة الأولى، دار الفكر، عمان، الأردن.

36- الحناوي، محمد صالح(2001)، تحليل وتقييم الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

الرسائل والمقالات العلمية:

1- العمار، رضوان، & قصيري. (2013). دور التحليل الائتماني في الحد من مخاطر الائتمان المصرفي (دراسة ميدانية على المصرف التجاري السوري في محافظة اللاذقية). سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية .

2- محجوب، أمل محمد أحمد & ,أحمـــد على أحمـــد. (2007).تقييم دور المحافظ الاستثمارية للتمويل في البنوك الإسلامية , جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا.

3- الكحلوت، خالد.(2005)،مدى اعتماد المصارف التجارية على التحليل المالي في ترشيد القرار الائتماني–دراسة ميدانية على المصارف العاملة في قطاع غزة ،الجامعة الاسلامية–غزة.

4- فائق، آفين(2015)،أثر تنويع محفظة القروض في عائد ومخاطر المحفظة، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

5- خطيب، منال(2004)، تكلفة الائتمان المصرفي وقياس مخاطره بالتطبيق على أحد المصارف التجارية السورية، رسالة ماجستير، جامعة حلب، كلية الاقتصاد.

6- معلا، ناجي، ظاهر، أحمد(1999)،العوامل المحددة لقرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأردنية–دراسة ميدانية.

7- زايدة، دعاء محمد(2006) التسهيلات الائتمانية المتعثرة في الجهاز المصرفي الفلسطيني، دراسة تطبيقية على المصارف الوطنية العاملة في قطاع غزة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين.

8- اسلامبولي، مرام(2003)، استخدام النسب المالية في التنبؤ بتعثر شركات الصناعات الغذائية الهامة في سوريا، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

9- ذيب، حسين(2011).فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان- دراسة حالة: البنوك التجارية العاملة في ولاية بورقلة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

10- حمرة، محمد.(2004)،الاعتمادات المستندية والكفالات المصرفية في المصرف التجاري السوري ودورهما في الاقتصاد الوطني ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق.

11- صديق، توفيق نصار(2005).العوامل المحددة لقرارات منح التسهيلات الائتمانية المباشرة، دراسة تحليلية مقارنة في المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الاسلامية غزة.

12-حماد، طارق عبد العال(1999)، تقييم أداء البنوك التجارية-تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر.

13-بو رقبة، شوقي(2009)،طريقة camels في تقييم أداء البنوك الإسلامية، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، السعودية.

14- الشاهين، علي عبدالله (2005)،أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) لدعم فعالية نظام التفتيش على البنوك التجارية(دراسة على بنك فلسطين المحدود)، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

15- الزبيدي، حسن لطيف وآخرون(2015)،الائتمان المحلي: دراسة في أبعاده وآثاره في العراق، جامعة الكوفة، العراق.

16- شبير،توفيق(2015)، بناء محافظ استثمارية باستخدام نماذج تقييم أداء الأسهم – دراسة تطبيقية تحليلية مقارنة على أسهم الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية، غزة.

17- الشلبي، مطيع(2009)، دور المصارف في تمويل الاستثمار في سوريا، أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.

18- الدغيم ، عبد العزيز والآمين ، ماهر و أنجرو ، إيمان .(2006) . التحليل الائتماني دوره في ترشيد عمليات الاقراض بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري . مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد28،العدد(3).

19- الخالدي، حمد(2008)،تأثير العوامل الداخلية بعائد محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية في المصارف التجارية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، ع24، الكوفة.

20- الجهماني، عمر عيسى حسن(2001)، مدى دقة النسب المالية في التنبؤ بتعثر البنوك، الإدارة العامة، المجلد الواحد والأربعون، العدد الأول.

21- سليمان، مخلف(2016)، نظام التقييم المصرفي CAMELS، مجلة المحاسب العربي، العدد الحادي عشر.

المراجع الأجنبية:

Books:

1- James S.sagner, the journal of corporate accouting & finance ,published online in Wiley on line library,(2011) periodicals. Inc, wileyonlinelibrary.com/DOI 10.1002/ jcaf.21719 .

2- Eugene ,F., and Brigham ,E.,(2007) ,Fundamendals of Financial Management ,Thomsn South-Western, Eleventh Edition.

3- Keegan, M., (2004), Management of Risk, Principles and Concepts, Hm Treasury, The Orange Book, working paper.

4- Money, ch, Catheart.(1982),Credit and Economy Activity Homewood, IIliois , Richard D .Inc.

5- Sylvie de Coussergues(2005), Gestion de la Banque-Du Diagnostie à la Stratè gie, 4è dition ,DUNOD,paris.

6- laurent Bodson et al,(2010),performance de portefeuille, 2e édition, pearson education , France.

7- Bertani, Christine,(2004), portfolio management in practice, Elsevier ltd, London.

Researches:

1- Yong Woa Keon , to lend or not to lend that is the question, economic considerations for Malaysia bankers, UUM university, Malaysia.

2-soekarno,S.,maya,S,(2012),Asset Allocation Based Investment Strategy to Improve Profitability and Sustainability of the SMEe, Published by Elsevier Ltd.

3- Guill, G,(2007), Credit Portfolio Management at Japanese Financial Institutions- Current Status and Challenges- Study Group on Credit Portfolio Management, The RMA journal.

4- Kamp, A., Behr, A.,(2007), Diversification and the banks` risk – return characteristics: evidence from Loan portfolios of German banks, Journal of Banking and Finance.

5- Rosenberg, R., et al.,(2013), Microcredit Interest Rates and their Determinants 2004-2011,Produced by CGAP, MIX and KFW, No7.

6- Altman,E,(1968)" Fianancial Ration ,Discriminate Analysis and the prediction of Corporate Bankruptcy", journal finance , vol .23, no.4.

7- Argenti F.C(1983),"Disceening the Cracks of company Failure", Director , October.

Websites:

www.dse.sy

Damascus University

Faculty of Economics

Banking and Insurance Division

Quality Assessment of Investments Portfolio and Credit Facilities

(An Application Study on Private Banks in Syria)

Prepared by

Mouna AlMaarri

Under the supervision of

Dr. Ahmad Al-Ali

2020